

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

# الجوانب النحويةِ عند الصيمري
# في كتابِهِ التبصرةِ والتذكرةِ

إعداد الطالب
نايل مسلم بشير الربطة

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية وآدابهـــا

جامعة مؤتة، 2011م

## الإهداء

إلى روح والدي مع الدعاء له بالرحمة والغفران.

إلى والدتي التي تفتأ تدعو لي بالتوفيق والسداد...

إلى أخواتي وإخوتي وأخص منهم خالد والدكتور عادل.

إلى زوجتي...رفيقة الدرب، وبناتي... ثمرات الحياة .

إلى من بهما يغدو الحلم حقيقة، ومعهما يكون للحياة معنى...سفيان وأحمد.

**نايل الربطة**

## الشكر والتقدير

بعد الثناء على ا - تعالى – أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير من أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، على تفضله بلطيف الإشراف على هذه االرسالة وجميل المتابعة، حتى استوت على سوقها، جزاه ا عني كل خير.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من الأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، والدكتور عادل بقاعين، والدكتور سيف الدين الفقرا الذين تفضلوا بمناقشة هذه الرسالة وتحملوا عناء قراءتها ومراجعتها وإبداء الملاحظات التي – بلا شك – ستزيد من ثرائها وترفع من شأنها، والتي سأوليها كل الاهتمام لأهتدي بعلمهم وأترسم خطاهم، فجزاهم ا عني أحسن الجزاء.

**نايل الربطة**

## فهرس المحتويات

# الملخص

## الجوانب النحوية عند الصيمري في كتابه التبصرة والتذكرة

**نايل مسلم بشير الربطة**

**جامعة مؤتة 2011م**

عرف الدرس النحوي أبا محمد عبد ا بن علي الصيمري علماً بارزاً من أئمة النحو في القرن الرابع الهجري من خلال كتابه (التبصرة والتذكرة) ، تتلمذ على أيدي علماء من أفذاذ العربية أمثال السيرافي والرماني والنمري، وهو عراقي المنشأ والثقافة، صاحب شخصية علمية قوية، كان من أعلام الناس بنحو البصريين، لم يدون قضايا النحو في كتابه دون أن يذكر الرأي الراجح عنده، بل كان يختار من الآراء ما قوي لديه مما جعل النحاة بعده يدونون آراءه في كتبهم ويختارونها في بعض الأحيان، وعلى الرغم من أنه انفرد بآراء نحوية تزخر بها كتب كبار النحويين من بعده، إلا أنه شخصية نحوية لم تأخذ نصيبها من الشهرة والدراسة .

وقد التزم الصيمري في بحثه النحوي منهجاً دقيقاً تظهر معالمه في معظم أبواب كتابه الذي كان يعمد في كثير من مسائله إلى ربط التحليل بالواقع الاستعمالي للغة كما ضمنه آراءه النحوية واختياراته، وأُسلوبه يمتاز بالعذوبة والسلاسة في التعبير، والإحكام في بناء القواعد النحوية، وكان تحليله للظواهر النحوية يأتي من داخل تلك الظواهر ضمن منهج واضح وسياق لغوي موحد .

ولذلك جاءت هذه الدراسة لتقف على الخطوط الرئيسية التي سار عليها البحث النحوي لدى الصيمري، قسمها الباحث في أربعة فصول وخاتمة:

أما الفصل الأول فقد تناول التعريف بالصيمري وبكتابه (التبصرة والتذكرة)، وتناول الفصل الثاني الأصول النحوية وأدلتها، وتناول الفصل الثالث الأساليب النحوية عند الصيمري، كما تناول الفصل الرابع الظواهر النحوية عند الصيمري.

وأما الخاتمة فقد انتهت إلى العديد من النتائج البحثية كان من أبرزها أن الصيمري عالم نحوي يمثل حلقة مهمة في سلسلة النحاة البصريين في القرن الرابع الهجري، بما اشتمل عليه كتابه من فكر عميق ورأي سديد في بسط القضايا النحوية وتحليلها ولما أبداه من تفكير ثاقب ونظر بعيد في معالجة كثير من قضايا النحو ومسائله.

**ABSTRACT**

**Syntacs Analyses Aspects For As-saimari**
**In His Book**
**At-tabsira wat- tathkira**

**Nayel Muslem Bashir Al Rbitah**
**Mu´tah University, 2011**

Abu Mohammad Abdullah As-saimari was well known fo r being one of the guide of syntax in the 4th higri decade through his book (Al-tabsira wa- AL- tathkira.

He was taught by greatest Arabic authors like As-sirafi, Ar-rommani and Al-namiri.

His childhood and culture were influenced by the scientific Iraqi atmosphare as he was born there .he was accurate and decisive person .He has agreat knowledge of the Arabic syntax science He dealt with evidences and rules. One of the best scientists in his aspect he wrote the syntax issues and he emphasized the strongest opinion according to him. He used to choose from all the available opinions which lead that all the authors imitated and picked up his opinions and even choose them although he has. His own opinions that are skill adapted till today. Despite all of this, his personality wasn't appreciated.

He obliged his studies to an accurate approach and it is so obvious in his book in which he joined the real usage of the language with it analytic. He also unclouded it his own opinions and choices.

His style is known for its smoothness and easiness and his analysis for syntax phoneme comes within these phenomena through a clear approach.

So this study was introduced to clearify the main issues which As-saimari adapted. The researcher has divided it for four chapters and acondusion.

The first chapter: As-saimari auto biography

The second chapter : the syntax origions and its evidences

The third chapter: the syntax approaches for As-saimari

The fourth chapter: the syntax phenomena for As-saimari

According to the conclousion it comes to many research results. One of these results is that, As-saimari is an encyclopedia among synatctations in the fourth decade Hijri and this is due to his book which contains a deep thought and an accurate opinion in the simplest syntax issues and its analysis and for what he showed of critical thinking and for shadowing in dealing with the syntax issues.

**المقدمة:**

لقد بلغ النحو الذروةَ العليا من عناية النحاة في القرن الرابع الهجري، وكان النحاة في عصر الخليل وسيبويه وابن جني ومن تبعهم كثيري البحث فيه وفي مذاهبه.

وذهب المصنفون الأوائل إلى أن ظهور النحو كان بسبب ما كان من شيوع اللحن في العربية حين اتسعت دائرة المجتمعات العربية بسبب الفتوحات الإسلامية، وإذا كانت العربية قد شُرفت بهذه المنزلة العلية، إذْ هي كلام ا ، وهي المروءةُ الظاهرة فحري بالعرب والمسلمين أن يعملوا على صونها وإبعادها عن غائلة اللحن.

وقد سجلت المصادر القديمة نشاطاً واسعاً للنحويين العرب في دراسة النحو العربي على أوجه متعددة وبدوافع مختلفة أعانتنا على الوقوف على المراحل التطورية للغة العربية بشكل عام والنحو بشكل خاص، ومن هذه الدوافع ما دفع بالصيمري إلى تأليف هذا الكتاب (التبصرة والتذكرة) الذي لم يحظ بعناية الباحثين واهتمامهم ولم يحظ بدراسة مستقلة، ولم أقف على دراسة تُعنَى بالصيمري أو بكتابه ألبتة، غير أني وجدت أن آراء الصيمري النحوية وردت في آثار كبار النحويين كالسهيلي وأبي على الشلوبين وأبي حيان وابن عقيل والسيوطي وابن مالك والمرادي وغيرهم، وأن الصيمري شخصية لم تأخذ نصيبها من البحث والدراسة والشهرة على الرغم من أنه انفرد بآراء نحوية دونها واختارها كبار النحويين من بعده.

وبعد التشاور مع مشرفي الذي ألفت لديه تشجيعاً واستحساناً، عزمت على البحث والدراسة لهذا الموضوع لعلي أُلقي الضوء على الصيمري كعالم نحوي وعلى كتابه (التبصرة والتذكرة) الذي شهد له كبار العلماء بالمكانة العلية وجلال القدر، ضمنه الصيمري آراءه النحوية واختياراته، وهو في أبوابه يتراوح بين الاختصار تارة والتطويل تارة أخرى، ويمتاز أسلوبه بالعذوبة والسلاسة في التعبير والإحكام في بناء القواعد النحوية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول رصد الخطوط الرئيسية التي سـار عليها التفكير النحوي لدى الصيمري في كتابه (التبصرة والتذكرة)، وما اشتمل عليه من فكر عميق ورأي سديد في بسط القضايا النحوية وتحليلها.

فالصيمري علم من أعلام النحو، صاحب شخصية علمية قويـة لـم يـدون قضايا النحو في كتابه دون أن يذكر الرأي الراجح عنده، بل كان يختار مـن الآراء ما قوي لديه، مما جعل النحاة بعده يدونون آراءه في كتبهم ويختارونها في بعـض الأحيان.

ومن مظاهر اهتمام العلماء بعد الصيمري بـ (التبصرة) قيام أحد النحـاة ، وهو ابن ملْكُون بتصنيف كتاب سماه (النّكت على تبصرة الصيمري) ويبدو أن هذا المصنف في عداد الكتب المفقودة.

وبناء على ما سبق، فإن كتاب (التبصرة) بحاجة إلى دراسة علميـة تكـشف عما اشتمل عليه من الفوائد، وما تميز به من الفرائد، فالصيمري عِالم نحـوي مـن نحاة القرن الرابع الهجري، بث في تضاعيف كتابه فكره وعـرض آراء شـيوخه ومنهم: السيرافي والرماني وهم من أفذاذ العربية وجهابذتها.

ذكره الفيروزأبادي والقفطي وغيره وقالوا إن له كتاباً في النحو جليلاً، أكثـر ما يشتغل به أهل المغرب سماه (كتاب التبصرة)، أحسن فيه التعليل علـى مـذهب البصريين، ويبدو أنه لا يوجد له كتاب في النحو غيره.

ولم أقف – بعد طول اطلاع واستقصاء – على كتـاب أو دراسـة تتنـاول التفكير النحوي لدى الصيمري، وقد عمدت في هذه الأطروحة إلى دراسة الخطـوط الرئيسية التي سار عليها البحث النحوي لدى الصيمري، والتي قامت بإثراء تفكيـره وتوجيهه ولست أزعم أو أرمي في دراستي لجوانب التفكير النحوي عنده أن أزهـو به، وأجعله أنحى من الخليل وسيبويه، أو أحطّ من قدر غيرِهِ، وإنمـا جعلـت مـن الموضوعية نهجاً أسير عليه ولا أتنكبه في تقويم تفكيره النحوي ما اسـتطعت إلـى ذلك سبيلاً، ولذلك اعتمد الباحث المنهج الوصفي التفسيري القائم على تَتبع الظاهرة، وجمع مسائلها وتحليلها، والوصول إلى أحكام يمكن الاطمئنان إليهـا، وإن لجـأت الدراسة إلى المناهج اللغوية الأخرى فبحسب ما يخدم البحث ويجلي الحقائق.

وقد جاء تقسيم هذه الدراسة في أربعة فصول وخاتمة:

تناولت في الفصل الأول: التعريف بالصيمري وبكتابه (التبصرة والتـذكرة) وتحدثت عن عصره وعن منهجه وما انفرد به من آراء واختيارات.

وتناولت في الفصل الثاني: الأصول النحوية وأدلتها عند الصيمري وقد جاء هذا الفصل في: السماع، والقياس، والتعليل النحوي.

وتناولت في الفصل الثالث: الأساليب النحوية عند الـصيمري وجـاء هـذا الفصل في: أسلوب التعجب، والنداء، والاستغاثة، والندبة، والاستفهام والمدح والذم، والشرط، والاستثناء.

أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه الظواهر النحوية عند الصيمري وجاء فـي: ظاهرة الإعراب والبناء، وظاهرة الحذف، وظاهرة التقديم والتأخير وظاهرة الزيادة، وظاهرة العموم والخصوص، وظاهرة التكرار.

وتأتي بعد ذلك الخاتمة لتتضمن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

وآمل أن تكون هذه الدراسة إسهاماً جديداً في رفْد المكتبة العربيـة بدراسـة تُعنى بتقديم أحد علماء النحو العربي إلى قُراء العربية والمهتمين بها، وبما تناولتـه من مباحث متعددة تتصل بجوانب التفكير النحوي عنده، سائلاً ا الصواب والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

## الفصل الأول

## التعريف بالصيمري وبكتابه (التبصرة والتذكرة)

يتناول هذا الفصل ما يلي:

اولاً: التعريف بالصيمري، وأما المبحث الثاني فيتناول التعريف بكتاب (التبصرة والتذكرة) محور الدراسة، ومادة البحث ويتركز الحديث والبحث عن الجوانب النحوية والتفكير النحوي لدى الصيمري، المتعلقة بقضايا الأصول النحوية وما تفرد بها ومسائل التأثير التي جعلت من بعض العلماء الأفذاذ الذين عاصروه أو جاءوا من بعده يعتدون بآرائه ويحتجون بها كأبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب.

والصيمري هو أبو محمد عبد الله بن علي إسحاق الصيمري، ذكره الفيروز أبادي في كتابه (البلغة في تاريخ أئمة اللغة) وقال عنه:" عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي له كتاب (التبصرة) في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين" [(1)].

وقال القفطي: "قدم مصر وحفِظَ عنه شيء من اللغة وغيرها، وكان فَهماً عاقلاً وصنف كتاباً في النحو سماه التبصرة، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين ولأهل المغرب به عناية تامة، ولا يوجد به نسخة إلا من جهتهم"[(2)].

وفي بغية الوعاة قال السيوطي: "عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد له (التبصرة) في النحو، كتاب جليل، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ذكره

---

(1) انظر: الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، 1972م، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق، ص112.

(2) انظر: القفطي، علي بن يوسف (ت 215هـ)، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم دار الفكر العربي، القاهرة: ج2، ص123.

الصفدي"[1]، وذكره أبو حيان الأندلسي وأكثر من النقل عنه في ارتشاف الـضرب وجمع الجوامع[2].

هذا ما ذكره المترجمون له، ولم يحدد أحد منهم تاريخ ميلاده أو وفاته، بيد أني وجدت المستشرق الألماني (كارل بروكلمان) في كتابه (تاريخ الأدب العربي) يذكر تاريخ وفاة للصيمري في سنة (541هـ / 1146م)، ولم يذكر لنا بروكلمان من أين له هذا التاريخ، ويشكك محقق كتاب التبصرة أحمد مصطفى علي الدين بتاريخ الوفاة هذا ويعتقد أنه بعيد كل البعد عن الصواب ولا يمت، إلى الحقيقة بسبب. [3]

وأنا أوافقه هذا الرأي، فالصيمري قد توفي قبل هذا التاريخ بأكثر من مائة عام وهو على هذا من نحاة القرن الرابع الهجري، ويبدو أنه توفي في أواخـر القـرن الرابع أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس الهجري، فها هو ذا يقول أكثـر من مرة في كتابه (التبصرة): "هذا قول شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى"، ويقول: "قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي" وشيخه هذا هو الرماني المتوفي سنة 384هـ [4] ونؤكد أن الصيمري حينما يقول: "قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي"، فهو يعني الرماني، ومما يؤكد أن المراد بأبي الحسن هـو الرمـاني، وأن

---

[1] انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، 1964م، بغية الوعاة في طبقـات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت: ص285.

[2] انظر: أبوحيان، محمد بن يوسف التوحيدي (ت 745 هـ)، ارتشاف الـضرب مـن لـسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القـاهرة: ج1، ص 11 285 414، 460 و ج2، ص 79، 184، 285، 287 310 و 3/ 19 25 30 38، 184.

[3] انظر، بروكلمان، كارل، 1983م، تاريخ الأدب العربـي، نقلـه إلـى العربيـة رمـضان عبدالتواب، مراجعة يعقوب بكر، دار المعارف، ط3: ج 5، ص 164 – 165.

[4] انظر: الصيمري، محمد بن عبد ا بن علي بن إسحاق: 1981م، تبصرة المبتدي وتـذكرة المنتهي، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى: ص 135 211 440، 534.

الرماني نفسه نقل عن الصيمري ولا غرابة في ذلك، فقد كان أبو علـي الفارسـي يقتنع بعلم ابن جنّي في بعض الأمور فيدون رأيه في كتبه "[1].

ومما نقله الرماني عن الصيمري في كتابه معاني الحروف: "فأما قوله تعالى: (وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون)"[2]، ففيه خمسة أقوال ثلاثة منهـا للبـصريين: أحدها: قال سيبويه، وهو أن (أو) هنا للتخيير والمعنى: إذا رآهم الرائي منكم يخيـر في أن يقول: هم مائة ألف أو يزيدون، والثاني: حكاه الصيمري عنهم وهو أن (أو) هنا لأحد الأمرين على الإبهام، وهو أصل (أو)، ويقول الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي محقق كتاب معاني الحروف للرماني معلقاً على ذلك:" في الأعلام للزركلـي ثلاثة يلقبون بالصيمري، وأسبق الثلاثة للرماني هو محمد بن إسحاق بـن إبـراهيم الصيمري أبو العنبس، نديم المتوكل والمعتمد العباسيين... ولي قضاء الصيمرة وهي موضع في البصرة فنسب إليها"[3].

ونرجح أن الصيمري الذي عناه الرماني هنا هو صاحب (التبصرة)، والـذي يدعونا إلى ذلك هو أن الذي نقله الرماني عن الصيمري موجود بنصه في التبصرة، فقد قال الصيمري في معاني (أو): "فأحد الشيئين على الإبهام كقولك: جاء زيـد أو عمرو أردت أحدهما، وكقوله عز وجل:(وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون)[4].

فالصيمري قد أخذ عن أبي عبد ا النمري المتوفى سنة 385هـ، كما أنه أخذ عن السيرافي المتوفى سنة 371هـ[5]، وبما أن الصيمري قد أخذ عن الرماني وعن النمري وعن السيرافي فهو من نحاة القرن الرابع الهجـري، ولـيس كمـا زعـم بروكلمان من نحاة القرن السادس.

---

[1] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت 392 هـ)، 1999م، الخصائص، تحقيـق محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ط4: ص20.

[2] الصافات: 147.

[3] انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد ا (ت388) 1973، معاني الحـروف، تحقيق عبدالفتاح شلبي، دار العالم العربي: ص 24.

[4] انظر: الصيمري، التبصرة: ص132.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص651، 274.

فهذا القرن - الرابع الهجري - قد ظهر فيه غير ما ذكرنا من أفذاذ العربيـة وعلمائها أمثال الفارسي وتلميذه ابن جني، وتعددت في هذا العصر العواصم العلمية ونمت وازدهرت وكثرت أسفار العلماء طلباً للعلم وحباً في الاستزادة منه، ويبدو أن الصيمري قد نال حظه من ذلك فقد ثبت أنه قدم مصر ولم تذكر المصادر شـيئاً عن الفترة التي مكثها في مصر وهل أخذ عن أحد من علمائها؟ أم أنه أخذ عنه غيـره؟ كما لم تذكر المصادر شـيئاً عن ارتحاله من مصر وأين كانت وجهته بعدها؟ وهل عاد إلى العراق، فهو عراقي المنشـأ والثقافة، فمن نسبه نتبين أنه قد نشأ بـالقرب من البصرة فهو إما أن يكون منسوباً إلى (صيمرة)[1]، وهي موضع بالبصرة أو بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان، وإما أن يكون منسوباً إلى نهر من أنهار البـصرة يقال له (الصيمر)[2].

أسلفنا أن المصادر لم تذكر وجهته بعد ارتحاله من مصر هل عاد إلى العراق؟ أم ذهب إلى المغرب فقد حدث المحدثون أن لأهل المغرب بكتاب التبـصرة عنايـة فائقة وأنه لا توجد من الكتاب نسخة إلا عن طريقهم [3]، كما لم تذكر المصادر أن للصيمري كتاباً آخر غير التبصرة، ولم يعرف الصيمري إلا بالتبصرة، فمعظم مـن نَسب إليه رأياً أو نقل عنه كلاماً فإما ينقل عن التبصرة، فيقول من يود النقل عنـه: قال الصيمري صاحب كتاب تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهـي، أو يقـول: خلافـاً للصيمري صاحب التبصرة وهكذا.

### 1.1 شيوخه:

ذكرنا أن حظ الصيمري من الحديث في المراجع قليل جداً، وكذلك الحال عن شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم فلم تذكر شيئاً عنهم، وقد عرفنا هو بعض شيوخه، إذ ذكر بعضهم في كتابه (التبصرة)، وكان أول شيوخه الحسن بن عبد ا بن المرزبان

---

[1] انظر: الحموي، ياقوت بن عبد ا (ت 626هـ) معجـم البلـدان، دار الفكـر، بيـروت: (صيمرة): ج4، ص 175.

[2] الحموي، معجم البلدان: ج4، ص 175.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص9.

أبو سعيد القاضي السيرافي، الذي ولي القضاء ببغداد، وكان أبوه مجوسياً فأسلم [1] نُسب إلى سيراف[2]، يذكرها ياقوت الحموي في معجم البلدان بأنها مدينة جليلة على ساحل بحر فارس، والسيرافي هذا كان من أعلام الناس بالنحو، وبخاصة نحو البصريين له كتاب سماه (أخبار النحويين البصريين)، وكتاب (شرح سيبويه)، الذي حسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه.

قرأ السيرافي القرآن على أبي بكر بن مجاهد، كما قرأ اللغة على يد أبي بكر بن دريد ودرسا جميعاً عليه النحو، وقرأ على أبي بكر بن السراج، توفي سنة 368هـ وقيل: سنة 371هـ، وثاني شيوخ الصيمري هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني[3]، ولد ببغداد سنة 296هـ، وصار شيخ العربية فيها، وهو أحد الأئمة المشاهير جمع بين العربية وعلم الكلام، وله ما يقرب من مائة مصنف منها: تفسير القرآن العظيم، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الأصول لأبي بكر بن السراج، وكتاب معاني الحروف، وهو كتاب مطبوع ومحقق، وكتاب النكت في إعجاز القرآن، وهو أيضاً مطبوع محقق توفي سنه 384 هـ، وثالث شيوخه هو أبو الحسين بن علي النمري أبو عبد ا البصري الشاعر النحوي، الأديب قال عنه الثعالبي في كتابه يتيمة الدهر: "وكان من صدور البصرة في الأدب والشعر، وقد جمع الحفظ الكثير الغزير والعلم القويم والنظم الظريف "[4]، وللنمري هذا آثار كثيرة منها: أسماء الفضة والذهب والخيل الُملمعة والملمع، ومعاني الحماسة.

---

[1] انظر: ابن النديم، الفهرست، مصر، الرحمانية (د. ت)، ص93، وابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681 هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس (د.ط)، دار الثقافة، بيروت (د. ت):1/ 360، وابن كثير، البداية والنهاية، دار السعادة 1315هـ: ج11، ص 294.

[2] انظر: الحموي، معجم البلدان ج5، ص193.

[3] ابن خلكان، وفيات الأعيان: ج1، ص 361.

[4] انظر: الثعالبي، أبو منصور، يتيمة الدهر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1366هـ: ج2، ص358.

يذكر الصيمري في كتابه (التبصرة) صراحة أخذه عن الرماني والنمري، أمـا السيرافي فقد ذكر الصيمري ما يدل على أخذه عنه في مواضع متفرقة مـن كتابـه (التبصرة)[1]، توفي النمري في البصرة سـنة 385 هـ.

## 2.1 التعريف بكتاب التبصرة والتذكرة:

كتاب التبصرة والتذكرة الذي ألفه أبو محمد بن عبد ا بن علي بـن إسـحاق الصيمري سماه (تبصره المبتدي وتذكرة المنتهي)، ضمنه آراءه النحوية، هذه الآراء كان لها من الأهمية أنها وردت في آثار كبار النحويين كالسهيلي وأبي علي الشلوبين شيخي الأندلسيين كما وردت في آثار أبي حيان، وابن عقيل والسيوطي وابن مالـك والمرادي وغيرهم.

وعرفنا أن الصيمري شخصية لم تأخذ نصيبها من الشهرة على الرغم من أنه انفرد بآراءٍ نحوية يأتي عنها فضل بيان، كما أن اختياراته تزخر بها كتب النحويين من بعده والصيمري في أبواب كتابه (التبصرة) التي تتراوح بين الاختصار تـارة، والإطالة تارة أخرى تنطق بخبرة كبيرة في مسالك العلم وفهم لطبيعة الفكر، فنـراه يراعي اختلاف مستويات المتلقين وتباين الغايات المطلوبة في التأليف، وكثيراً مـا يمتاز كتابه هذا بالبساطة والإيجاز في الأسـلوب، وبـالجمع والاسـتيعاب وتقـديم المعلومة اللازمة فتنطق عن حاجة الطالبين لها وتلبيتها بأيسر وأسرع ما يمكن.

إننا نجد في هذا الكتاب على تنوع موضـوعاته التعليميـة بالدرجـة الأولـى استيعاباً للمادة وإيجازاً وبساطة في الأسلوب، وصياغة موجزة للقواعد والقـوانين، وكما نجد هذه النزعة التعليمية عند الصيمري في كتابه - مدار البحث - فإنه أيضاً يعمد فيه إلى استثمار معارفه وخبراته على أرض الواقع وبيان كيفية التعامـل مـع القاعدة النحوية وما يتداعى إليها.

ويمتاز أسلوب الصيمري في التبصرة بالعذوبة والسلاسة في التعبير والإحكام في بناء القواعد النحوية، ويبدو مالكاً زمامها بقوة فعباراته خالية من التعقيد تظهـر

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص274.

فيها البراعة والثقافة، وسعة الإطلاع فلا يحتاج ذهن القارئ والمتلقي إلى كبير عناء ودقة فكر، وسعة علم لما يحمله بين طياته من طبيعة القواعد التي يفترض فيها الضبط والدقة.

وللصيمري ولع كبير بالعلل النحوية، إذ لا تكاد تخلو مسألة من مسائل التبصرة من ذكر علتها أو عللها، وكثيراً ما يقول: والعلة فيه كذا، أو تعليله كذا أو السبب كذا.

فها هو ذا يقول في باب الإعراب والبناء: "واعلم أن أصل البناء السكون وأن ما حرك مما يستحق البناء فلعلةٍ، وإنما كان ذلك لأن البناء نقيض الإعراب، والإعراب بالحركة فيجب أن يكون نقيضه بالسكون، والعلة في تحريك ما يستحق البناء..." [1].

وفي موضع آخر في باب الضمير يقول: "وأما المجرور فليس له إلا ضمير متصل ليس له منفصل، والعلة في ذلك: أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، لا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار، ولا يفصل بينهما، لأن المجرور كبعض حروف الجار وبعض حروف الشيء لا يتقدم عليه، وليس كذلك المرفوع والمنصوب، لأنهما يتقدمان ويتأخران ويفصل بين الرافع والمرفوع، والناصب والمنصوب لعدم تلك العلة فيهما...." [2].

ويمتاز كتاب التبصرة بكثرة شواهده من القرآن والأشعار، أما الحديث النبوي الشريف فإن الصيمري لم يستشهد فيه الإ بثلاثة أحديث فقط، وهو يهتم كثيراً بأوجه القراءات حتى إن القارئ للتبصرة في باب الإدغام مثلاً يكاد يظن نفسه يقرأ كتاباً في قراءات أبي عمرو والكسائي وحمزة وغيرهم، ممن اهتموا بالإدغام، ولعل ذلك يكون راجعاً إلى تأثّره بالسيرافي كما يقول المحقق، وسنأتي إلى بيان ذلك.

وقد ذكر الصيمري في مقدمة كتابه هدفَه من تأليف الكتاب أنه جمع فيه من أصول علم النحو وفروعه... ليسهل وعره، ويذل صعبه، فيخفّ على طالب النحو

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص76.

[2] انظر: المرجع نفسه: ص506.

ما كان منه ثقيلاً ويقرب إليه ما كان منه نافراً بعيداً، ويتبـصر بقراءتـه المبتـدئ الراغب ويتذكر بتصفحه المنتهي الثاقب.

فخرج الكتاب بحق كما أراد له صاحبه أن يكون، وإن كان يستعـصي علـى أفهام المبتدئين مما اشتمل عليه من شواهد وتعليلات، وإشارات خاطفة لمسائل تحتاج إلى شرح يخرج خَبأها، وييسر فهمها.

## 3.1 عصر الصيمري:

تطور الفكر النحوي في القرن الرابع الهجري تطوراً ملحوظـاً وقـد قطعـت المدرستان - البصرية والكوفية - في القرنين الثاني والثالث الهجريين شوطاً طويلاً في مجال البحث النحوي، فأقرتا أصوله وأسستا بنيانه، وكان لهما في البحث منهجان مختلفان عبر عنهما بعض الباحثين بقوله: "إن مدرستي الكوفة والبـصرة تمـثّلان تصورين للوجود متصارعين جوهرياً، فالكوفيون يصدرون عن نظرة فردية للوجود تعزف عن القوانين المعممة على الظواهر أو المطلقة على الوجود وهكذا، فقد خلت مدرستهم من نظام متكامل في عقلنة الظاهرة اللغوية قياساً علـى البـصريين، أمـا البصريون، فقد اعتبروا الكلام مرآة تعكس بأمانة تامة ظواهر الوجـود والأشـياء والمتصورات ، فلا بد إذن من أن نجد في الكلام القوانين المحركة للتفكير وللطبيعة وللحياة نفسها أيضاً وهكذا واجه رواد المدرسة البصرية أعوص مشكل، ألا وهـو استنباط هذا التماثل بين قوانين اللغة وقوانين العقل الخالص" [1].

وقد أنتج كل منهما كماً كبيراً من المؤلفات التي تتمثـل فيهـا آراؤه وأفكـاره وأساليبه الخاصة، وقام على خدمة النحو فيهما علماء متميزون، وعندما أطل القرن الرابع الهجري كانت آخر طبقة من طبقات نحاة البلدين قد انقضت مـدتها بوفـاة المبرد البصري سنة 285 هـ وثعلب الكوفي سنه 291هـ، وبقـي لهمـا امتـداد متداخل مع النحاة الجدد في بغداد الذين كان لهم طريقتهم الخاصة في التعامل مـع النحو.

---

[1] انظر: المسدي، عبد السلام،1981، التفكير اللساني في الحضارة العربيـة الـدار العربيـة للكتاب، تونس: ص34.

وفي الفهرست قسم ابن النديم النحاة إلى بصريين وكوفيين وعلماء خلطوا المذهبين مما يدلّ على وضوح التمايز بين طوائف هؤلاء النحاة [1]، فهو يستشعر وجود امتداد للمذهبين - البصري والكوفي – في بغداد وخاصة البصري، إلا أنه يدرك ظهور شكل جديد في تناول النحو، إذ إن العلماء الذين يذكرهم بعد المبرد وثعلب هم في جملتّهم ممن ينتسبون إلى بغداد لا إلى البصرة ولا إلى الكوفة [2].

والحقيقة أنه لم يقم في البلدين بعد المبرد وثعلب من يخلفهما، وهذان العالمان سكنا بغداد والتقى مذهباهما فيها، إذ كانت بغداد آنئذ ساحة العلم، فكان المجال مفتوحاً لطلبة العلم كي ينهلوا من المذهبين كليهما، وكان من نتائج هذا التلقي الحر أن اطلع الطلبة على الأقوال والآراء المختلفة، وأخذوا ما يرتضون فخفّت العصبية لأحد المذهبين من جهة وتغلبت الروح الموضوعية من جهة أخرى.

وإذا كانت الظروف العلمية في بغداد قد رقّت بالعلماء فوق الخلافات الشخصية والعصبية، وأسباب الاختلاف غير العلمية، فإنها لم تنهِ التمايز بين المذهبين، ولكنها صنعت جيلاً من العلماء يمتاز بنوع من الفكر الحر يختار ما يناسبه من العلم عن قناعة وتعقّل.

وهكذا وجدنا في بغداد المذهب البصري متمثلاً بعلماء أفذاذ أمثال السيرافي والفارسي والرماني، وغيرهم [3]، كما وجدنا المذهب الكوفي متمثلاً بأبي بكر الأنباري وأبي عمر الزاهد، والشجري، وإلى جانب هؤلاء وجدنا من خلط المذهبين كأبي شقير، وابن كيسان وغيرهم [4].

وقد بدأت اللغة العربية منذ أوائل القرن الثاني الهجري إلى أن وصلنا القرن الرابع الهجري تتطور تطوراً ملحوظاً متأثرة بتلك الحركة العلمية التي أقبل عليها المسلمون في حماسة رائعة، وقد سلك العلماء في ذلك طريقين:

---

[1] انظر: ابن النديم: الفهرست، ص90 – 91.

[2] ابن النديم: الفهرست، ص63 – 127.

[3] انظر: ابن النديم، الفهرست: ص92 -97.

[4] انظر ترجمة هؤلاء العلماء: ابن النديم، الفهرست، ص12 -122.

الأول: طريق العلوم العربية غيرةً على الدين، أو غيرةً على اللغة وقد أمـدت هذه العلوم العربيةَ ثروة من المعاني تقابلها ثروة من الألفاظ، وكان التطور اللغـوي تطوراً ذاتياً لم يخرج عن أصول اللغة في مادتها أو تراكيبها، وكان النمو اللغـوي يسير خطاً منتظماً مع النمو العلمي.

الثاني: فكان طريق العلوم الدخيلة، وهنا كان الأمر مختلفاً فقد وجـدت اللغـة نفسها أمام سيل من المعاني التي فرغ أصحابها من تحديدها، ووضع أسمائها كمـا وجدت نفسها أمام أساليب في التفكير والتعبير تختلـف إن كثيـراً وإن قلـيلاً عـن أساليبها "[1].

وعندما جاء القرن الرابع الهجري كانت اللغة قد قطعت مـسافة طويلـة فـي الطريقين وخبرت جيداً ما انصب فيها من العلوم والثقافات، فبدأت مرحلة جديدة في التعبير عن كيانها، وأخذ ذلك يظهر في علوم اللغة المختلفة.

وبحلول هذا القرن – الرابع الهجري – كان عصر الاحتجاج قد مضى علـى انقضائه زمن غير قليل، وكانت الفصحى التي يتكلم بها العرب قد تشوهت وتأثرت بلغات الأقوام الذين خالطهم العرب واصطبغت بلبـاس غيـر لباسـها، ولان جلـد الأعراب ولم يعد النطق بالعربية على السليقة متوافراً بين الناس إلا ما ندر، ويصف ابن جني عصره فيقول: "وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغـة أهـل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتـشارها، لوجـب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأنّـا لا نكـاد نرى بدوياً فصيحاً وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك، ويقدح فيه وينال ويغض منه " [2].

وكرد فعل طبيعي للبيئة الثقافية المحيطة في هذا العصر فقـد أخـذ البحـث النحوي ينطلق في استشراف أغوار بعيدة، وأخذ الباحثون يـصبون فيـه عـصارة عقولهم ويتعاملون مع اللغة ونظامها من الناحية العلمية، ويـستنبطون فـي بحـثهم

---

[1] انظر: أرسطو، كتاب أرسطوطاليس في الشعر، 1967، نقله إلى العربيـة وحققـه شـكري عياد، دار الكتاب العربي بالقاهرة: ص166.

[2] ابن جني، الخصائص: ج2، ص5.

النحوي من اللغة ما يناسب نظرتهم العلمية، ويحاولون في أثناء بحثهم تطبيـق مـا تصوروه من نظرات اكتسبوها من خبراتهم في العلوم المختلفة، فخرجـوا بأبحـاث جديدة وعمقوا أخرى وأرسوها وطرحوا في البحث أفكاراً ومعاني ونظماً مستحدثة، وتبنّوا آراء ونظراتٍ غير مألوفة، ووسعوا نطاق البحث وآفاقه.

ولعل البيئة الفكرية وطبيعة الثقافة وسيطرة المنطق العقلي والمناهج الكلاميـة وما يتصل بذلك من أمور، أشياء جعلت طبيعة الفكر النحوي طبيعة قابلة للتفاعل مع البيئة الفكرية العامة، وميالة إلى إقرار المادة النحوية بشكل يخاطب العقل قبل كـل شيء ويتحلى بقسط كبير من الحركة، فـالحوار والمناقـشة المنطقيـة، والجـدل والبراهين واستدراج المتلقي إلى الإقناع، والاحتياط في بناء القواعد والقوانين، كـل هذه الأشياء وغيرها أصبحت من سمات البيئة النحوية.

وقد عمل التأثير بالمناهج العقلية على توجيه الفكـر النحـوي نحـو التنظـيم والترتيب ومال العلماء إلى وضع المناهج العامة واستنباط الأصول، وتكييف المادة النحوية على شكل أصول وفروع، والفصل بين الموضوعات، فظهرت مؤلفات مثل: أصول ابن السراج وإيضاح الزجاج، وخصائص ابن جني، والتبـصرة والتـذكرة للصيمري وغيرها تحمل النظرة التنظيمية التي تنطلق من صورة كلية ثم تفصل في أصولها وفروعها، فتلم الأنواع المتوافقة تحت أجناسها، وتفّـرق بـين المـضامين المختلفة، وتحلل الوقائع، وتلحق كلاً بأصله وتضع قانونه، وتشرح سـمته، وهكـذا وضح الفرق بين اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق والاحتمالات والنظم النحوي.

وهكذا أيضاً نرى نحاة هذا القرن يولون تدقيق المفـاهيم وتحديـدها اهتمامـاً خاصاً ويلحظ في بحثهم أنهم يدققون في الفصل بين الجوهر والأعراض فنـراهم لا يكتفون بوضع حدٍ للاسم – مثلاً – بل يردفون ذلك بذكر صـفاته وخصائـصه[1]، وهذا ما نراه جلياً واضحاً في كتاب التبصرة والتذكرة الذي بدأ به مؤلفه الـصيمري بقوله: " الكلام كله يتألف من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ثم عقد فصلاً تكلم فيـه على الكلام، وقسمه إلى ضربين مفيد وغير مفيد، ثم نجده يقسم المسائل إلى أبـواب

---

[1] انظر: الفارسي، أبو علي، 1969م، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شـاذلي فرهـود، دار التأليف، مصر: ج1، ص6

وفروعها إلى فصول[1] فهم يهتمون ببيان الشيء بحد ذاته، كما يحاولون بيانه بصفاته، وهذا ينبع من تكييفهم الأمور بشكل أصول وفروع، ومحاولتهم إبراز الأصل ثم إردافه بما يتفرع منه، يقول ابن النحاس ناقلاً رأي ابن كيسان في اللامات: "وكذا كان عنده أن اللامات كلها ثلاث لا غير: لام توكيد، ولام أمر، ولام خفض، وهذا قول الحذّاق من النحويين لأنهم يردون الشيء إلى أصله، وهذا لا يتهيأ إلا لمن درب العربية " [2].

وفي هذا القرن كثر تنقل العلماء والأدباء وارتحالهم، إذ كان السفر في طلب العلم مدعاة للفخر والقعود عنه منقصة، ويكفي أن نطلع على مؤلفات الفارسي – مثلاً - لنجد عدداً كبيراً منها يحمل اسم المكان الذي كان يحلّه، دلالة على حاله في هذا الشأن فله المسائل الشيرازيات، والبصريات، والبغداديات، والحلبيات، والعسكريات والأهوازيات والمسائل الدمشقية [3]، وهكذا نجد أن نحاة هذا القرن قد امتازوا بالانفتاح على الآفاق فتنقلوا في البلدان، وتوسعوا في رقعة المكان فساهموا في تكوين الشخصيات العلمية والأدبية للأمصار، وتناولوا فيها جميع الموضوعات التي طرقوها في النحو.

والتقت خبراتهم وامتزجت، كل ذلك جعل فكرهم يتسم بالاستيعاب في التناول والشمول في البحث والاتساع في الموضوعات، والقدرة على الخوض في سائر جهات البحث، فتوسع الفكر النحوي في اهتماماته ونقاط بحثه.

إن النحاة في القرن الرابع الهجري لم يكونوا نحاة فقط، وإنما أخذوا بالخوض في أنواع العلوم، وخاصة المنطق وعلم الكلام والفقه، فاغتنت بذلك ألفاظهم واكتنزت، كما تعززت مفاهيمهم ومعانيهم، وازدادت خبراتهم في سائر مجالات البحث، والنحوي لم يعد مطالباً بالخوض في النحو فحسب، بل أصبح مطالباً بالإقناع

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص74.

[2] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت: 338هـ) 1989م، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3: ج1، ص56.

[3] النحاس، إعراب القرآن، ط3: ج1، ص56.

بعلمه والذود عنه، مما يضفي على المفردات النحوية أفقاً جديداً، وأخذ النحاة يحاكون ما استلهموه من العلوم الأخرى، ويحاولون أن يجاروا تلك العلوم في ضبطها ودقتها فأخذ البحث يتحول من دراسة اللغة كظاهرة إنسانية إلى دراستها كموضع علم له أسسه ومفرداته، ومن هنا طغت العلل والأقيسة، وهذا ما نجده بوفرة في كتاب الصيمري (التبصرة والتذكرة) الذي انتهج فيه صاحبه القواعد الجامعة والقوانين العامة.

وقد كان النحو – بصفته العلم الذي يهتم بقوانين اللغة وقياسها - في الواجهة أمام المنطق والعلوم الأخرى من جهة ثانية، وأخذت الأفكار تستنبط الملامح العقلية في النحو وليس أدل على ذلك من المقارنة بين النحو والمنطق كما هو عند التوحيدي [1].

## 4.1 منهج الصيمري في التبصرة:

المنهج لغة: الطريق الواضح، والخطة المرسومة، ومثله: المنهاج[2].

وفي الاصطلاح: الطريق الذي يسير عليها العلماء في علاج المسائل التي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض[3].

فهو الجانب الشكلي المختص بأساليب التصنيف والبحث العلمي، وما سنتطرق إليه هنا هو الجانب الشكلي المختص بالمنهج الذي سار عليه الصيمري في تأليفه كتاب (التبصرة والتذكرة)، ويذكر الصيمري بعض الملامح العامة لكتابه في المقدمة التي بدأها، يهدف من ذلك كما يقول تسهيل وعره، وتذليل صعابه، ليخفّ على طالب النحو ما كان منه ثقيلاً ويقرب إليه ما كان منه نافراً بعيداً.

فيبدأ الصيمري كتابه بقوله: "هذا كتاب جمعت فيه من أُصول علم النحو وفروعه ما أوضحت بيانه، وبينت برهانه، وأوريت قياسه، وألنت شماسه، وكشفت

---

[1] انظر: أبو حيان، التوحيدي، 1948، المقابسات، تحقيق السندوبي، المكتبة التجارية، القاهرة، المقابسة رقم (22): ص169.

[2] انظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ) 2000م، لسان العرب (نهج).

[3] وافي: علي عبد الواحد، علم اللغة، 1940م، نهضة مصر، القاهرة: ص33.

خفاءه وسلبت غطاءه، وتقصيت شرحه، ليسهل وعره، ويذل صعبه، فيخفّ على طالب النحو ما كان منه ثقيلاً، ويقرب إليه ما كان منه نافراً بعيداً، ويتبصر بقراءته المبتدىء الراغب، ويتذكر بتصفّحِهِ المنتهي الثاقب، وسميته لذلك (التبصرة والتذكرة) ولم آلُ في جميع ما ذكرته قصد الإيجاز مع الإيضاح، ولم أتجاوز حد الاختصار مع الإفصاح [1].

بعد ذلك يقول: الكلام كله يأتلف من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ويبين حد الاسم وحد الحرف، ثم يعقد فصلاً يتكلم فيه على الكلام، ويقسمه إلى ضربين: مفيد وغير مفيد وبعد ذلك نجده يقسم رؤوس المسائل إلى أبواب، وفروعها إلى فصول فيبدأ ببيان الإعراب والبناء ويعرف كلاً منهما، وأن الإعراب: هو تغير آخر الكلمة بعامل، نحو: جاء زيد ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، فتغير آخر زيدٍ بالعوامل التي قبله هو الإعراب، وكذلك الفعل نحو: لن يقوم زيد ولم يقم زيد، وما أشبه ذلك.

أما البناء: فهو لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة نحو: كم، ومن، وحيثُ، ومنذُ وما أشبه ذلك مما لا تغيره العوامل [2]، ثم يعقد بعد ذلك مباشرة فصلاً يبين فيه أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وفصلين آخرين بعد حديثه عن الحرف يشرح فيهما إعراب الحرف إذا كان حرفاً، وإعرابه إذا شابه الاسم، ويؤكد في الفصل الثاني أن أصل البناء السكون، وأن ما حرك مما يستحق البناء فلعلة، لأن البناء نقيض الإعراب والإعراب بالحركة فيجب أن يكون نقيضه بالسكون[3].

وفيما يلي توضيح معالم هذا المنهج:

1- بوب الصيمري كتابه تبويباً لا يختلف كثيراً عن تبويب ألفية ابن مالك بدءاً من باب (الكلام وما يأتلف منه) وانتهاء بباب (الإدغام)، محافظاً في كل ذلك على صياغة عناوين الأبواب التي يقسمها إلى فصول.

---

[3] الصيمري، التبصرة: ج1، ص 73 – 74.

[1] الصيمري، التبصرة: ص 76.

[2] الصيمري، التبصرة: ص 76.

ومن هنا فأنا أختلف مع محقق كتاب التبصرة فيما ذهب إليه من أن منهج الصيمري لم يكن بالمنهج المألوف الذي اتبعه ابن مالك وشراحه وغيرهما، وأنه يختلف عن ذلك اختلافاً بيناً[1].

2- يتبع الصيمري طريقة النحاة في تناول الظاهرة النحوية، وكثيراً ما يعتمد في مسائل النحو على ما قاله النحويون،ففي باب اسم الفاعل والمفعول به نجده يستشهد بالأخفش وسيبويه وأبي عمر الجرمي[2].

ويظهر هذا النهج في شرحه من خلال تركيزه على ما يسمى بـ (نحو الإعراب) كما فعل النحاة السابقون، والتقليل من شأن (نحو الدلالة) الذي يمزج بين علم النحو وعلم المعاني، وعلماء الأصول هم الذين يعطون (نحو الدلالة) الاهتمام الأكبر في بحثهم النحوي [3].

وأرى أن منطلق الصيمري في مخالفة الأصوليين يعود إلى رؤيته في عدم جواز الخلط بين علوم البلاغة وعلم النحو، فهو يؤمن بالتخصصية في تناول العلوم وعدم الخلط فيما بينها، فنراه في (التبصرة) عالماً بمعالم الإطار العام الذي يحد علم النحو.

3- إن الغالب على الصيمري في تناوله لأبواب الكتاب أن يقوم بوضع عنوان له وبعد ذلك يفصل الأحكام ويتوسع في شرحها ثم يعقد فصلاً أو فصولاً متعددة لكل باب ويكاد هذا النهج ينتظم جميع أبواب الكتاب.

4- يبدو البعد التعليمي بشكل واضح وجلي في كل أبواب الكتاب وفصوله.

---

(1) انظر: الصيمري، التبصرة: ص26.

(2) انظر: المرجع نفسه: ص216 - 228.

(3) انظر: جمال الدين، مصطفى، 1405 هـ، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، قم، ط2، ص293 – 309

5- يهتم الصيمري كثيراً بتقسيم المسألة الواحدة والتفريع عليها على وجه يتسم بالدقة التامة، وهذا الأمر يتضح في كل مسألة من المسائل التي طرحها في كتابه.[1]

6- للصيمري ولع شديد بالعلل النحوية، فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل التبصرة من ذكر علتها أو عللها وكثيراً ما يقول: والعلة فيه كذا أو تعليله كذا أو بسبب كذا...أو لأنه كذا...[2].

7- تتميز عباراته بجمالها ووضوحها، وقد ذهب أبو حيان الأندلسي في مقدمة تفسيره إلى أنه:" قل أن ترى نحوياً بارعاً في النظم والنثر، كما قل أن ترى بارعاً في الفصاحة يتوغّل في علم النحو " [3].

والصيمري من هؤلاء النفر القليل أمثال ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، الذين تتسم عباراتهم بالعذوبة، وقرب المورد، فتراه في بعض المواضع متأثراً بلغة القرآن الذي يستشهد ويكثر من الاستشهاد بآياته، في حين أنه يقلّ من الاستشهاد بالحديث ويهتم كثيراً بأوجه القراءات وربما ذلك راجع لتأثره بالسيرافي الذي سيأتي عليه فضل بيان.

### 5.1 آراء الصيمري واختياراته:

تفرد الصيمري بآراء نحوية في كثير من المسائل التي ضمنها كتابه التبصرة ونقلها عنه النحويون في كتبهم، فقد تفقه على مذهب أبي سعيد السيرافي (ت368هـ) وأبي الحسن الرماني (ت384هـ) والحسين بن علي النمري

---

(1) انظر على سبيل المثال: الصيمري، التبصرة: باب ما ينصرف وما لا ينصرف: ص539 - 547، وباب ما لم يسم فاعله: ص 124 – 130

(2) المرجع نفسه: باب الصفات، ج1، ص179، وباب الضمير ج1، ص326.

(3) أبو حيان التوحيدي، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد، وعلي محمد معوض دار الكتب العلمية بيروت: ج1، ص111.

(ت385هـ)، فكان السيرافي من أعلم الناس بالنحو وخاصة نحو البصريين عالمـاً بالقراءات وعلوم القرآن والنحو واللغة والفقه والشعر والأدب والعروض.

وكذلك الرماني الذي كان أحد الأئمة المشاهير وشيخ العربية ببغداد، جمع بين العربية وعلم الكلام، عالماً بعلوم القرآن وإعجازه، أما النمري فهـو مـن صـدور البصرة في الأدب والشعر وعلم النحو.

فعلى أيدي هؤلاء العلماء الذين ذاع صيتهم في الآفاق فبلـغ بـلاد المـشرق والمغرب تتلمذ الصيمري فبرع في النحو وكان إماماً في النحو واللغة حتى شهد له كثير من الأئمة والعلماء أمثال الفيروزأبادي والقفطي والصفدي والـسيوطي وأبـو حيان وغيرهم ووصل كتابه التبصرة هذا الذي نحن بصدد الحديث عنه إلـى بـلاد المغرب.

فها هو الصفدي يقول: للصيمري كتاب في النحو جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب سماه (التبصرة)، وقد أكثر النحاة أمثال أبي حيان من النقل عنه، وله ذكـر في جمع الجوامع كما نقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر، وابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك وغيرهم.

وحديثنا هنا ينحصر في آراء الصيمري التي وردت في (التبـصرة) وذكرهـا النحاة وسننبه إلى ما انفرد به على النحو التالي:

أولاً: نسب إليه النحويون أمثال أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب، وأبـي عقيل في شرح التسهيل، وتلخيص ابن مكتوم على هامش البحر المحيط [1] وغيرهم، أنه يجيز النصب في نحو: " كل رجلٍ وضيعتَه " في باب المفعول معـه، إذ يقـول الصيمري: " وأما المفعول معه فهو: ما كانت الواو فيه بمعنى المصاحبة، كقولـك: جلستُ والساريةَ أي جلستُ مع السارية، وليست هذه الواو واو عطفٍ، لأنهـا لـو كانت للعطف لوجب أن تُشْرِك الثاني في إعراب الأول، فلو قلت: جلستُ والساريةُ، بالعطف لم يجز، لأنه يصير المعنى: جلستُ وجلستِ الساريةُ، ولم تُرِد هذا المعنى، وإنما أردت: جلستُ مع السارية، و(مع) في موضع نصب، فلمـا حـذفتها وصـل النصب إلى ما بعدها، وجعلت الواو خلفاً منها.

---

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ص 602، 604.

ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول كما جاز حذف اللام من المفعول لـه، لأنه يعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى، فلا بد من توسط حرف يبين تعلق الفعـل بمـا بعده.

وتقول: ما صنعت وأباك، أي مع أبيك، واستوى الماء وشفير الوادي، أي مع شفير الوادي، وكنت وزيداً كالأخوين، أي مع زيد.

وتقول: كل رجلٍ وضيعتَه، بمعنى مع ضيعتِه، وكل امرئٍ وشأنَه، أي مع شأنهِ ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفاً تقديره: كـل رجل وضيعتُه مقرونان، وكل أمرئٍ وشأنه مقرونان.

قال شداد العبسي أبو عنترة:

فَمن يك سائلاً عنّي فإنّي وجِروةَ لا تَرود ولا تُعار [1]

فُسر على وجهين:

أحدهما: أن يكون (جروةَ) معطوفاً على اسم (إن) والخبر محـذوف تقـديره: فإني وجروةَ مقرونان، ثم أخبر عن (جروة) خاصة بقوله: لا ترود ولا تُعار.

والثاني: أن تكون الواو بمعنى (مع) ويكون خبر (إن) تقديره: فإني مع جروة كما تقول: إني مع زيد ثم أخبر عنهما بقوله: لا ترود ولا تُعار. [2]

والنصب في مثل (كل رجل وضيعتَه) مما انفرد به الصيمري وقد نقـل ذلـك عنه أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب، حيث قال: "وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام وأجاز الصيمري أن ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز: كل رجل وضيعته وانتصابه بما علم في السابق من فعل متعد ولازم، واسم بمعناه، وزعم قوم أنـه لا يكون إلا مع الفعل اللازم فلا يقال: ضربتك وزيداً، على أنه مفعول معه "ويستطرد أبو حيان فيقول: وكل هذا مسموع من العرب" [3]، لتقدمها جملة غير متضمنة معنى فعل نحو: أنت أعلم ومالُك، وذكر ابن مالك أنه لا خلاف في وجوب الرفع في: أنت

---

(1) عنترة بن شداد بن عمرو العبسي (ت22ق هـ)، (د.ت): الديوان (د.ط) تحقيق عبد المـنعم عبد الرؤوف شلبي، المكتبة التجارية، القاهرة، ص78.

(2) انظر: الصيمري، التبصرة ص: 256-257.

(3) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج2، ص 285- 287.

ورأيك وأنت أعلم ومالُك، فأما أنت ورأيك فتقدم خلاف الصيمري فيه، وهو أنه يجوز فيه النصب نحو ما أجازه في جملة (كل رجل وضيعتَه)، وحكى ابن مالك: أن بعضهم أجاز ذلك على تأويل أن ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزئيها والتقدير: "كل رجلٍ كائن وضيعتَه".

فقول الصيمري: (كل رجلٍ وضيعتَه) نقله عنه ابن مكتوم في الدر اللقيط بهامش البحر المحيط[1]، والسيوطي في همع الهوامع والأشباه والنظائر[2]، وابن عقيل في شرح التسهيل[3].

هذا وقد قال السيرافي في شرحه[4]: "ولا يجوز (كل امرئٍ وضيعتَه) ولا (أنت وشأنَك)، فتنصب الثاني كما كنت تنصب (مع) لو حضرت (مع) لأن (مع) إذا حضرت فمذهبها مذهب الظرف، فتقول: زيد مع عمرو كما تقول: زيد خَلْفَ عمرو، والناصب استقر وإضماره جائز مع الظرف، فإذا جعلت الواو مكان (مع) والذي بعدها اسم لم يتخط الاستقرار إليه، ولم يعمل فيه كما عمل الفعل فيه في قولك: ما صنعتَ وزيداً.

وقد ضعف الرضي رأي الصيمري حيث قال:" وأجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وأنكره ابن بابشاذ " [5].

وقال السيوطي في الأشباه والنظائر:"... وأقول: إن المجوز لذلك هو الصيمري نص عليه في التبصرة... قال ابن مالك: ومن ادعى جواز النصب في

---

[1] انظر: ابن مكتوم، الدر اللقيط بهامش البحر المحيط (د.ت): 5 / 151.

[2] انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، 1985 م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية بيروت: ج1، ص21، و السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، 1985، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت: ج4، ص 18.

[3] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد ا (ت 769 هـ)، 1979، شرح ابن عقيل، دار الفكر، ط 6: ج1، ص80.

[4] انظر: السيرافي، الحسن بن عبد ا بن المرزبان(ت 368هـ)، (د.ت)، شرح كتاب سيبويه، مكتبة الأزهر، مصر: ج2، ص379-380.

[5] انظر: الإستراباذي، الرضي، 1310هـ، شرح الكافية، دار السعادة: ج1، ص 198.

نحو: كل رجل وضيعتَه، على تقدير: كل رجلٍ كائن مع ضيعته، فقد ادعى مـا لـم يقله عربي"[1].

ثانياً: نسب النحاة إلى الصيمري أنه يرى أن العلَم أعرف المعارف، ففي باب المعرفة والنكرة يرى الصيمري أن المعرفة خمسة أقسام: الاسم العلم وهو كل اسـمٍ خَصصتَ به شيئاً بعينه لتعرفه به نحو: زيد وعمرو.

والاسم المضمر نحو: التاء في قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، والكاف فـي: ضـربتك وفي غلامك.

والهاء في: ضربته، وغلامه ونحو: أنا ونحن وما أشبه ذلك من المضمرات.

والاسم المبهم نحو: هذا، وهذه، وتلك، وذلك، وما أشبهها.

والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل، والغلام.

والاسم المضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو: غلام زيدٍ، وصـاحبك، ودار هذا وجاريةِ ذلك، وعبدِ الرجل".

ويستطرد الصيمري فيقول: وإنما كان العلم معرفة لأنك وضعته لشخصٍ بعينه لا يشركُه فيه غيره، وإنما كان المضمر معرفة، لأنه لا يضمر إلا بعد أن يعـرف، وإنما كان المبهم معرفة، لأنك تشير إلى واحد بعينه، وأما الألـف والـلام فإنهمـا يكونان على وجهين: أحدهما: أن يكونا لتعريف العهد في واحد بعينه كقولـك لمـن بينك وبينه عهد: كيف الرجل؟ وما صنع الغلام؟ والوجه الآخر: أن يكونا لتعـرف الجنس كقولك: الرجل أفضل من المرأة، أي جنس الرجال أفضل من جنس النـساء، وكقولك: أهلك الناس الدرهم والدينار، لم ترد ديناراً واحداً ولا درهماً واحداً، وإنمـا أردت الجنس ومن هذا قوله عز وجل: (والعصر إن الإنسان لفـي خـسر)[2]، أراد بالإنسان الجنس، والدليل على ذلك أنه استثنى منه فقال: (إلا الـذين آمنـوا)[3]، ولا يستثنى من واحد [4].

---

[1] انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: ج4، ص18.

[2] سورة العصر، الآيتان 1، 2.

[3] سورة العصر، الآية 3.

[4] الصيمري، التبصرة: ج1، ص 95.

ومنه قول عبد يغوث:

وقد كنت نحار الجزور ومُعمِلَ الـ مطِي وأَمضِي حيثُ لا حي ماضيا[1]

فلفظ الجزور واحد، وليس المعنى على واحد ، لأنه لا يفتخر بنحـر جـزورٍ واحدة وإنما يريد الجنس، ولو أراد جزوراً واحدة لفسد اللفظ [2].

كما يرى الصيمري أن المضاف إلى واحد من هذه الأربعة إنما صار معرفـة لأنه اكتسب التعريف من الاسم الذي أضيف إليه فلذلك صار معرفة، وأما النكـرة: فكل اسم لا يخُص واحداً بعينه في أصل موضوعه كقولك: رجلٌ، لا يخُص واحـداً بعينه من جنسه دون آخر، وتعتبر النكرة بأن يحسن دخول "رب" و" الألف واللام " عليها كقولك: رب رجلٍ ورب فرسٍ، والرجل والفرس، ولا تقول: رب هـذا، ولا رب غلامك[3].

فقد بدأ الصيمري هنا بالعلم، وبعض النحويين يرى أن العلم أعرف المعارف، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب:"...وقيل: أعرفها العلم ونُـسب إلـى سـيبويه والكوفيين وهو قول الصيمري"[4]، وفي همع الهوامع:"... وقيـل: العلـم أعرفهـا وعليه الصيمري وعزي إلى الكوفيين، ونُسب لسيبويه واختاره أبو حيان" [5].

وفي كتاب (أبو حيان النحوي) للدكتورة خديجة الحديثي تقول:"وأما أبو حيـان فقد اختار مذهب الصيمري"[6]، وفي باب الـصفات مـن كتـاب التبـصرة يقـول الصيمري: "فلما كان المضمر أخَص الأسماء وأعرفها لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه في التعريف، والاسم العلم بعد المضمر أخص، فلذلك وصِفَ بجميع مـا يصح الوصف به من المعارف"[7].

---

[1] البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في ذيل أمالي القالي: ص 132.

[2] الصيمري، التبصرة: ص 95.

[3] انظر: المرجع نفسه: ص 195-97.

[4] انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ص299.

[5] انظر: السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص55.

[6] الحديثي، خديجة، 2001م، أبو حيان النحوي، دار الأمل، إربد، ط3: ص 489 – 490.

[7] انظر: الصيمري، التبصرة: ص172.

فهذا هو رأي الصيمري واختياره الذي سبق ذكره في (باب المعرفة والنكرة) وليس أدل على رأيه من تصريحه بقوله: فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها وقوله: والاسم العلم بعد المضمر أخص، ومراتب المعارف مسألةٌ خلافية بين الكوفيين والبصريين، وبين البصريين أنفسهم.

فالكوفيون يرون أن الاسم المبهم أعرف المعارف، وذكر أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو: هذا، وذاك، أعرف من الاسم العلم نحو: زيد وعمرو وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرفُ من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف أما الأنباري فذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون" [1].

وفي شرح المفصل يقول ابن يعيش: "اعلم أن المعارف وإن اشتركت في أصل التعريف فهي تتفاوت في ذلك فبعضها أعرف، فكلما كان الاسم أخص كان أعرف، وقد انقسموا في القول بأعرف المعارف بحسب انقسام المعارف، فقال قوم: أعرف المعارف المضمر ثم الاسم العلم ثم المبهم ثم ما فيه الألف واللام، وذهب آخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام وهو مذهب الكوفيين وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي" [2].

أما الصيمري فقد ذكر مذهبه صراحة في باب الصفات حينما قال:"والمضمر لا يوصف ولا يوصف به"[3]، أما ترك صفته: فلأن الصفة تعريف وتبيين للأول والمضمر لا يضمر إلا بعد أن يعرف فاستغنى عن الصفة، وأما ترك الصفة به، فلأنه أخص الأسماء وحق الصفة أن يكون تعريفها أقل من تعريف الموصوف، لأن المتكلم يجب أن يذكر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها، فإن عرفه استغنى عن

---

[1] انظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577 هـ) 1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت: ج2، ص707 – 709.

[2] انظر: ابن يعيش، موفق الدين، (ت 643هـ) 2001م، شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت: ج3، ص56، ج5، ص87.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص171.

الوصف، وإن لم يعرفه وصفه بصفة تُبين عنه، فلما كان المضمر أخص الأسـماء وأعرفها لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه في التعريف، والاسم العلـم بعـد المضمر أخص، فلذلك وصف بجميع ما يصح الوصف به من المعارف "[1].

ثالثاً: ومما تفرد به الصيمري ونقله عنه أبو حيان الأندلـسي، أن دخـولَ لامِ الابتداء في خبر (إن) على المضارع من وجوه مشابهته للاسم، قـال أبـو حيـان: "...:وظاهر كلام سيبويه أن دخول اللام من وجوه الشبه، نحو: إن زيداً ليقوم، كمـا تقول: إن زيداً لقائم وبه قال أبو علي في الأغفال، وعليه الصيمري " [2]، ففي بـاب الإعراب والبناء يقول الصيمري في التبصرة: وإنما أُعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يقع في معناه، كقولك: كان زيد يقوم، في معنى (قائماً).

والثاني: أن لام الابتداء تدخل عليه في خبر (إن) كما تدخل على الاسم، تقول: إن زيداً ليقوم كما تقول: إن زيداً لقائم، وهذا ما جاء به الصيمري واستشهد بقول ا عز وجل:(وإن ربك ليحكم بينهم) [3]، ولا تلحق هذه اللام الفعل الماضي، لا تقـول: إن زيداً لقام فأما قول امرئ القيس:

حلَفْتُ لها با حِلْفَةَ فاجرٍ لنَامُوا فما إن من حديثٍ ولا صالي [4]

فإن هذه اللام التي دخلت على ( ناموا ) هي اللام التي تكون في جواب القسم، فإن أدخلت على الفعل المضارع لزمته النون، كقولك: وا ليقومن زيد، ولا تقـول: وا ليقوم زيد[5].

رابعاً: من مظاهر اهتمام الصيمري بالتعليل ما نراه في هذا النص الذي نقلـه عنه المالقي في كتابه رصف المباني والذي أثبت فيه الصيمري بالحجة والـدليل أن

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص33

[2] انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص263.

[3] سورة النحل، الآية 124.

[4] البيت لامرئ القيس، وهو من شواهد ابن السراج في الأصول: ج1، ص293.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة، ص76 – 77.

(إما) حرف عطف مع دخول الواو عليها، قال المالقي: "والصحيح أنها حرف عطف، وهو نص الصيمري في تبصرته "[1].

وفي التبصرة يقول الصيمري:"وقد قال سيبويه [2]: ما مررت برجل صالح (و) لكن طالح، فالرفع على تقدير: ولكن هو طالح، وفي هذا بيان أن الواو هي العاطفةُ فأما دخول الواو على (إما) في قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو، فإما هي العاطفة دون الواو، والدليل على ذلك أن الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام وذلك أن (الواو) معناها الجمع بين الشيئين، و(إما) معناها أحد الشيئين، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة، وهذا محال.[3]

وإنما دخلت الواو لِتُؤذِن بأن (إما) الثانية هي الأولى، لأن (إما) لا تستعمل في العطف إلا مكررة، والعاطفة هي الثانية منهما، فأما الأولى فللإيذان بالمعنى الذي بني عليه الكلام من الشك وغيره "[4].

وقول المالقي في كتابه (رصف المباني) "...والصحيح أنها حرف عطف، وهو نص الصيمري في (تبصرته) لأنه قال: "وإنما دخلت (إما) الأولى لتؤذن أن الكلام يبنى على ما لأجله جيء بها، ودخول الواو ثانية ينبئ أن (إما) الثانية هي الأولى، قال: لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد، لأن الواو مشركة لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه (إما) ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى، والذي ذكره الصيمري هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه ومذهب أئمة المتأخرين كأبي موسى الجزولي وغيره [5].

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص138، وما ذكره المالقي هو كلام الصيمري بنصه مع تصرف يسير جداً.

[2] انظر: الكلام على (إما) في كتاب سيبويه: ج1، ص 35 وج1، ص471 و ج2، ص67.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص138.

[4] المرجع نفسه: ص139.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص138 – 139.

هذا ويرى أبو علي الفارسي: أن (إما) ليست عاطفة فيقول في الإيضاح العضدي: وليست (إما) بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيد وإما عمرا فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول: وإما عمرا، فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى [1]، ويرى الرماني أيضاً أن "إما" ليست حرف عطف [2].

خامساً: نسب النحاة إلى الصيمري رأياً في تكرر "إلا" بعد المستثنى بها، من نحو: ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً، وأن مثل ذلك عنده على تقدير العاطف.

قال النحاة ومنهم أبو حيان الأندلسي وابن عقيل والسيوطي: وأجاز الصيمري طرح العاطف، وقال: إلا قامت مقامه، والذي قاله الصيمري في هذه المسألة هو: "والضرب الآخر من الاستثناء المتكرر أن يكون الثاني بمعنى الواو، كقولك: ما فيها إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً قومك، والتقدير: ما فيها إلا زيداً وعمراً وخالداً قومك، وهو استثناء مقدم، ولو أخّرت لجاز رفعها كلها، ونصبها على ما قدمنا من البدل والاستثناء". [3]

ويجوز إذا قدمت " قومك" أن ترفع أحد المستثنيين وتنصب الآخرين، ولا يجوز رفع اثنين: لما قدمنا في قولك: ما أتاني إلا زيد إلا عمراً، ويستشهد الصيمري بقوله عز وجل: "وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبين"[4].

أما قول العلماء: "وأجاز الصيمري طرح العاطف، وقال: إلا قامت مقامه " نقل ذلك عن الصيمري، أبو حيان في ارتشاف الضرب، وابن عقيل في شرح التسهيل وابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي والسيوطي في الهمع، وقد ذكر هؤلاء

---

[1] الفارسي، الإيضاح العضدي، ج1، ص 289.

[2] الرماني، معاني الحروف: ص131.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص378 -379.

[4] سورة الأنعام، الآية: 59.

جميعاً أن الصيمري أجاز طرح العاطف، وقال: إلا قامـت مقامـه، والحقيقـة أن الصيمري لم يقل ذلك صراحة هنا، وإن كان فحوى كلامه يدل عليه.[1]

وأقرب كلام النحاة الذين أشرنا إليهم إلى كلام الصيمري هو ما ذكـره ابـن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي قال:" وإذا كان المستثنى مكرراً نحـو: مـا جاءني إلا زيداً إلا عمراً أجاز الصيمري رفع الثاني على إرادة حرف العطف، أو على تقدير نيابة "إلا" عن الواو وهو رأي الكوفيين "[2].

سادساً: ومما انفرد به الصيمري أنه أجاز الجزم[3] بـ " إذا" مكفوفة "بما" مثل: "إذ" قال القواس في شرحه على ألفيه ابن معطي: وأجاز الصيمري أن يجازى بهـا مطلقاً إذا لحقتها "ما" لأنها تُكَف عن الإضافة كما في قول الفرزدق:

فقام أبو ليلى إليه ابن ظالمٍ وكان إذَا ما يسأل السيفَ يضربِ[4]

وقال البغدادي في الخزانة[5]:" ونقل أبو حيان في تذكرته أن الصيمري ذهـب إلى أنها تُكَف بما مثل " إذ" فتجزم، كبيت الفرزدق:

................ وكان إذا ما يسأل السيف يضربِ.

وفي باب المجازاة يقول الـصيمري فـي تبـصرته: " أدوات المجـازاة "إن" المكسورة الخفيفة " ومن، وما، ومهما، وأي، وأنّى، وأين، ومتَى، وحيثُما، وإذا مـا، وإذ ما فهذه كلها تجزم الشرط والجواب، ولا بد منهما جميعاً، كقولك: إن تكرمنـي أكرمك ومن يأتِني آتِه، وما تفعلْ أفعلْ، ومهما تقم أقم، وأيهم يأتِك تكْرمه، ومتـى تخرج أخرج، ولا يجازى بحيثُ، وإذ، وإذا، بغير"ما" لأنها ظـروف تـضاف إلـى

---

[1] انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص621، وابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص86، وابن القواس، شرح الدرة الألفية على ألفية ابن معطي (د، ت) (د، ط): ص91، والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص 227.

[2] انظر: ابن القواس، شرح الدرة الألفية على ألفية ابن معطي.

[3] الصيمري، التبصرة: ص408

[4] الفرزدق، همام بن غالب التميمي، (ت110هـ)، 1997، الديوان، ط1، شرح علـي مهـدي زيتون، دار الجيل بيروت: ص22.

[5] انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093) 2000، خزانة الأدب ولب لبـاب لـسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، ج2، ص 185.

الجمل فجعلت "ما" ملازمة لها لتمنعها من حكم الإضافة وتنقلها إلى باب الجـزاء، لأن الإضافة توضحها، والمجازاة بابها الإبهام.(1)

والمجازاة "بإذا ما" "وإذ ما" يقل استعمالها، قال سيبويه: والجيد ما قال كعب بن زهير:

وإذا ما تشاء تبعثُ منها مغْرب الشمس ناشطاً مذعورا (2)

يعني أن الجيد ألا يجزم بإذا ما، كما لم يجزم كعب في هذا البيت، هذا وذكـر النحاةُ أن الصيمري هو الذي أجاز ذلك، فقد قال البغدادي في الخزانة(3): "... علـى أن بعضهم قال يجازى بإذاما فتجزم الشرط والجزاء كما جزم (يسالُ ) و(يـضرب) من بيت الفرزدق"، ونقل أبو حيان في تذكرته: أن الصيمري ذهب إلى أنها تُكَف بما مثل "إذ" فتجزم كبيت الفرزدق وقال أبو القواس في شرحه على ألفية ابن معطـي:" وأجاز الصيمري بها مطلقاً إذا لحقتها "ما" لأنها تكفها عن الإضافة كما في قوله:

...................... وكان إذا ما يسأل السيف يضرب (4).

سابعاً: مسألة اشتغال الفعل بالضمير، فحينما تصح الفكرة لـدى الـصيمري، ويقوى عنده الدليل يخرج علينا برأيه، وإن كان في هذا الـرأي مخالفـة صـريحة لسيبويه فها هو ذا سيبويه ينشد فيقول:

فما أدري أغيرهم تَنَاءٍ وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا (5)

فسيبويه منع من نصب "المال".

أما الصيمري فيقول:" وعندي أن النصب فيه غير ممتنع بتقدير: أغيرهم تناءٍ ؟ أم أصابوا مالاً ؟ لتكون " أم " تلي الفعل كما وليته ألف الاستفهام، فتكون معادِلةً لها

---

(1) الصيمري، التبصرة، ص408

(2) كعب بن زهير، 1950، الديوان، دار الكتب، ص161.

(3) البغدادي، خزانة الأدب: ج3، ص185.

(4) انظر: الصيمري، التبصرة: ص409.

(5) البيت للحارث بن كلدة، وهو من شواهد سيبويه، انظـر: سـيبويه، الكتـاب: ج1، ص 88 و130.

ويكون" أصابوا " معطوفاً على "غيرهم" [1]، إذا رفعت "المال" فهو معطوف على "تناءٍ" و"أم" غير معادلةٍ للألف، وحملُه على المعادلة مع صحة المعنى أحسن، فالرفع والنصب على هذا التقدير سواء، لأن التقدير: أغيرهم تناءٍ أم أصابوا مالاً فغيرهم ؟ وهو مفهوم وإن لم يذكر، كما تقول لمن تخاطبه: ما قطعك عني؟ أَحبسك زيد؟ أم لقيت عمراً؟ (والمعنى: أَم لقيت عمراً) فقطعك أو حبسك عني؟، وهذا معنى مفهوم مشهور في كلام الناس [2].

وفي موضع آخر يقول الصيمري: "واعلم أن الاستفهام، والأمر والنهي، والمجازاة والنفي، يختار فيهن نصب الاسم الذي اشتغل الفعل بضميره كقولك: أزيداً لقيتَه؟ وعمراً اضربه، وأخاك لا تشتمه، وإن أباك بررته اثْبُتْ، وما زيداً أَكرمته، قال النمر بن تَولَب:

لا تجزعي إن منفِساً أهلكْتُه وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي[3]

وإنما اختير النصب بعد هذه الأشياء لأنها بالفعل أولى، فاختاروا إضمار فعل ينصب الاسم والتقدير: ألقيت زيداً لقيته؟، واضرب عمراً اضربه، ولا تشتم أخاك لا تشتمه، وإن بررت أباك بررته اثبت، وما أكرمت زيداً أكرمته، وقال هدبة بن خشرم:

فلا ذا جلالٍ هِبنَه لجلاله ولا ذا ضياعٍ هن يتْركْن للفقرِ [4]

وهذا شاهد جاء به الصيمري ليؤكد أن النهي يختار فيه نصب الاسم الذي اشتغل الفعل بضميره كما هو الاستفهام، والأمر والمجازاة والنفي.[5]

ثامناً: وللصيمري رأي في باب التعجب ويبدو أنه كان طويل الباع في هذا المضمار فيذهب إلى أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب وما عمل فيه عند سيبويه

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب: ص331.

[2] انظر: المرجع نفسه: ص331-332.

[3] النمر بن تولب، وهو من شواهد سيبويه: انظر: الكتاب: ج1، ص67.

[4] هدبة بن الخشرم، وهو من شواهد سيبويه: انظر: الكتاب: ج1، ص72.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة، ص332

لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل[1].

ويقول ابن مالك في شرح الشافية الكافية: " يقول الشيخ أبو علـي الـشلوبين: حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعمولـه، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمتصور"[2].

وفي ارتشاف الضرب يقول أبو حيان:" ذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال، والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر، نحو: ما أحسن إحـساناً زيداً، ومذهب الجمهور المنع في المسألتين.

وإن تعلّق الظرف والمجرور بالفعل فذهب الجرمي والفراء والأخفش في أحد قوليه والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف، وأبو علي الشلوبين إلـى جـواز الفصل وهو الصحيح المتصور، وذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري ونسبه الصيمري إلى سيبويه [3].

ولم يذكر سيبويه في كتابه ما نسبه إليه الصيمري من أنه أجاز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه، ويؤكد ذلك ابن يعيش فيقول:" فأما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم، فقال: ولا يجوز أن تقدم عبدا وتؤخر ما ولا أن تزيل شيئاً عن موضعه" [4]، وفي التصريح قال الأزهـري أيـضاً: ولـيس لسيبويه في ذلك نص [5].

تاسعاً: كثيراً ما يدلي الصيمري برأيه في المشاكل والخلافـات التـي للكبـار النحويين آراء فيها، ففي (باب الأفعال التي ترفع الأسماء والتوابع وتنصب الأخبار) يقول الصيمري: "واعلم أن (ما زال، وما برح، وما فتئ) وإن كان في أولها حرف النفي فليس بنفي وذلك أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فقولك: (زال) نفي

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص268

[2] ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت 672 هـ) 1982، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، القاهرة: ص 113.

[3] انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ص923.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل: ج7، ص 150.

[5] انظر: الأزهري، شرح التصريح: ج2، ص90.

و(انفك) و(فتئ) و(برح) نفي، فإذا أَدخلْتَ عليها (ما) وهو حرف نفي فقد نفيت النفي وصار إيجاباً، فلذلك لا يجوز أن تُدخِل على خبرها "إلا"، لا تقول: ما زال زيـد إلا عالماً  وما انفك عمرو إلا منطلقاً، كما لا تقول: زيد إلا قائم، وعمرو إلا منطلـق، لأن ما نفيت عنه النفي بمنزلة ما لم يدخل عليه حرف النفي.

وأما قول ذي الرمة:

حراجيج ما تَنْفَكّ إلا مناخَة        على الخَسفِ أو نَرمي بها بلداً قفرا[1].

فحمله أكثر النحويين على الغلط وجعله ضرورة، لأن (ما تَنفْـك) إثبـات[2]، فيقول الصيمري:" ووجهه عندي أنه أدخل "إلا" في هذا الكلام،لأن لفظه نفـي، وإن كان معناه الإيجاب[3] ".

ويستشهد بقول جذِيمة الأبرش:

ربما أوفيت في علَم        تَرفَعن ثوبي شَمالاتُ [4]

فأدخل النون في الواجب، والنون موضعها غير الواجـب لأن "رب" تقليـل، والتقليل بمنزلة النفي، لأنه نفي الكثير،فشبه التقليل بالنفي وأدخل النون في(تـرفعن) وكذلك (ماانفك) لفظه نفي، وإن كان المعنى على الإيجاب فأدخل "إلا" لحكم اللفـظ، ولم يراع المعنى، ومثله قوله عز وجل:(أليس ذلك بقادرٍ على أن يحيي الموتى)[5]، فأدخل الباء في الإيجاب، لأن اللفظ نفي، ولا يجوز: زيد بقائم، لأن هذه الباء إنمـا تدخل لتأكيد النفي.[6]

---

(1) ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت137هـ)، (د. ت)، الديوان، شـرح البـاهلي، ط2، تحقيـق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، وهو من شواهد سـيبويه، الكتـاب: ج1، ص428.

(2) انظر: الصيمري، التبصرة، ص189-190.

(3) انظر:المرجع نفسه: ص190.

(4) جذيمة بن الأبرش، الديوان: ص1419.

(5) سورة القيامة، الآية:40.

(6) انظر: الصيمري، التبصرة، ص190-191.

عاشراً: عقد الصيمري في كتابه باباً سماه: (باب ما لم يسم فاعله)، وقد نص الصيمري على أن مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول، وإجازة ذلك تُنسب للكوفيين، فالصيمري بصري النزعة، ولقد رأينا المترجمين له يقولون عن كتاب التبصرة:"أحسن فيه التعليل على مذهب البصريين " ولقد اعتمد عليه النحويون كثيراً في تفسير مذهب البصريين في بعض المسائل.

وفي ارتشاف الضرب قال أبو حيان في بناء كان الناقصة للمفعول:"ذهب سيبويه والسيرافي والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع وهو الذي نختاره، فأما سيبويه فقال في كتابه: فهو كائن ومكون ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف.وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه: مكون إنه من كان التامة، وقال طاهر وابن خروف: مكون من كان الناقصة لا يتكلم به، وإنما قصد سيبويه أنها فعلٌ متصرفٌ ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع [1].

فذهب الصيمري إلى المنع من بناء (كان) الناقصة للمفعول وقال: عقب ذلك:"والعلة في ذلك أن " كان " تعمل في المبتدأ والخبر، وقد ذكرنا أنه لا بد للمبتدأ من الخبر، فلو رددنا " كان " إلى ما لم يسم فاعله لوجب أن نحذف اسمها المرفوع ونُبقي الخبر، ولا بد لكل واحد منها من الآخر، فلذلك لم يجز ردها إلى ما لم يسم فاعله" [2].

وشيخنا الصيمري صاحب شخصية علميه قوية، لم يدون قواعد النحو في كتابه دون أن يذكر الرأي الراجع عنده، بل كان يختار من الآراء ما قوي لديه، مما جعل النحاة بعده يدونون آراءه في كتبهم، ويختارونها في بعض الأحيان ويستشهدون بها.

### 6.1 بين السيرافي والصيمري

ذكرنا أن المصادر التاريخية لم تذكر شيئاً عن شيوخ الصيمري، وقد عرفنا هو بعض شيوخه في كتابه التبصرة، ومنهم: أبو سعيد السيرافي، وهو منسوب إلى

---

[1] انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ص521.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص125.

سيراف وهي مدينة جليلة كما يقول ياقوت الحموي تقع على ساحل بحـر فـارس، وكان أبو سعيد يدرس القرآن، والقراءات، وعلوم القرآن، والنحو، واللغة، والفقـه، والفرائض والشعر، والعروض والقوافي، وغير ذلك.

وكان السيرافي هذا من أعلام الناس بنحو البصريين، قرأ على أبي بكـر بـن مجاهد القرآن، وقرأ اللغة على أبي بكر بن دريد، كما درس عليه النحو، وقرأ على أبي بكر بن السراج، له كتاب (أخبار النحويين البصريين) وكتاب (شرح سـيبويه) الذي حسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه.

وقد ذكر الصيمري صراحة أخذه عن أبي الحسن علي بن عيسى، وأبي عبـد ا النمري، أما السيرافي فقد ذكر الصيمري ما يدل على أخذه عنه، والقارئ لكتاب (التبصرة) يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الصيمري قد أخذ عن السيرافي كثيـراً، وأن تأثير السيرافي في الصيمري يبدو واضحاً أكثر من تأثير شـيخيه الآخـرين، ويظهر هذا التأثير في معظم أبواب التبصرة، وإن المتصفّح لشرح السيرافي يـرى كثيراً من أوجه الشبه في طريقة عرضه للمسائل وطريقة عرض الـصيمري لهـذه المسائل أيضاً.

وقد قلنا إن الصيمري ذكر ما يدل على أنه أخذ عن السيرافي، كما ذكر فـي مواضع أخرى أخذه صراحة عنه.

ففي بيت طرفة:

ما أَقلت قدم ناعِلَها نِعم الساعون في الأمر المبِر [1]

يقول الصيمري: أنشده أبو سعيد السيرافي [2].

إن تأثر الصيمري بشيخه وتأثير الشيخ بتلميذه يبدو واضـحاً فـي الأسـلوب وطريقة العرض للمسائل، ولعل ذلك يتضح بشكل أكبر من خلال ما سـنورده مـن نماذج كان للصيمري كما كان للسيرافي رأي فيها.

ففي باب العطف، يتحدث الصيمري عن معاني (أو) وأنها تكون على أربعـة أوجه:

---

[1] البيت لطرفة بن العبد، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: ج2، ص408.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص274.

الأول: أحد الشيئين أو الأشياء على الإبهام، والثاني: الشك، والثالث:التخيير والرابع: الإباحة، ويتحدث بالتحديد عن قوله عز وجل:(وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)[1] معناه وا أعلم: أرسلناه إلى أحد العددين على الإبهام، ومعنى قولي: على الإبهام أي من غير تبيين ما يقصد إليه أن يبين وذلك أن المتكلم إذا قال: جاءني زيد أو عمرو، قد يجوز أن يعلم الذي جاءه بعينه وإنما يدخِل (أو) في كلامه ليبهم على السامع ومثله قول لبيد:

تمنّى ابنتاي أن يعيش أبوهما

وهلْ أنا إلا من ربيعة أو مضر [2]

وقد علم لبيد أنه من مضر وليس من ربيعة. ومنه قول تَوبة بن الحمير:

وقد زعمتْ ليلى بأنّي فاجر

لِنَفْسي تقاها أو عليها فُجورها [3]

لأن الإنسان إما أن يكون تقياً فله تقاه، وإما أن يكون فاجراً فعليه فجوره، فأو دخلت لأحد الأمرين[3]، وهذا ما ذكره الرماني في معاني الحروف [4]، أن الصيمري حكى عنهم أن (أو) في قوله تعالى: (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) لأحد الأمرين على الإبهام والرأي ذاته نجده في شرح السيرافي[5]، إذ يقول:"والوجه الآخر أن يكون (أو) لأحد الأمرين وأبهمه ا على المخاطبين، لأنه أراد تعريفهم كثرتهم ولم تكن فائدة في تعريف عددهم"، قال الصيمري [6]: وأنشد بعض النحويين:

وليلٍ يقول الناس من ظُلماته سواء صحيحاتُ العيون وعورها

---

(1) سورة الصافات، الآية:147.

(2) لبيد بن ربيعة العامري (ت41هـ)، 1962، الديوان، (د.ط) تحقيق إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت: ص213.

(3) البيت لثوبة بن الحمير، وهو من شواهد القالي، الأمالي: ج1، ص88.

(3) انظر: الصيمري، التبصرة ص132.

(4) انظر: الرماني، معاني الحروف: ص78.

(5) انظر: السيرافي، شرح السيرافي: ج4، ص 226.

(6) انظر: الصيمري، التبصرة: ص177.

كأن لنا منها بيوتاً حصينةً مسوحاً أعاليها وساجاً كُسورها [1]

وقول الصيمري: (وأنشد بعض النحويين) نجده بنصه قبل البيتين في شرح السيرافي[2].

وفي باب (الأفعال التي ترفع الأسماء والتوابع وتنصب الأخبار) ومنها(كان) يقول الصيمري: والوجه الآخر من وجهي (كان): أن تُستعمل زائدة لتبيين معنى الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم واحد ولا على جملة، ويكون فاعلها المصدر مضمراً منها كقولك: زيد قائم كان، أي كان ذلك الكون [3]، وفي شرح السيرافي: "... وذلك قولك: زيد كان قائم، أو زيد قائم كان، تريد: كان ذلك الكون[4]، فنرى الأمر ذاته ونرى مدى تطابق عبارة الصيمري مع عبارة السيرافي.

وقد اختُلِف في (كان) المزيدة هل لها فاعل؟ فذهب الصيمري إلى ما ذهب إليه السيرافي إلى أنها رافعةٌ ضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان الكون[5]، كما أن البيت الذي استشهد به الصيمري وهو:

سراةُ بني أبي بكر تَسامى على كان المسومةِ العِرابِ [6].

وهو ذاته وفي الموضع نفسه من شرح السيرافي.

في كثير من الأحيان نجد الصيمري يأخذ عن السيرافي إلا أنه لا يذكره بالاسم بل يقول: وقال بعضهم... وأجازه بعضهم... وأما غير سيبويه... ويقول بعض النحويين وهو بذلك يعني السيرافي، فبعد أن يذكر رأي سيبويه – على سبيل المثال – في بيت الشماخ:

---

[1] البيتان لمضرس بن ربعي، وهو من شواهد السيرافي في شرح سيبويه، كتاب: ج2، ص193.

[2] انظر: السيرافي، شرح السيرافي: ج2، ص193.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص191.

[4] انظر: السيرافي، شرح السيرافي: ج1، ص46.

[5] انظر: السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص120، والبغدادي، الخزانة: ج4، ص34.

[6] لم أعثر لهذا البيت على قائل، وهو من شواهد الصيمري في التبصرة، انظر: ص191.

كُميتْاً الأعالي جونَتَا مصطَلاهما [1]

يعود ويذكر رأي السيرافي قائلاً: وأما غير سيبويه فإنه لا يجيزه في الشعر ولا في الكلام، ويتأول (جونتا مصطلاهما) على غير ما ذكره سيبويه، وهو أن يجعل (الأعالي) بمنزلة الأعليين، ويجعل الضمير الذي في (مصطلاهما) راجعاً إلى الأعليين"[2].

وعندما نعود إلى شرح السيرافي نجده يقول في هذا الشأن: وقد أنكر ذلك على سيبويه وخُرج البيت بما يخْرج به عن (حسن وجههِ) و(حسنَةُ وجهها) كأنه قال: كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي، فالضمير في (المصطلى) يعود إلى الأعالي لا إلى الجارتين، فإن قال قائل: فإذا كان الضمير الذي في (مصطلاهما) يعود إلى الأعالي فَلِم يثني والأعالي جمع؟، قيل له: الأعالي في معنى الأعليين، فرد الضمير إلى الأصل ومثله:

متَى ما تلْقني فردين ترجفْ روانِفُ إليتَيك وتستطارا [3]

فرد(تستطارا) إلى (رانفتين) لأن روانف في معنى رانفتين...[4].

وفي مواضع متفرقة من التذكرة نجد الصيمري يناقش المسألة ويذكر فيها رأي السيرافي دون أن يشير إلى أن هذا الرأي له،بل يذكر ذلك مجرداً من أي نسبة، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة: (أو إطعام في يومٍ ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة)[5] (يتيماً) منصوب بإطعام، وهو مصدر أطعم، ولم يذكر الفاعل لدلالة الكلام عليه...[6]، وهذا هو رأي السيرافي نجده في شرحه، وهو يتحدث عن هذه الآية، قال: والتقدير فيه:

---

[1] الشماخ، معقل بن ضرار الذبياني، (ت22هـ)، 1968، الديوان، (د.ط) تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر: ص308.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص235.

[3] عنترة بن شداد بن عمرو العبسي، (د.ت)، الديوان (د.ط) تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، المكتبة التجارية، القاهرة: ص75.

[4] انظر، السيرافي، شرح السيرافي: 2/ 116-117.

[5] سورة البلد، الآيتان: 14،15.

[6] انظر: الصيمري، التبصرة: ص242.

أو أن تطعموا، فحذف الفاعل ولو أظهره لقال: أو إطعام أنتم ويجوز عندي – يقول السيرافي- أن لا يقدر الفاعل، وينصب بالمرجع نفسه كما نُصِب التمييز في قولك: عشرون درهماً[1].

ومن ذلك أيضاً: قال الصيمري: وإذا قلت: ما أعظم ا ، فتقديره: شيء أعظم ا وذلك الشيء عباده الذين يعظمونه ويعبدونه، وهو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو ا عز وجل، فيكون لنفسه عظيماً، لا لشيء جعله عظيماً [2].

وفي شرح السيرافي نجد الحديث عن القضية نفسها فيقول:"وقد أنكر بعض الناس على الخليل قوله: إن ما أحسن عبد ا ، بمنزلة شيء أحسن عبد ا ، فقال: يلزمه في هذا أن يكون قولنا: ما أعظم ا بمنزلة شيء أعظم ا . وليس هذا الاعتراض بشيء لأنه يتوجه الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

منها أن يقال: قولنا: ما أعظم ا ، شيء أعظم ا وذلك الشيء يعني به من يعظمه من عباده، لأن عباده يعظّمونه.

والوجه الثاني: أن يعني بذلك الشيء ما دل خلقه المعتبرين على أنه عظيم من عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما، والوجه الثالث: أن يقال: أعظم ا تعالى ويرجع بذلك الشيء إليه، فيكون بنفسه عظيماً، لا لشيء جعله عظيماً[3].

ولا يخفى مدى تطابق عبارات الصيمري ورأيه مع عبارات السيرافي ورأيه وأحياناً نجد الصيمري يعبر عن السيرافي ويشير إليه بقوله: أجازه بعضهم، قال الصيمري في باب التعجب: فإذا قلت: ما كان أحسن ما كان زيد، فكان الأولى زائدة والثانية مع (ما) في تأويل المصدر على ما قدمنا، ولا يجوز أن تجعل ما بعدها خبراً لها، لأن (ما) التي للتعجب لا تقع إلا على فعل التعجب فإذا أضمرت في (كان) وجعلتها غير زائدة، فقد أوقعت (ما) عليها، فلم تَلِ فعلَ التعجب في لفظ ولا

---

[1] انظر: السيرافي، شرح السيرافي: ج2، ص 97.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص265.

[3] انظر: السيرافي، شرح السيرافي، ج1، ص156-158.

تقدير وإذا جعلتها زائدة، وكأنها وليتْ فعل التعجب، فلذلك لم يحسن أن تجعل (كان) غير زائدة، وقد أجازه بعضهم على قبحه.[1]

فالصيمري يعني بقوله: وقد أجازه بعضهم: السيرافي وقد ذهب السيرافي إلى جواز أن تكون (كان) هنا غير زائدة [2]، قال ابن يعيش: "وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون (كان) ههنا غير زائدة، وتكون خبر (ما)، وفيها ضمير من (ما) و(أحسن زيداً) خبر(كان) وقد حكاه الزجاجي، وفيه بعد " [3].

وقد ينسب السيرافي بعض العلل إلى بعض النحويين دون تعيين وتحديد من هؤلاء النحويون، والأمر ذاته يتكرر في التبصرة فنجد الصيمري يحذو حذو السيرافي ومن ذلك: قال الصيمري في باب النسب:"ومن ذلك: قولهم في النسب إلى البصرة: بِصري بكسر الباء والقياس الفتح، وقد احتج بعض النحويين لهذا التغيير فقال: كسروا الباء من (بصري) إتباعاً لكسرة الراء، لأن الحرف الذي بينهما ساكن، وليس بحاجز قوي كما قالوا: مِنْتِن، ومِنْخِر بكسر الميم إتباعاً لكسرة الخاء بعدها ولم يعتدوا بالحرف الساكن بينهما [4]، وفي شرح السيرافي:" وبعض النحويين قال: كسروا الباء إتباعاً لكسرة الراء، لأن الحاجز بينهما ساكن، وهو غير حصين، كما قالوا: مِنْتِن، ومِنْخِر، فكسروا الميم لكسرة الخاء "[5].

وأحياناً ينسب بعض اللغويين إلى السيرافي رأياً معيناً إلا أن الصيمري لا يذكره بالاسم ومثال ذلك: قال الصيمري في جمع التكسير: "وقد جمع (فِعلة على أَفْعل) في حرفين قالوا: نِعمةٌ وأَنْعم، وشِدةٌ وأَشُد، وهذا قول سيبويه والفراء [6].

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة، ص270.

[2] انظر: السيرافي، شرح السيرافي: ج1، ص 167.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل: ج7، ص150.

[4] انظر: الصيمري، التبصرة: ص587.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 769، وانظر: السيرافي، شرح السيرافي: ج4، ص520، وانظر: الاستراباذي، الرضي على الشافية: ج2، ص81-82.

[6] انظر: الصيمري، التبصرة: ص652-653.

وفي شرح السيرافي: "وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أشد جمع لا واحد له"[1].

وفي لسان العرب ذكر ابن منظور قول السيرافي فقال: "وقال السيرافي: القياس شَدَ وأَشُد كما يقال: قَد وأَقُد، وقال مرة أخرى: هو جمع لا واحد له"[2].

وفي مواضع متفرقة من التبصرة نجد الصيمري يذكر رأي السيرافي دون أن يشير إليه صراحة، يقول السيرافي في باب أبنية المصادر:" فإما الحيدان والميلان فحملهما سيبويه على غير القياس، لأنه ليس فيهما زعزعة شديدة مثل ما كان فيما مضى من المصادر، وقال بعضهم: هو على القياس، لأن الحيدان والميلان إنما هو أخذ في جهة عادلة من جهة أخرى فهما بمنزلة الروغان [3]، ولعلنا نلاحظ من خلال هذه العبارات مدى التطابق بين رأي الصيمري ورأي السيرافي الذي لم يذكره صراحة، بل ذكره بقوله: (وقال بعضهم).

لاحظنا كثيراً وبشكل لا يدع مجالاً للشك مدى تأثر الصيمري بشيخه أبي سعيد السيرافي، إلا إن هذا التأثر لم يمنع الصيمري من أن يختار الرأي المخالف له، مدافعاً عن اختياره بالشرح والتعليل، وفي ذلك يقول الصيمري:

في اشتقاق (تَسريتُ)، وهو عند أبي سعيد السيرافي: من السر الذي هو النكاح والأجود عندي في الاشتقاق ما قاله ابن السراج، لأن السر الذي هو الكتمان معنى يخص السرية دون غيرها، وأما السرور والسر الذي هو النكاح وركوب السراة، وغير ذلك مما قيل فيها فتشترك فيه الزوجة والسرية، وليست إحداهما بهذه التسمية أولى من الأخرى"[4].

أما باب الإدغام، فقد أفرد السيرافي في آخر كتابه باباً لإدغام القراء، إلا أن تلميذه الصيمري لم يحذُ حذوه، بل خلط إدغام القراء بباب معرفة أصول الإدغام، وذكر فيه أحكام حروف المعجم في الإدغام على ترتيب أ، ب، ت، ث.

---

(1) شرح السيرافي: ج5، ص52.

(2) ابن منظور، لسان العرب(شدد).

(3) السيرافي، شرح السيرافي: ج5، ص245 – 246.

(4) الصيمري، التبصرة، ص836.

ولا نجد بأساً من أن نأتي بأمثلة من أقوال الصيمري وآرائه، ونقارنها بما ورد عن السيرافي من أقوال وآراء في باب الإدغام هنا تحديداً، لنرى مدى تأثر الصيمري بشيخه السيرافي، قال الصيمري: "واختلف النحويون في إدغام الراء في اللام وقال سيبويه وأصحابه: لا تُدغم الراء في اللام ولا في النون، ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين في ذلك إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام وحكى أبو بكر بن مجاهد رحمه ا عن أبي عمرو بن العلاء رحمه ا أنه كان يدغم الراء في اللام " [1].

وما ذكره الصيمري نجده بنصه في شرح السيرافي إذ يقول: "ولا أعلم أحداً من النحويين البصريين بعد خالفه – يقصد سيبويه - إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي...الخ"[2]، قال الصيمري: "قال أبو بكر بن مجاهد: لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبي عمرو سواه"[3]، ونجد هذه العبارة بحروفها وبأدق تفاصيلها في شرح السيرافي[4] وقال الصيمري في إدغام الزاي: "ولا أعرف إدغامها في شيء من حروف القرآن" [5].

وقال الصيمري في إدغام الضاد في الشين:" قال أبو بكر بن مجاهد رحمه ا : لم يرو عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين إلا أبو شعيب السوسي عن اليزيدي، وهو خلاف ما ذكره سيبويه" والكلام نفسه في شرح السيرافي إذ يقول:" ولم تدغم في شيء إلا ما ذكر أبو بكر بن مجاهد أن أبا شعيب السوسي روى عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يدغم الضاد في الشين، قال أبو بكر بن مجاهد: ولم يرو عن أبي عمرو... إلى قوله وهو خلاف ما ذكره سيبويه "[6].

---

[1] الصيمري، التبصرة: ص949-951.

[2] السيرافي، شرح السيرافي: ج6، ص795- 796.

[3] الصيمري، التبصرة: ص951.

[4] السيرافي، شرح السيرافي: ج6، ص 797.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: 951، وانظر: السيرافي، شرح السيرافي: ج6، ص798.

[6] انظر: السيرافي، شرح السيرافي: ج6، ص799.

وعقب ذلك يقول الصيمري: "وقال بعض النحويين: ليس إدغام الضاد في الشين عندي بالمنكر لأنها مقاربةٌ للشين في المخرج، والشين أشد استطالة من الضاد"[1] وفي شرح السيرافي: "وإدغام الضاد في الشين عندي ليس بالمنكر لأنها مقاربة للشين في المخرج والشين أشد استطالة من الضاد"[2].

وهناك أمثلة كثيرة غير ما ذكرت، وإنما أتيت بهذه الأمثلة المختارة وهذه النماذج أردت بذكرها تأكيد مدى العلاقة والصلة بين الصيمري وشيخه أبي سعيد السيرافي.

---

[1] الصيمري، التبصرة: ص954.

[2] السيرافي شرح السيرافي: ج6، ص799-800.

## الفصل الثاني

## الأصول النحوية عند الصيمري

### 1.2 السماع:

السماع هو الرواية، وذلك أن يكون الراوي سمع بنفسه ما يرويه غيره، فإن كان هناك ما يفصل بين الراوي والسامع والمروي عنه، كأن يكون بينهما راوٍ آخر أو كتاب مؤلف فيعد ذلك رواية لا سماعاً.

فالسماع في اللغة: هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها، وهذه المباشرة هي التي تفرق بين السماع والرواية، فالرواية عامة والسماع خاص لا يصدق إلا على المشافهة [1]، والسماع كما يقول السيوطي: أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام ا تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى ا عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر[2].

ويرى بعض العلماء أن" السماع أشرف خصيصة من ا لهذه الأمة "[3]، ويقول ابن قتيبة:" كل علم محتاج إلى السماع،وأحوجه إلى ذلك علم الدين ثم علم الشعر"[4].

وفي المزهر يقول السيوطي: "قال ابن فارس في فقه اللغة: تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتّقى المظنون، فحدثنا علي بن إبراهيم عن المعداني عن أبيه عن معروف بن حسان عن ليث عن الخليل قال: إن النحارير

---

[1] آل ياسين، محمد حسن، 1979م ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة الحياة بيروت: ص341.

[2] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو: ص24.

[3] ابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ج1، ص6، والزرقاوي، محمد عبد العظيم: أهل الفرقان في علوم القرآن: ج1، ص235.

[4] ابن قتيبة، 1966، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر،ج1، ص82.

ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعنيت، قال ابن فارس: فليتحر آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والعدالة، فقد بلغنا من أمر مشيخة بغداد ما بلغنا"[1].

ومن الطبيعي أن يكون اهتمام الدارسين الأوائل بالسماع عن العرب كثيراً، لأن هؤلاء هم الذين تصدوا لجمع المادة اللغوية وتدوينها، فقد روي أن الكسائي سأل الخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، ونقل ياقوت أن الكسائي خرج إلى الحجاز، فأقام مدة في البادية حتى حصل من ذلك ما ذكر أنه أفنى خمس عشرة قنينة حبر غير ما حفظه، ومثل الكسائي وأستاذه الخليل جمهرةٌ كبيرة من العلماء، حتى عد أبو عمرو بن العلاء والأصمعي بعده من المتمسكين بالسماع[2]، ولابن جني اهتمام كبير بالسماع والرواية، ومؤلفاته مليئة بالشواهد المتُنوعة، وقلما تخلو قضية يتناولها من شواهد يقول أبو الفتح: "إذا قام الشاهد والدليل وضح المنهج والسبيل"[3].

وكان علماء اللغة يشترطون في النقل شروطاً ذكرها أبو البركات الأنباري بقوله: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[4]، فكلام العرب على ما ترى هو الفيصل، وهو ما يلتزم به أبو الفتح إذ هو غايته يقول: "إذا كثر تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدم ما كثر استعماله"[5] ويقول: "إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره نحو:(استحوذ عليهم الشيطان) فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، فلا تقول في استقام: استقوم "[6].

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة: ج1، ص137

(2) آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب: ص341.

(3) ابن جني: الخصائص: ج1، ص12.

(4) آل ياسين، الدراسات الغوية عند العرب، ص342.

(5) ابن جني: الخصائص: ج1، ص124.

(6) انظر ابن جني: الخصائص: ج1، ص117- 133.

والسماع كان الوسيلة الأولى التي اتخذها العلماء لحفظ اللغة من أن تختلط بها عجمة الأعاجم وشوائب ألسنتهم، بتدوينها بعد سماعها عن العرب الخالص في البوادي والسيوطي في كتابه المزهر يعتبر السماع أحد الطرق الستة لمعرفة طرق الأخذ والتحمل فيقول: "السماع من لفظ الشيخ أو العربي كالصبي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على ممر الأوقات وتؤخذ تلقناً من ملقن، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات"[1].

وعلى الرغم من ذلك كله فإن الدارسين على اختلاف أُسسهم المنهجية في السماع متفقون على أن السماع أصل والقياس فرع عليه،وأن السماع ينقض قياساً سابقاً، يقول ابن جني:" إذا أداك القياس إلى شيء، سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه، وهذا يشبهه شيء من أُصول الفقه نقض الاجتهاد، إذا بان النص بخلافه "[2].

وقد اهتم النحاة بالمسموع من اللغة إيماناً منهم بأن اللغة المجموعة عن طريق السماع هي المعين الرئيس للاتصال بناطقي اللغة، والسبيل الوحيد لربط البحث اللغوي بالواقع ودليلٌ قاطع على صدق الأحكام اللغوية المستقراة [3]، ويدلّل الصيمري أن بعض العلماء كالسيرافي يمنع القياس ولا يتكلم إلا بما تكلمت به العرب، فيقول في كتابه التبصرة:" وأما المعدول عن فعل الأمر فعلى ضربين:

أحدهما: معدولٌ عن فعل متعد، والآخر: معدولٌ عن فعل غير متعد، فما كان معدولاً عن فعل متعد تعدى، وما عدل عن فعل غير متعد لم يتعد كقولك: تَراكِ زيداً أي اترك زيداً، ومنَاعِ عمراً أي امنعه، كما قال الراجز:

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ج1، ص144 – 145.

[2] آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص342

[3] أحمد، نوزاد حسن، 1996، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه منشورات جامعة قاريونس، بنغازي (د.ط) ص38.

تَراكِها مِن إبلٍ تَراكِها

أما ترى الموتَ لدى أوراكِها [1]

وقال الآخر:

منَاعها مِن إبلٍ منَاعِها

أما ترى الموت لدى أرباعها

وسيبويه يجيز القياس في الأفعال الثلاثية على هذا المعدول، فيجوز عنده: ضرابِ زيداً، وقَتَال عمراً، لأن العدل كُثر في الثلاثي وغير سيبويه يمنع القياس عليه فلا يتكلم إلا بما تكلمت به العرب، لأنه إخراج الشيء عن بابه " [2]، وفي باب الحال يذكر الصيمري أن المصادر تكون أحوالاً كقولك: جاءني زيد مشْياً، أي ماشياً، ومنع سيبويه أن يقال: جاءني زيد سرعةً، لأن المصدر الذي وقع موقع الحال هو شيء وقع في غير موضعه، فلا يجوز القياس عليه، ولكن يتُكلم بما تكلمت به العرب، وأبو العباس يجيز القياس عليه في كل ما كان الفعل دالاً عليه، فيجيز: أتانا زيد سرعةً، أي: مسرعاً وأتانا بطئاً، أي: مبطئاً، لأن الإتيان على هذين الوصفين وإقامة المصدر مقام الحال كثيرة في كلام العرب"[3].

## 2.2 السماع عند الصيمري:

السماع عند الصيمري إنما هو أول أصول النحو، وأكثرها أهمية، وأن الاعتماد عليه هو الأصل عند الجميع، وعندما أذكر ما تحدث به الصيمري في كتابه وما تكلمت به العرب وما سمِع منها وتناقله الرواة الثقات، إنما أعني قراءة فكره ومنهجه بما تقومه الشواهد وتثبته الأدلة، وهذا يعني أنه يقيم عمله على أساس المسموع بالدرجة الأولى على الرغم من اعتداده الكبير بالقياس، وحجة العقل، فإن كان ذلك يدل على شيء فإنما يدل على سعة اطلاع وفهم ودراية بكلام العرب، وإذا

---

[1] هذا البيت والذي يليه من شواهد سيبويه غير معروفة القائل، انظر: سيبويه، الكتاب:ج1، ص23.

[2] الصيمري، التبصرة: ص 251 - 252.

[3] الصيمري، التبصرة: ص 299 – 300.

كان القياس تابعاً للسماع، فلا مندوحة لمن يريد البراعة فيه من الاتساع في الحفظ والإدراك العميق لطبيعة العلاقة بينهما، والفهم الدقيق لدور كل من القياس والسماع في حفظ اللغة، وإبداء مضامينها وصون كيانها.

وإذا ولجنا باب السماع، وتتبعنا ما أورده الصيمري من مسموع عن العرب وجدناه يرسي فيه القواعد، ويقرن إلى ذلك التنظير بالتطبيق، ونجد كذلك كثرة شواهده وتدفقها وآراء العلماء أمثال سيبويه والكسائي وغيرهما فيها، فيأخذ برأيهم أحيانا ويخالفهم في بعضها أحياناً أخرى.

ويذكر الصيمري ما ورد سماعاً عن العرب بقوله: وتقول العرب، أو هذا ما تكلمت به العرب، وحكى فلان أن بعض العرب يقول...، وهذا ما ورد مسموعاً عن العرب وهكذا.

وعند الصيمري لا بد أن تخضع أسس السماع عن العرب إلى الأسس المعتمدة في الاستقراء، فكان السماع عنده كما هو عند البصريين مبنياً على ما رسموه في أطلسهم اللغوي للقبائل العربية، وما حدده من تفاوت نسبتها في الفصاحة فيقول وهذه لغة أهل الحجاز، أو هذه لغة بني تميم أو طيئ أو هذيل.

ويتجلّى نهج الصيمري هذا في قول أبي زيد الأنصاري حينما يقول: لست أقول: قالت العرب، إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر وهوازن، وبني كلاب وبني هلال، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية، فالسماع من هؤلاء دون غيرهم هو الذي يسوغ لأبي زيد أن يقول: قالت العرب،وإلا فإن سماعه من غيرهم ليس من كلام العرب.

وحين كان السماع لدى الخليل يعتمد مشافهة الأعراب، والنقل عن القّراء واستقراء السليقة في نفسه[1]، والأمر ذاته الذي سوغ للصيمري الاعتداد بما وصله من الرواة الثقات وما تناقله القراء وما تحدث به العلماء قبله كسيبويه والأخفش وأبي العباس وأبي عمر الجرمي وغيرهم، ليقيم قاعدته النحوية عليها ويبدي رأيه فيها مؤيداً أحياناً ومخالفاً أحياناً أخرى.

---

[1] انظر آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص341

والسماع عند الصيمري نستنتجه ونقرأه من خلال شواهده التى أودعها كتابـه التبصرة، إذ نجد – من خلال عملية إحصائية – أنه استشهد بما يزيد على أربعمائة آية قرآنية، وبما يقرب من أربعمائة وخمسة وثمانين شاهداً شعرياً، في حين أنه كان مقلاً في الاستشهاد بالحديث الشريف والأمثال، إذ استشهد بثلاثة أحاديث، وخمـسة أمثال فقط.

وذلك يعني أنه اعتمد نبعين كبيرين: نبع الذكر الحكيم، ونبع الأخذ عن أفـواه العرب الخلّص الذين يوثق بفصاحتهم، وليست المسألة عنده مسألة سماع وشـواهد فحسب، بل إن استقراءه للغة العرب جعل سليقتهم تستقر في نفسه استقرارا مكّنه من ضبط القواعد النحوية والصرفية ضبطاً يبهر كل من يقرأ مراجعاته ومناقشاته لتلك القواعد النحوية، مضيفاً لذلك استشهاده بآراء سيبويه الذي فاق ذكر الـصيمري لـه مائة وسبعين مرة في كتابه التبصرة.

وإليك بعض المسائل والقواعد التي كان للصيمري رأي فيها ووردت مسموعة من العرب: ففي باب الحروف التي تنصب الأسماء والتوابع وترفع الأخبار، ومنهـا (إن) يقول الصيمري: وحكى الخليل أن بعض العرب يقول: إن بك زيد مأخوذٌ، على تقدير: إنه بك زيد مأخوذٌ.

قال سيبويه: والنصب في كلام العرب أكثر، وقال الشاعر:

فلا تَلْحني فيها فإن بحبها ... أخاك مصاب القلب جم بلابلُه [1]

فهذا الشاهد فيه: رفع(مصاب) على أنه خبر (إن) مع إلغاء الجار والمجـرور، لأنه من صلة الخبر وتمامه وهذا على تقدير: إن بك زيداً مأخوذٌ، وإن فيـك زيـداً راغب وهذا أيضاً وجه الكلام، وقد أضمروا في (كأن) مخففة.

قال ابن صريم اليشكري:

فيوماً توافينا بوجهٍ مقسمٍ ... كأن ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم [2]

على تقدير: كأنها ظبيةٌ [3].

---

[1] هذا البيت من شواهد سيبويه غير معروفة القائل، انظر: سيبويه، الكتاب: ج1، ص280.

[2] ابن صريم اليشكري، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: ج1، ص281.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 207.

وفي باب الترخيم يذكر الصيمري أنه يجوز أن تجعل ما بقي من الاسـم بعـد المحذوف منه اسماً على حياله، فتبنيه على الضم كما تبني الأسماء المفردة فتقول: يا حار، ويا جعفُ.

كما أنشد بعضهم قول عنترة:

يدعون عنْتر والرماح كأنها أشطان بئر في لبان الأدهم [1]

ينشد(عنتر) بالضم و(عنتر) بالفتح، فمن فتح أجراه على (يا حار) ولم يجعلـه اسماً متصرفاً بعد الحذف، ومن ضم ففيه قولان:

أحدهما: أنه جعله بعد الحذف اسماً على حياله، وبناه على الضم كما تقول: يـا زيد.

والقول الثاني: أنه كان بعض العرب يسميه عنتراً، بغير هاء فليس فيه حذف، وكذلك زعموا أن ذا الرمة كان يسمي صاحبته مرة (ميا) ومرة (مية) قال ذو الرمة:

ديار ميةَ إذ مي تساعِفُنا ولا يرى مِثْلُها عجم ولا عرب [2].

وفي باب النداء يقول الصيمري: واعلم أن الشاعر إذا اضـطر إلـى تنـوين المنادى المفرد فمذهب سيبويه أنه ينون ويترك على لفظه ولا يرد إلى الأصل، لأن الضم قد اطرد فيه حتى صار كالأصل.

وأما عيسى بن عمر فكان يختار رده إلى أصله في النصب لأن وجود التنوين يطالب بالرد إلى الأصل تشبيهاً بالنكرة في قولك: يا رجلاً أقبل.

قال سيبويه: وله وجه في القياس إذا نُون فطال كالنكرة نحو: يا عشرين رجلاً، ويا ضارباً رجلاً، لطولهما، قال سيبويه:ولم نسمع عربياً يقوله_يعني قول عيسى بن عمر وقال الأحوص:

سلام ا_ يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام[3].

فسيبويه يختار (يا مطر) ويختار عيسى بن عمر (يا مطراً)[4].

---

[1] عنترة، الديوان: ص 152.

[2] ذو الرمة، الديوان: ص23، وانظر: الصيمري، التبصرة: ص 467.

[3] البيت للأحوص، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: ج1، ص313.

[4] الصيمري، التبصرة: ص354- 355.

ويعقد الصيمري باباً يسميه(باب ما يصغر على السماع لا على القياس) يقـول فيه: ومن ذلك قول العرب في تصغير مغرب الشمس: مغيربان الشمس وفي العشِي: أتيتك عشَياناً.

قال سيبويه: وسمعنا من العرب من يقول في عشية: عشيـشية، وفـي ليلـة: لُييلية. وفي إنسان: أُنيسيان.

فهذه كلها نوادر مسموعة من العرب على غير قياس [1].

أما المقصور والممدود، فإن الصيمري يعتبر كل واحد منها علـى ضـربين: أحدهما: يدرك قياساً، والآخر: يدرك سماعاً، فكل اسم مقصور يوجد له نظير مـن الصحيح فإنه يؤخذ بالقياس، وما لم يوجد له نظير من الصحيح فإنه لغة يتبع فيهـا السماع من العرب نحو: الرضا، لا يحكم عليه إلا بالسماع لأن الاسم الموصوف منه راضٍ على فاعل.[2]

ويقول الصيمري في بناء (فَعلَة) من باب جمع ما لحقته الهاء في أبنية الثلاثي: أن (فَعلَة) بفتح الفاء وتسكين العين، يكون جمعها المكسر على (فِعال) نحو: جفْنَـة وجِفان وقَصعة وقِصاع، وجمعها المسلم بالألف والتاء نحو: جفَنَـات، وقَـصعات، وتفتح الثاني منه إذا كان اسماً، وتتركه على سكونه إن كان صفة للفـرق بينهمـا. والصفة نحو: عبلَة وخَدلة، تقول فيه: عبلات وخَدلات، بتسكين الثاني.

وكذلك إن كان عين الفعل واواً أو ياء أسكنت الثاني كقولك: جوزات، ولَوزات وخَيمات، لأنهم استثقلوا الحركة على الواو والياء، لأن الحركة عليها أثقل منها على سائر الحروف. ومن العرب من يجريه على قياس، تمرة وتَمرات فيفتح الثاني، وهي لغة هذيل قال شاعرهم:

أبو بيضاتٍ رائح متأوب

رفيقٌ بمسح المنكِبين سبُوح [3]

واعلم أن جمع السلامة يصلح للقليل وللكثير ولذاك قال حسان بن ثابت:

---

[1] الصيمري، التبصرة: 709.

[2] المرجع نفسه: 608- 611.

[3] لم أعثر عليه في ديوان الهذليين، وهو من شواهد السيرافي، شرح السيرافي: ج5، ص68.

لنا الجفَنَاتُ الغُر يلْمعن بالضحى

وأسيافنا يقْطُرن مِن نجدةٍ دما[1].

وخلاصة الأمر أن النقل عن العرب- على الرغم من الجهود التي بذلت في سبيل دقة التحري والضبط والتوثيق- ترك المجال واسعاً للنظر والخلاف بين العلماء، ولذلك وجدنا كماً لا بأس به من الشواهد مختلفاً فيه- وإن كان القسط الأعظم متفقاً عليه- وقد كان هذا القسم المختلف فيه سبيلاً إلى خلق رؤى مختلفة لدى النحاة، تبلورت فيما دعي بعد بالتيار القياسي والتيار السماعي، وينسب الأول إلى البصرة، والثاني إلى الكوفة وكان لتغالب هذين التيارين أطيب الأثر في إلقاء الضوء على القواعد الفكرية التي صدر النحاة عنها، كما أدى إلى إبراز ملامح مناهجهم ورؤاهم بوضوح وجلاء.

## 3.2 القياس:

مفهوم القياس، لغة واصطلاحاً:

القياس لغة: بمعنى التقدير، فقاس الشيء يقيسه قياساً إذا قدره على مثاله [2]، وجاء في أمالي ابن الشجري، (قست الشيء أي قدرته به) [3].

واصطلاحاً: هو الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول[4]، ويعرفه ابن الأنباري فيقول: حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع [5]، وهذا التعريف يشبه تعريف القياس عند

---

(1) حسان بن ثابت، (ت45هـ)، 1974، الديوان، (د.ط) تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت: ج1، ص35 وانظر: الصيمري، التبصرة: ص648-649.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (قيس).

(3) ابن الشجري، الأمالي، المجلد السادس: ص186.

(4) الرماني، رسالتان في اللغة (الحدود)، ص66.

(5) ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو: ص93.

علماء اللغة الغربيين المحدثين أمثال فندريس الذي يقول:"ويطلق القياس على العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمةً أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف"[1].

أما القياس الفقهي فهو" بيان أمر غير منصوص على حكمـه بإلحاقـه بـأمر معروف معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب أو السنة، ويعرفونه أيضاً بأنـه أمـر غير منصوص على حكمه بأمر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في الحكم[2].

وللقياس مفهومان يمكن التمييز بينهما:

المفهوم الأول: يقتضي الوقوف على الظواهر المطردة في النصوص اللغوية- مروية أو مسموعة- واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بهـا وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها، ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الـشاذة ويرد هذه الظواهر ويرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هـذه النصوص، وأما المفهوم الثاني للقياس فيرتكز على كونه عملية شكلية يتم إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطي الملحق حكم ما ألحق به، ومن ثم فـإن لهذه العملية أطرافاً أربعة: المقيس والمقيس عليه والجامع بينهما والحكم، والمـدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولـى منـه، أي حتى ابن السراج وتلميذه الفارسي وتلميذه ابن جنّي[3].

### 4.2 أركان القياس:

1) المقيس عليه: وهو عند النحاة النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم، سواء أكان النقل سماعاً أم روايةً، مشافهة أم تدويناً لينبني عليها حكـم المقيس[4]، والكلام المسموع عن العرب على اختلاف لغاتهم إما مطـرد وإمـا شاذ والاطراد معناه: التتابع والاستمرار، في حين أن الـشذوذ معنـاه التفـرق

---

(1) فندريس، اللغة: ص205.

(2) أبو زهرة، محمد، 1957م، أصول الفقه، دار الفكر العربي: ص209.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي: ص15 – 16.

(4) الزبيدي، سعيد، القياس في النحو العربي: ص4.

والتفرد، وقد جعل علماء العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغير من مواضع صياغة العربية مطرداً.[1]

2) المقيس: وهو المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً [2]، ويتمثل في صورتين:

الأولى: قياس النصوص، وتظهر هذه الصورة واضحة في المراحل الأولى للقياس وهي مرحلة الاستقراء، وفي هذه الصورة يكون المقيس مجهول الحكم، وغير منقول عن العرب، فيقاس على المنقول عنهم.

والثانية: وهي صورة قياس الظواهر ويكون المقيس فيها معلوم الحكم، لأنه قياس على القواعد لا على النصوص، ويجب أن تكون هناك علة تربط المقيس بالمقيس عليه للحصول على الحكم نفسه[3]، ومن أمثلة ذلك قياس ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل.

فالمقيس هنا معلوم الحكم وهو الرفع، والعلة الجامعة بينهما هي الإسناد[4].

3) الجامع: إن الصلة بين طرفي القياس، وهما المقيس والمقيس عليه لا تتحقق إلا بجملة صفات مشتركة يطلق عليها (الجامع)، وربما سميت العلة أو العلة الجامعة والجامع أحد ثلاثة:[5]

أ- العلة القياسية.

ب- علة الشبه.

ج- الطرد.

وسيأتي على كل منها فضل بيان عند الحديث عن العلل وأنواعها في الفصول اللاحقة.

---

[1] الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ص234.

[2] الزبيدي، القياس في النحو العربي: ص25.

[3] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص15- 16.

[4] انظر: الأنباري، أسرار العربية: ص58.

[5] انظر: حسان، الأصول: ص154.

4) الحكم: وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه ليأخذ حكمه، ولهذا فإن الحكم عند النحاة يقسم إلى ستة أقسام هي:

أ) الواجب: كرفع الفاعل وتأخيره عن فعله ونصب المفعول وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز.

ب) الممنوع: كأضداد ما ذكر في الواجب.

ج) الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

د) القبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع.

هـ) خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: (ضرب غلامه زيداً).

و) جائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

وقد أورد الصيمري تقسيمات(الحكم) المختلفة في أنحاء كتابه ممثلاً على كل نوع بأمثلة موضحة، على الرغم من أنه لم يتكلم عن مسائل القياس بشكل منفرد بل كانت الأمثلة على القياس ترد في ثنايا تبصرته، ومن خلال عرضه لمسألة ما، وليس هناك شك في تأثر النحاة المتأخرين بتقسيمات الفقهاء للحكم الفقهي، ولا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من الفصحاء صح القياس على قاعدته ويدخل في تحديد ثبوت ذلك عن العرب كل الشروط التي حددت في عصور الاحتجاج.

مما يعد قيوداً في فهم ثبوت الاستعمال، أي أنه ليس كل ما ثبت أنه استعمل يصح القياس عليه، لأن بعض ذلك قد يكون شاذاً في السماع والقياس معاً وهذه الاستعمالات التي ثبتت عن العرب هي التي جعلها النحاة نقطة الانطلاق لتجريد الأصول (سواء في ذلك أصل الوضع وأصل القاعدة)، لأنها كانت هي المادة التي جرى عليها الاستقراء ثم بنيت عليها الأحكام، حتى إذا ما استقامت لهم الأصول بأنواعها، قاسوا المطرد مما استصحب منها، ومما عدل به عن الأصل، وجعلوا هذا المطرد أصل القياس وجعلوا المقيس فرعاً عليه [1].

---

[1] انظر: حسان، الأصول: ص179- 180.

ويظهر مدى عناية النحاة بالقياس، ومقدار نفوذه في النحـو بعبـارات مثـل: (القياس معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله) و(إنما النحو قياس يتبع) و(اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس)[1]، والقياس كمـا يراه بعض العلماء- هو الأساس الذي تُبنى عليه القواعد والأحكام العامة للغة[2].

إن القياس في عرف النحاة كان إما من قبيل القياس الاستعمالي وإما من قبيـل القياس النحوي، فالقياس الاستعمالي هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكـون القياس نحواً، وإنما يكون تطبيقاً للنحو، أما القياس النحوي فهو: حمل غير المنقـول على المنقول إذا كان في معناه.[3]

ويظهر مدلول هذا النوع من القياس في تعريف ابن الأنباري: القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كـل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلـك في معنى المنقول، كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب[4].

## 5.2 أنواع القياس

أما أنواع القياس النحوي فهي:

1) قياس علة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم فـي الأصل، وهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافّة، ومثاله: حمل ما لـم يـسم فاعله (نائب الفاعل) فيرفعه، فالأصل هنا الفاعل، والفرع نائب الفاعل والعلـة الإسناد والحكم الرفع.

---

[1] انظر الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو: ص95، والسيوطي: الاقتراح: ص59.

[2] انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية: ج3، ص456.

[3] انظر: حسان، الأصول، ص151

[4] ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) 1957، الإغراب في جـدل الإعـراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق: ص45- 46.

2) قياس شبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وهو معمول به عند أكثر العلماء. ومثاله: حمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه.

3) قياس طرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة كما لو علت بناء (ليس) بعدم التصريف، لاطّراد البناء في كل فعل غير متصرف أو إعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطّراد الإعراب في كل اسم غير متصرف.[1]

### 6.2 القياس عند الصيمري:

اعتمد الصيمري على القياس في دراسة الكثير من المسائل والقضايا النحوية واللغوية ويبدو أنه يحتكم إلي القياس احتكاماً واضحاً إلى حد يكشف أن القياس يمثل عنده مرجعية أساسية يستشرف من خلالها الظاهرة اللغوية، والقياس عند الصيمري وشيوخه من علماء البصرة يعتمد على التطبيق العملي في النصوص، وصياغة القواعد الصرفية والنحوية دون الخوض في تعريف القياس وبيان أركانه، وغير ذلك من الأمور التي خاض فيها علماء أصول النحو فيما بعد.

ومن خلال استقرائنا للمسائل التي بنى عليها الصيمري قاعدته النحوية بناء على القياس نجده يبني القياس على المطرد من كلام العرب الشائع على ألسنتهم، وكان يعتمد على المشابهة بين الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية في صياغة الكثير من الأقيسة.

فهو ينظر إلى القياس على أنه وسيلة لبناء كلام جديد على قياس كلام العرب وكأنه بذلك يتبع سيبويه الذي يقول:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم"[2]، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى وهذا هو القياس، وقد استخدم الصيمري كما استخدم غيره القياس كثيراً بمعناه الاصطلاحي أي بمعنى نقل الحكم من الأصل إلى الفرع.

---

(1) حسانين: في أدلة النحو، ص157- 158.

(2) انظر ابن جني، الخصائص: ج1، ص48، وانظر: حسان، الأصول، ص158- 161.

إن القياس النحوي بهذا المفهوم عند الصيمري هو قياس طبيعي يعتمد على منطق اللغة، ويمتاز بأنه عامل مهم من عوامل نمو اللغة وتطويرها، وهو يعتمد – أي القياس النحوي- توليد صيغة لم تُسمع من صيغة مسموعة.

وبناء على هذا يظهر فرق ما بين القياس الاستعمالي والقياس النحوي، فالقياس الاستعمالي قياس الأنماط، والقياس النحوي قياس الأحكام، فإذا كان الأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً، وإنما يكون تطبيقاً للنحو فإن الثاني هو النحو كما يراه النحاة [1].

ويجب أن لا يوضع القياس الاستعمالي والقياس النحوي على طرفي نقيض فالعلاقة بينهما هي علاقة تكاملية إذ إن القياس الاستعمالي قياس فطري استلزمته طبيعة نشأة النحو في حين يعد القياس النحوي قياساً تقعيدياً يبتكر أنماطاً جديدة في ضوء معطيات القياس الاستعمالي المتمثلة بالنماذج اللغوية الصادرة عن كفاءة المتكلم اللغوية.

يهتم الصيمري بالقياس اهتماماً كبيراً ولذلك يعقد في نهاية كتابه(التبصرة) باباً يسميه(باب ما يقاس من المسائل على ما قدمنا من أبواب التصريف) يبين في هذا الباب كيف تتم لديه عملية القياس فيقول: "إذا قيل لك: ابن اسماً أو فعلاً من حروف اسم آخر أو فعل، فضع المتحرك من الذي تبني منه بإزاء المتحرك الذي يبنى على مثاله والساكن بحذاء الساكن، والزائد بحذاء الزائد، والأصلي بحذاء الأصلي".

كما ويهتم في هذا الجانب من ذكر النحاة [2] الذين سبقوه في كثير من المسائل مستشهداً بآرائهم، فعلى سبيل المثال يقول الصيمري: "فإن قلت: زيداً عبد الله أبوه ضارب، فأبو العباس يجيزه (على القياس) وبعض النحويين يمنع منه، لتباعد العامل مما عمل فيه"[3].

---

[1] انظر: حسان، الأصول: ص164- 167.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 906.

[3] انظر: المرجع نفسه: ص 218- 219.

وفي موضع آخر يقول:"وسيبويه يجيز القياس في الأفعال الثلاثية...، فيجـوز عنده: ضرابِ زيداً، وقتال عمراً، لأن العدل كثر في الثلاثي، وغير سـيبويه يمنـع القياس عليه فلا يتكلم إلا بما تكلمت به العرب[1].

وفي باب النداء يعقد الصيمري فصلاً يقول فيه:"واعلم أنه يستعمل في النـداء من الأسماء ما لا يستعمل في غيره، ومن ذلك: يا لُكَع ويا فُسقُ، بمعنى: يا فاسـق ويا خُبثُ بمعنى:يا خبيثُ وتقول في المؤنث: يا فَساقِ ويا خَباثِ... ولا يقاس علـى هذه الأسماء لا تقول: كفَار كما قلت: يا فَساق، ولا غير ذلك لأن التغير النـادر إذا وقع في باب من أبواب العربية ولم يستمر في بابه، ولم يطرد في أشكاله لـم يجـز القياس عليه.[2]

ومن جهة أخرى فقد كان الصيمري يذكر في المسألة الواحدة أحيانـاً لغـات متعددة مثل لغة أهل الحجاز وبني تميم ويعلل رأي الحجازيين والتميميين والـسبب الذي دعا الحجازيين أو التميميين اختيار هذا الرأي أو ذاك، ونذكر هنا لغـة أهـل الحجاز وبني تميم على سبيل المثال، ففي باب (من) في الاستفهام يقول الصيمري:" إذا استفهمتَ بمن عن معرفة علَمٍ حكيت إعرابه في لغة الحجازيين، فإذا قال القائل: جاءني زيد قلت: من زيد؟ وإذا قال: رأيت زيداً، قلت: من زيداً ؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ قلت: من زيدٍ ؟.

وإنما حكوا حرصاً على أن يبينّوا أن الاستفهام وقع عن الاسم المـذكور دون غيره وموضع المجرور والمنصوب بعد (من) رفْع، لأنه في موضع ابتداءٍ وخبـر ابتداء.

وأما بنو تميم، فيرفعون ولا يحكون فيقولون: من زيد ؟ رفَـع المخاطـب أو نصب أو خفض، قال سيبويه: وهو أقيس القولين[3].

ويعلل الصيمري سبب اختيار الرفع عند بني تميم للأسماء المستفهم عنها بمن وكذلك سبب اختيار الحجازيين الحكاية في الأسماء الأعلام فيقول: وإنما اختار أهل

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص252.

[2] انظر: المرجع نفسه: ص354.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 475.

الحجاز الحكاية في الأسماء الأعلام، ورفعوا ما سواها لأن أكثر ما يخْبر عن الناس بالأسماء الأعلام، فحكوا لئلا يقدر أنهم ابتدأوا بالاستفهام عن اسم آخر غير هذا المذكور وأما غير الأعلام فرفع، لأنه لم يكْثُر الإخبار به ككثرة الاسم العلم، فلم يخشوا لبساً وأجروه على القياس.[1]

من خلال هذه الأمثلة وغيرها الكثير التي وردت في كتاب التبصرة في مختلف المسائل التي بحثها الصيمري فنلاحظ أن القياس لديه كان يتسم بالعمق والشمول، ولذلك وجدناه بألوانه المختلفة إذ راح – بما أوتي من تبحر في المنطق وخبرة في صناعة الكلام- يستخرج أوجه الكلام وعلله ويصوغ نظامه صياغة علمية ذات نهج منطقي منسجم، ويحاول أن ينظم ما ورد بالنقل وما سمع عن العرب، فيشيد أركانه ويقوي حجته بآراء النحاة الذين سبقوه كسيبويه وأبي العباس ومع أننا لم نجد عنده تحديداً دقيقاً وتعريفاً ثابتاً للقياس إلا أننا وجدنا أن أقيسته تستوعب القياس بصوره المختلفة، كما وجدنا عنده ما يلحظ ويظهر فيه فهمه الدقيق لمعنى القياس، وهذا ليس غريباً فالاجتهاد الكبير الذي شهده القياس في القرن الرابع الهجري على يد الفارسي وتلميذه ابن جني لم يكن له مثيل من قبل، ويبدو أن الصيمري قد حذا حذوهم وسار على نهجهم، ولذلك كانت صور القياس عنده متنوعة ومتشعبة، ومن قوة القياس عنده نراه يؤكد ما قاله النحويون السابقون، وما اعتقدوه أن:" ما قيس على العرب فهو عندهم من كلام العرب"[2].

إن سعي الصيمري لإيجاد الروابط التي تؤدي إلى التجانس والتشابه بين القضايا والمسائل التي بحثها في كتابه من خلال حمل الفرع على الأصل وحمل الأصل على الفرع أو حمل الأصل على الأصل أو الأشياء المتساوية بعضها على بعض ينبع من عدم نقضه السماع بالقياس، واحتياطه في القياس على كلام العرب لاعتقاده أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ولابتعاده عن الشاذ من الكلام أثناء إجراء القياس كما أن بحثه المستمر عن الأدلة واستشهاده بآراء النحاة السابقين كان يوصله إلى المعنى الذي يحمله القياس في فكره اللغوي والنحوي معاً،

---

[1] الصيمري، التبصرة: ص 475.

[2] ابن جني: الخصائص: ج1، ص114.

وهذا هو الرأي الصائب الذي يساير الواقع اللغوي في الأخذ بما هو مستعمل، والبعد عن الشاذ الذي لا يسوغ القياس عليه.

## 7.2 التعليل النحوي:

التعليل لغة واصطلاحاً:

العلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته ، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول والتعليل مشتق من مادة (علل) ، وفي المثل: لا تعدم خرقاء علةً ، يقال هذا لكل معتل ومتعذّرٍ وهو يقدر ، وهذا علة لهذا: أي سبب [1].

وفي الاصطلاح:

يعرف الرماني العلة بأنها: " تغيير المعلول عما كان عليه"[2]، ويرى مازن المبارك العلة في النحو أنها: الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم وبعبارة أخرى أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة" [3].

والتعليل في عمومه: بيان علة الشيء ، وتقدير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول[4]، والتعليل في النحو: تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص، وفق أصوله العامة، فهو (تفسير) لأن التفسير هو: الكشف عن المراد من اللفظ نحوياً، سواء أكان ذلك ظاهراً في المراد أم غير ظاهر، فمن الظاهر تعليل رفع كلمة (زيد) في جملة: (جاء زيد) بأنها فاعل ومن غير الظاهر: تعليل عدم جزم (أن) المخففة الناصبة للمضارع، مع أن الأصل النظري لعملها الجزم بأنها شابهت (أن) الناصبة للاسم، فنصبت.

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، م11، ص467، وانظر: القاموس المحيط: ج4، ص21.

(2) الرماني: الحدود في النحو: ص67.

(3) المبارك، مازن، (1974م)، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر: ص90.

(4) انظر: الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ص29.

وتقييد التفسير بأنه اقتراني يشير إلى أن لعملية التعليل ركنين: العلة والمعلول.

فالعلة: دليل يقترن بمعلول لتفسيره نحوياً ويسميها بعض النحاة سبباً أو وجهاً.

والمعلول مداول عليه بالعلة المفسرة لحكمة المستعمل، كجر الاسـم بحـرف الجر وبما أن التعليل يبين علة الإعراب أو البناء فهو شامل للنحو العربي كله، إذ لا يخرج اللفظ في العربية عن أن يكون معرباً أو مبنياً.[1]

## 8.2 العلة عند النحاة:

إن موضوع العلة من الموضوعات التي تعتبر تنامياً للغة باتجاه العمق، وقـد اتخذ هذا الموضوع أبعاداً جديدة فـي القـرن الرابـع الهجـري، وإن كـان مـن الموضوعات التي ظهرت باكراً ، فالتعليل في النحو قديم وهذا عبـد ا بـن أبـي إسحاق المتوفى سنة 117هـ كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة 154هـ.

وقد كانت نظرة الخليل بن أحمد في التعليل جميلة ومعبرة عـن مـنهج كـان ينتهجه في الدرس النحوي، جاء في الإيضاح: "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بـن أحمد – رحمه ا - سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: أعن العـرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت علـى سـجيتها وطباعهـا، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينتقل ذلك عنها، واعتللت أنـا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة الـنظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بـالبراهين الواضـحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا لعلة سنحت له، وخطرت بباله محتملة لـذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل

[1] انظر: الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ص29-30.

أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" [1].

وقد اختلفت طرق الباحثين في تناولهم لمبدأ العلة من حيث التبويب والتصنيف فبعضهم تناولها في مبحث (القياس) باعتبارها ركناً من أركانه، وإن اتسمت في هذا التناول بشيء من الاستقلالية، على نحو ما فعل تمام حسان في كتابه (الأصول)[2] ومحمود أحمد نحلة في كتابه (أصول النحو العربي) [3]، وأفرد لها بعضهم الآخر مبحثاً مستقلاً على أنها أصل من أصول النحو ، تناظر السماع والقياس ، ومن هؤلاء محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي) [4]، وعلي أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي)[5].

ويعتبر التعليل من الأسس المنهجية في الدرس النحوي وهو من أبرز الموضوعات التي تكشف عن تأثّر النحو بغيره من العلوم، وأهمها علم الكلام، وأصول الفقه.

فقد عرف النحاة العلة منذ بداية اشتغالهم بالنحو، إذ إننا نجدها في كتاب سيبويه مبثوثة والعلة عنده وعند معاصريه ومن سبقوه مستمدة من روح اللغة معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها.[6]

ويرى شوقي ضيف أن الخليل بن أحمد أول من بسط القول في العلل النحوية بسطاً دفع بعض معاصريه لسؤاله عنها كما تقدم[7]، ويذهب الراجحي إلى أن التعليل يمثل عنصراً أساسياً في الدرس النحوي عند العرب، فهو يشكل أصلاً أساسياً من

---

[1] الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، 1973، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2: ص65-66.

[2] انظر: حسان، الأصول: ص:177-196.

[3] انظر: نحلة، محمود أحمد، 2002م، أصول النحو العربي دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: ص124-134.

[4] انظر: عيد، محمد، أصول النحو العربي، ص127-178.

[5] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: ص157 و 236.

[6] المبارك، العلة النحوية، ص57-58.

[7] انظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية: دار المعارف، القاهرة، ص46-56.

أصول البحث النحوي عند الأوائل، وبخاصة عند الخليل وسيبويه، ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئاً فشيئاً متصلاً بالتعليل الأرسطي من ناحية، وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى، فصار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي حتى غلب على الفكر النحوي كله[1].

إن الدور البارز للتعليل في تأصيل الأحكام هو الذي جعله يتبوأ هذه المكانة في الدراسات النحوية، ذلك أنه كما يقول مارتن هدجر: "كلما نتعمق بالأشياء، ونؤسس على العلل نجد أنفسنا في الطريق إلى الأصل، فنحن مدعوون دوماً، ودون أن ندري ما المقصود بدقة، إلى التنبه إلى العلل إلى الأصول" [2]، والتعليل النحوي يتضمن من المبادئ التفسيرية العامة ما يكّون مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب تفسير متماسك العناصر، ومعنى هذا أن التعليل يمكن أن يعتبر جهازاً تفسيرياً يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة، وكشف الغطاء عن منطقه الداخلي.[3]

وقد أفرد بعض النحاة دراسات خاصة بالعلل، كما فعل قطرب المتوفى سنة 206هـ الذي ألف كتاباً في( العلل النحوية)، وألف المازني المتوفى سنة 230هـ كتاباً في (علل النحو)، كما ألف الأصبهاني كتابين هما: (علل النحو، ونقض علل النحو) ويعتبر كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة 337هـ من أهم تلك الكتب التي وصلتنا وهو أول كتاب يفَرد للعلل ، ويحتوي على دراسة تاريخية جامعة للعلل النحوية، إذ يجمع الزجاجي فيه العلل النحوية التي عرفت في عصره سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الإعراب أم ما اتصل بالفروض والظنون الجدلية وينشر في تضاعيف ذلك بعض آرائه ، غير متحيز لآراء من سبقه من النحاة على اختلاف مدارسهم، فهو يعرض آراءهم وعللهم بدقة وتحر شديدين، وقد يتدخل بإنصاف فيؤثر رأياً على رأي، أو علة على علة، ويترك

---

[1] انظر: الراجحي، عبده، 1988، النحو العربي والدرس الحديث: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص80-83.

[2] هدجر، مبدأ العلة: ص5، نقلاً عن: إدريس: البعد التداولي عند سيبويه: ص259.

[3] انظر:المهيري، عبد القادر: التعليل ونظام اللغة: ص175-189.

ما لم تستبِن له فيها الحجة الصحيحة، ولم يألُ جهداً في تتبع تطور كثير من العلـل، وكيف أخذت تنمو وتتطور مع الزمن على ضوء ما ثقف النحاة من المنطق والفلسفة والفقه وعلم الكلام. [1]

كما ألف ابن السراج كتاب (الأصول) لغاية بحث العلة وضبط الأصول، يقول فيه:"وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة إذا اطردت ووصل بها إلى كلامهـم فقـط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"[2]، ويرى ابـن الـسراج أن "اعـتلالات النحويين على ضربين:ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: (كل فاعل مرفوع) وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لِم صار الفاعـل مرفوعـاً، والمفعول به منصوباً، ولِم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، إنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها". [3]

وها هو الفارسي(377هـ) الذي عرف بولعه بالقياس والتعليل لكل ما ورد عن العرب مما دفع بتلميذه ابن جنّي لوصفه قائلاً:" أحسب أن أبا علي قـد خطـر لـه وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[4]، فقد شهد ابن جنّي لأستاذه ببراعته في التعليل وعزا سبب ذلك إلى طول اشتغاله بالنحو وملازمته لأئمة النحو والتعليل في عصره.

ولذلك نجد ابن جني ينهج نهج أستاذه فيعقد في كتابه (الخصائص) باباً بعنوان (باب في العلة وعلة العلة) فكانت العلل عنده توافق ما أرادته العرب، والعلة عنـده أيضاً متأثرة بالفقهاء والمتكلمين، وبدا ذلك جلياً من خلال تقـسيمه للعلـة، وذكـره لأنواعها وما يرتبط بها من أحكام، ولذلك قارن بين علـل النحـو وعلـل الفقهـاء والمتكلمين، وقال إن علل النحويين أقرب إلى علـل المتكلمـين منهـا إلـى علـل

---

[1] انظر: مقدمة الإيضاح للزجاجي، وقد قدم له شوقي ضيف بمقدمة عرض فيها لما جاء فـي الكتاب.

[2] ابن السراج: الأصول: ج1، ص36.

[3] ابن السراج، الأصول: ج1، ص35.

[4] ابن جني، الخصائص: ج1، ص208.

المتفقهين، والسبب في ذلك أن النحاة يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحـال أو خفتها على النفس، وليس الأمر كذلك في علل الفقه لأن وجوه الحكمة فيها خفيـة عنّا فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد"[1].

## 9.2 العلة والتعليل عند الصيمري:

احتلت العلل في القرن الرابع الهجري مكانة بارزة في عالم التـأليف، وبلـغ التعليل الذروة عند علماء هذا القرن أمثال ابن جني وأستاذه الفارسي، ويبدو أن أبـا محمد عبد ا بن علي الصيمري قد حذا حذوهم واقتفى أثرهم، فكان مولعاً بالعلـل النحوية، فلا تكاد مسألة من مسائله التي أوردها في كتابه(التبصرة) تخلو من ذكـر علتها أو عللها فجاءت العلل عنده موافقة لما أرادته العرب، وظهرت سمة التشعيب واضحة في التعليل عنده، فكان يذكر المسألة ويذكر اختلافات النحويين في اعتلالها، ويأتي بجميع الآراء التي قيلت في تعليلها ويناقشها بأسلوب منطقي يتوافق مـع مـا رمت إليه العرب من أغراض ، فكان يحس ما أحسته العرب، ويريد من تعليله مـا أرادته وقصدت إليه، ولذلك نراه في العديد من القضايا يشبع البحث فـي تعليلهـا، ويثير أسئلة حول المسألة لكي يعلل الإجابة عنها، فيخرج رأيه في عللـه النحويـة مواطئاً للطباع قائماً على الحس وسلامة الذوق.

وقد حفل كتاب التبصرة بالعلل النحوية ، فلا تكاد مسألة من مسائله تخلو مـن قول الصيمري: والعلة في ذلك...والعلة فيه...

ولم يتخط الصيمري في إشاراته إلى العلة أُطر كتاب تعليمي فهو لم يقدم للعلة تحديداً والملاحظ أن له ملاحظات كثيرة ومتفرقة عن العلة يقـدم فيهـا تـأويلات منطقية لكل المعطيات اللغوية في المسائل التـي يطرحهـا، ويكثـر فـي تبـصرة الصيمري تكرار مصطلح العلة، حيث إنه كثيراً ما يلجأ في تحليله للأحكام اللغوية إلى استعمال ألفاظ مثل: لأن، وذلك، لما والعلة فيه، والسبب... ونحو ذلك.

---

[1] انظر: ابن جني، الخصائص: ج1، ص48.

والتعليل عند الصيمري لا يخلو من المنطق والفلسفة، ولعل ذلك عائد إلى مـا وصل إليه علم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام في عصره من مكانة.

فالعلة عنده تنمي عن ذوق وحس فطريين، وتعبر عن سلامة الذوق العربـي وحسه العالي، فقد كانت العلل وليدة قرائحهم، إذ إن الفلسفة بـدأت تغـزو العلـوم العربية وعلم النحو مع حلول القرن الرابع الهجري.

ويبدو أن مواقف الصيمري من القياس عامة ومن التعليل بشكل خـاص قـد صدر عن منهج نحوي اختطه لنفسه مقتدياً بالخليل وسيبويه والمبرد والأخفش، فكان كثيراً ما يدلي بآرائهم في المسائل التي لكبار النحويين آراء فيها، وعلى الرغم مـن ذكره للخليل والمبرد وأبي الحسن الأخفش وغيرهم، إلا أنه كان مقلاً إذا مـا قارنّـا ذلك بسيبويه الذي تجاوز ذكره له مائة وسبعين مرة، مستشهداً برأيه ومتوخياً فيـه دراسة لغة العرب دون فلسفة ودون الدخول في تعقيدات من شأنها إثقال كاهل اللغة بما ليس فيها.

ولذلك جاءت تعليلاته قريبة من عصورهم فكانت تُعنى كل العنايـة بـالمعنى مهتمة بالقياس، وبخاصة قياس الشبه بشبيهه، وحمل النظير على نظيـره، معتمـدة ذوق وسلامة حسهم في طلب الخفة والبعد عن التعقيد.

ولا بد لنا من ذكر بعض ما ذكره الصيمري أمثلة على ما قدمنا، ففـي بـاب المعدول يقول الصيمري: "فأما الكسر على لغة أهل الحجاز- أعني في حذامِ، وقطامِ - فالعلة فيه عند سيبويه أنه محمولٌ على (نزال) و (تـراكِ) فـي العـدل والبنـاء والتأنيث والتعريف وقد أجرى زهير (نزال) هذا المجرى حين جعلها اسماً وأخبـر عنها فقال:

ولأَنْتَ أشجع من أسامةَ إذْ

دعِيتْ نَزال ولُج في الذعر[1]

فإن كانت (فَعال) في آخرها (راء) فإن أهل الحجاز وبني تميم جميعاً يتفقـون على كسرها، فيقولون: هذه حضارِ، اسم كوكب، وسفارِ اسم ماء، قال الفرزدق:

---

[1] زهير بن أبي سلمى (ت 13 ق هـ)، 1960، الديوان، (د.ط)، تحقيق كـرم البـستاني، دار صادر، بيروت: ص89.

متى تُرد يوماً سفار تجد بها أُديهم يرمي المستجيز المعورا[1]

يقول الصيمري: والعلة في ذلك أن بني تميم من لغتهم الإمالة ، فإذا كـسروا الراء سهلت عليهم الإمالة، لأن الراء المكسورة لها قوة في الإمالة للتكريـر الـذي فيها.[2]

وفي موضع آخر يقول الصيمري في (باب ما لا ينصرف فـي معرفـة، ولا نكرة): "اعلم أن ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة خمسة أشـياء:... والخـامس: الجمع الذي ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أو حرف مشدد. نحـو: ضوارب، وقناديل، ودواب ، وكل ما كان على هذا الوزن من الجموع ، وعلته: أن هذا الجمع نهاية الجموع، وليس له نظير من الواحد والواحد أشد تمكناً ، فلما لم يكن له نظير من الواحد صار كأن الجمع قد تكرر فيه فقامت هذه العلة مقام علتين". [3]

ومن تعليلات الصيمري يقول في باب (إبدال الصاد والزاي): "الصاد تبدل من السين في: الصراط، والأصل: السراط بالسين، وإنما أُبدلت صاداً، لأن الطاء مطبقةٌ مستَعليةٌ، والسين ليست كذلك، فأبدلوا منها حرفـاً مـن مخرجهـا فيـه الإطبـاقُ والاستعلاء طلباً للمشاكلة.[4]

**10.2 مرتكزات العلة النحوية عند الصيمري:**

العلل كثيرة وتعليلات الصيمري مبثوتة في ثنايا كتابه التبصرة بشكل كبيـر لا أجد حاجة لذكر المزيد منها وأرى أن نبحث في الغاية من العلة والتعليلات النحوية وبشيء من التفصيل، ومنها مرتكزات العلة النحوية التي اعتمدها الصيمري، وهي:

---

[1] الفرزدق، همام بن غالب التميمي، (ت110هـ)، 1997، الديوان، ط1، شرح علـي مهـدي زيتون، دار الجيل بيروت: ص76، وانظر: الصيمري، التبصرة: ص566-567.

[2] الصيمري، التبصرة: ص567.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 568.

[4] المرجع نفسه: ص870.

1) كثرة الاستعمال:

ويقصد به كثرة الدوران وشيوعه لفظاً، وهذا مبدأ مهم في الدرس النحوي، فقد اعتمد عليه العلماء كثيراً في إلحاق المسائل والصيغ النحوية بعضها ببعض، وتعليل الكثير من المسائل اللغوية، ومنهم عبد ا بن علي الصيمري الذي ارتكز في كثيـر من تعليلاته على كثرة الاستعمال، ومن أكثر القضايا اللغوية التي علّل لها الصيمري بكثرة الاستعمال في كتابه التبصرة هي قضية الحذف، حيث يعـد كثـرة اسـتعمال التركيب سبباً من أسباب الحذف، فعندما يكثر الاستعمال لتركيب معـين أو جملـة معينة أو حتى كلمة نجد أن الناطقين يحاولون التخلص من بعض أجزائها تخفيفاً من استطالتها، ما دام الأمر لا يؤدي إلى لبس.[1]

ويقول إبراهيم مصطفى: "إن العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل يحذفون الكلمة إذا فهمت والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجـة ملجئة إليها". [2]

وقد استعرض الصيمري كثيراً من ألوان الحذف، مبيناً أن كثرة الاستعمال هي سبب ذلك التغيير.

ويذهب الصيمري إلى أن الترخيم – مثلاً- هو حذف أواخر الأسماء الأعـلام المفردة ولا يكون إلا في النداء، لأنه موضع تغيير، إلا أن يضطر شاعر فيرخّم في غير النداء، ولا يرخم إلا ما استحق البناء على الضم مما عدد حروفه أكثر من ثلاثة أحرف، لأن هذا الحذف تخفيف، ويعلل الصيمري سبب الحذف أن العرب إنما فعلوا ذلك في النداء لأنه موضع تغيير القصد منه التخفيف لكثرة استعماله. [3]

ولكثرة استعمالهم قولهم: مرحباً، وسهلاً، حذفوا الفعـل أي: نزلـت مرحبـاً، ووطئت سهلاً، ويذكر الصيمري ذلك في باب (النفي بلا).

---

[1] عفيفي، أحمد، 1996م. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط1، الدار المـصرية اللبنانيـة القاهرة، ص280.

[2] مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، 1959م. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القـاهرة، (د. ط)، ص48.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص366.

فيقول:" وإذا دخلت (لا) على شيء قد عمل فيه عاملٌ لم يغيـره عـن لفظـه كقولك: لا مرحباً ،ولا أهلاً ولا سلام عليه، لأن (مرحباً) و(أهلاً) منصوبان بفعـل مضمر، و(سلام) مرفوع بالابتداء.

قال النابغة:

لا مرحباً بغدٍ ولا أهلاً بهِ

إن كان تفريق الأحبةِ في غدِ [1]

وقال جرير:

ونُبِّئْتُ جواباً وسكْناً يسبني

وعمرو بن عفْرا لا سلام على عمرو[2]

وبصريح القول يذكر الصيمري في (باب القسم) أن أسماء تستعمل في القـسم تضاف إلى المقسم به كقولك: أيمن ا ِ لأفعلن، فأيمن ا : رفع بالابتـداء، وخبـره: محذوف، تقديره: أيمن ا قسمي، أو أيمن ا ما ُأقسم به، ولأفعلن جـواب القـسم، وقد تحذف النون منه فيقال: أيم ا لأفعلن، وقد تحذف الياء أيضاً فتبقى الميم وحدها فيقال: م ا لأفعلن وإنما جاز ذلك لكثرة استعمالهم لهذا الاسم في القسم[3].

2) إيثار الخفّة في الكلام وكراهة الثقل:

إن ركيزة الخفة في الكلام وكراهة الثقل لها من الأهمية الكبيرة ما دعا العلماء واللغويين إلى اعتبارها من أوسع الركائز والعلل في مجال التطبيق.

وهذه الركيزة قائمة على رفض الثقل النطقي باعتباره عِلّة أثرت فـي اللغـة صوتاً وكلمة وتركيباً تأثيراً واضحاً، إذ كان الثقل سبباً في اللجوء إلى النقيض، وهو الخِفة، وطلب الخِفّة أو التخفيف يعد مظهراً من مظاهر التفسير اللغوي الذي ينبنـي على الذوق الاستعمالي للغة[4].

---

(1) النابغة، الديوان: ص 30.

(2) جرير (ت114هـ)، الديوان، ط1، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت (د.ت): ص425، انظر: الصيمري، التبصرة: ص393.

(3) انظر: الصيمري، التبصرة: ص447- 448.

(4) عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ص15.

وفي هذا يقول تمام حسان: "من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته، ولعل طلب الخفة أوسع العلل العربية مجال تطبيق وحسبه أن يجد اعترافاً مؤكداً من علم اللغة الحديث، إذ يجد لنفسه مكاناً مهماً بين مبادئه تحت عنوان الاقتصاد في المجهود.[1]

وقد علل النحاة ومنهم الصيمري الكثير من الظواهر الصرفية والنحوية على مبدأ الخفة في النطق والكلام وبعداً عن الثقل، منها قولهم: ميزان، وأصلها: مِوزان ولاستثقالهم الواو الساكنة في الحشو بعد كسرة آثروا أن يقلبوها ياء.

يقول الصيمري: "الواو تبدل من الياء، ومن الألف، ومن الهمزة فأما إبدالها من الياء: فيكون فاء، وعيناً، ولاماً، وأما إبدالها فاء فقولك: موقِن، وموسِر، والأصل: ميقِن وميسِر، لأنه من أيقنت وأيسرت، فقلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وكذلك كل ياءٍ سكنتْ وانضم ما قبلها تقُلب واواً "[2].

ويعلل الصيمري ذلك على مبدأ الخِفّة والتخفيف بقوله: "لأن الواو في هذا الموضع أخفّ من الياء، إذ الخروج من الضمة إلى الياء أثقلُ من الخروج إلى الواو، وإن كانت الياء في نفسها أخف من الواو- فلذلك عدِل من الأخف إلى الأثقل، لأن الأثقل في هذا الموضع أخف.[3]

وفي باب الترخيم يذهب الصيمري إلى أن الترخيم: حذف أواخر الأسماء الأعلام المفردة، ولا يكون إلا في النداء... ولا يرخم إلا ما استحق البناء على الضم مما عدد حروفه أكثر من ثلاثة أحرف، معللاً سبب الحذف أنه موضع تغيير، وأن هذا الحذف تخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف فهو في نهاية الخِفّة... فتقول في ترخيم (مالك): يا مال، وفي (جعفر): يا جعفَ، فأنت تُبقي حركة ما قبل المحذوف على حالها قبل أن تحذف منه لتدل على المحذوف منه.

---

[1] حسان، اللغة العربية والحداثة: ص137.

[2] الصيمري، التبصرة: ص840.

[3] انظر: المرجع نفسه: ص 840.

قال المهلهل:

يا حارِ لا تجهلْ على أشياخِنا

إنا ذَوو السوراتِ والأحلامِ [1].

يريد: يا حارث.

وامتدت تعليلات الصيمري إلى القرآن الكريم، من حذف الجار ثـم إيـصال الفعل إلى المجرور به مما كثر استعماله في القرآن والشعر، ومن ذلك قوله تعـالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) [2]، أراد: من قومه، وقال تعالى: (وكُلاً وعد ا ُ الحسنى)[3] أي: بالحسنى.

وقال عز وجل: (النار وعدها ا ُ الذين كفروا)[4] أي: وعد بها.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أستغفر ا َ ذنباً لستَ محصِيه

رب العبادِ إليه الوجه والعملُ [5]

أي: أستغفر ا من ذنب [6]، فحذف حرف الجر استخفافاً وكراهة للثقل.

ومنه قوله تعالى:(ورفع بعضهم درجات)، أي: إلى وقوله تعالى: (ولا تَعزموا عقدةَ النكاح) [7] أي: على، ويتفق هنا الصيمري مع علم اللغة الوظيفي فـي مبـدأ الاقتصاد النظمي (economic syntagmatique) في السلسلة الكلامية، فكثرة استعمال حروف الجر (من، إلى، على) تعين على سقوطه، ولذلك فإن قوله تعالى: (واختـار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا) أكثر اقتصاداً من القول (واختار موسى من قومه

---

(1) البيت للمهلهل من قصيدة قالها في حرب البسوس وهو من شواهد سـيبويه، الكتـاب: ج1، ص335، وانظر: الصيمري التبصرة: ص 366.

(2) سورة الأعراف: الآية 155.

(3) سورة الحديد: الآية 100.

(4) سورة الحج: الآية 72

(5) من شواهد سيبويه التي لم يعلم قائلها، انظر: سيبويه، الكتاب: ج1، ص17.

(6) الصيمري، التبصرة: ص 111.

(7) سورة البقرة: الآية 235.

سبعين رجلاً لميقاتنا) [1]، إذ يتحقق فيه اقتصاد المورفيم (من) (min) الذي يتكـون من ثلاثة فونيمات، وهكذا، وهذه بعض أمثلة جاء بها الصيمري ليدلل علـى مبـدأ الاقتصاد النظمي إيثاراً للخفة وكراهة للثقل.

3) الاعتماد على المعنى أو الحمل على المعنى:

يعقد ابن جني في كتابه الخصائص فصلاً يوجز فيه معنى هـذه الركيـزة – الحمل على المعنى – فيقول: "اعلم أن هذا الشَرح غَور من العربية بعيد، ومـذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيـث المـذكر، وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك"[2]

وتعد هذه الركيزة من أكثر الركائز اتساعاً واستخداماً فـي تعلـيلات النحـاة العرب ولم يغفل العلماء القدامى هذه الظاهرة واعتبروها وسيلة لتـسويغ خـروج النماذج عن العربية كثيرة الشيوع، في محاولة لإلحاقها بها لتنتظم القاعدة وتطّـرد، وكانت ظاهرة الحمل على المعنى من أكثر الظواهر استخداماً عند العلماء القـدامى، فعللوا بها كثيراً من المسائل التي خالفت الأنماط اللغوية المطّردة.[3]

وبيان ذلك عند ابن جني قوله: "وباب الحمل على المعنى بحر لا يـنْكّش [4]، ولا يفثج [5]، ولا يؤبى[6]، ولا يغرض ولا يغضغض" [7].

ومن المحدثين أمثال علي أبي المكارم من عده - إضافة إلى رد الفـرع إلـى الأصل - أهم الأساليب التي أُولت بها النصوص التي خرجت عـن هـذه القواعـد

---

[1] انظر: ابن الشجري، الأمالي المجلس الثامن والعشرون: ص186.

[2] ابن جني، الخصائص: ج2، ص 180.

[3] انظر: البجة، ظاهرة قياس الحمل: ص585.

[4] أي: لا ينتهي ماؤه، ابن جني، الخصائص: ج2.

[5] أي: لا يبلغ غوره، ابن جني، الخصائص: ج2.

[6] أي: لا ينقطع من كثرته، ابن جني، الخصائص: ج2.

[7] ابن جني، الخصائص: ج2، ص202.

ويكشف الفرق بين الأسلوبين، فالحمل على المعنى لا سند له غير إرادة المتكلم في حين أن رد الفرع إلى الأصل يستند إلى بعض ما في النحو من أصول.[1]

وقد درس النحاة المحدثون أيضاً ظاهرة الحمل على المعنى ودفعوا بها الانتقاد الموجه إلى النحاة القدماء ومفاده أنهم لم يستندوا إلى المعنى في تأسيسهم للتقعيد وعززوا المقولة التي تشير إلى أن النحاة قد شملوا في تناول هذه الظاهرة المعنى الوظيفي الذي يعتمد على عناصر المقام، كما أبانوا عن أن النحاة قد راوحوا في أنظارهم بين الشكل والمضمون، مع بيان أن الشكل كان أغلب عندهم.[2]

وهكذا يتضح أن الحمل على المعنى يشكل منهجية يفسر بها ما خرج عن القياس وذلك بإظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم (القياس) وما انعتق منها.[3]

والأمثلة كثيرة منها التعليل بالرفع في قوله تعالى: (... أن ا َ بريء من المشركين ورسولُه) فقد رفع (رسولُه) بالابتداء وهو معطوف على لفظ الجلالة ، لأن قوله تعالى: (...أن ا بريء من المشركين) معناه: ا بريء من المشركين فـَ (إن) لم تُضف إلى الجملة أو الآية إلا للتوكيد، ولهذا رفعت (رسوله) بالابتداء. [4]

## 11.2 أشكال ظاهرة الحمل على المعنى عند الصيمري:

أولاً: تذكير المؤنث وتأنيث المذكر:

إن مبدأ (الأصل والفرع) من الأصول التي اتبعها النحاة القدامى فهم يرون أن رد الفرع إلى الأصل أولى من رد الأصل إلى الفرع، ولهذا فإن صورة تذكير المؤنث – وإن كانت خارجة عن القاعدة- إلا أنها مقبولة عندهم لأنها من قبيل رد الفرع إلى الأصل، إذ التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع. [5]

---

[1] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: ص351 -352.

[2] البجة ظاهرة قياس الحمل: ص225.

[3] المرجع نفسه: ص104 – 106.

[4] انظر: الصيمري، التبصرة: ص204.

[5] انظر: البجة، ظاهرة قياس الحمل: ص626.

ويرى الصيمري أن التذكير أغلب في كلام العرب في نحو هذا تقـول: هـذا التمر وهذا الشعير، وهذا البر، وهذا الحب، وهو جمـع تمـرةٍ وشـعيرةٍ، وحبـةٍ، وبرةٍ.[1]

وفي موضع آخر يذكر الصيمري أن أصل الأشياء كلها التذكير والدليل علـى ذلك: أنه يجوز أن يعبر عن كل شيء مذكراً كان أو مؤنثاً بقولنا: شـيء، وشـيء مذكر.

فعلمنا أن أصلها التذكير، ولأن المؤنث يخرج عن المذكر بعلامة، نحـو قـائم وقائمة وذاهب وذاهبة.[2]

ويذهب الصيمري إلى أن المؤنث والمذكر على ضـربين: حقيقـي، ولفظـي فالمؤنث الحقيقي: ما كان من الحيوان له فرج الإناث، والمذكر الحقيقي: ما كان من الحيوان له قُبلٌ الذكور.

فهذا الضرب من المذكر والمؤنث يعرف قياساً وسماعاً وطباعاً، كانـت فيـه علامة التأنيث أو لم تكن.[3]

وأما غير الحقيقي فإنه يجوز تذكير فعله إذا تقدم في الكلام والشعر جميعـاً ، يجوز أن تقول: هب الشمال وسكن الجنوب، وهما اسمان للريح مؤنثان إلا أن تأنيثه – كما يقول الصيمري – غير حقيقي، كما قال ا عز وجل:( فمن جاءه موعظةٌ من ربه فانتهى)[4]، فذكّر، لأن الموعظة والوعظ واحد، وليس تأنيثه حقيقياً.[5]

ويرى الصيمري أيضاً أن الجموع المكسرة إذا تقدم فعلها جاز التـذكير علـى تأويل الجمع كقولك: قام الرجال، وذهب النساء.

---

[1] الصيمري، التبصرة: ص626.

[2] المرجع نفسه: ص 613.

[3] الصمري، التبصرة: ص613.

[4] المرجع نفسه: ص 275.

[5] المرجع نفسه: ص 623.

قال ا   عز وجل: (وجاءهم البينات )[1] وقال عز وجل: (وقـال نـسوةٌ فـي المدينة)[2].

ويرى الزجاج أن ما يلد يصح في مؤنثة لفظ التذكير على قبح، قال في معاني القرآن: "وأما ما يعقل ويكون منه النسل والولادة، نحو امرأة، ورجل، وناقة وجمـل فيصح في مؤنثه لفظ التذكير، ولو قلت: قام جاريتك ، وقام ناقتك كان قبيحاً، وهـو جائز على قبحه لأن الناقة والجارية تدلان على التأنيث فاجتزئ بلفظهما على تأنيـث الفعل" [3].

قال عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنةٌ ودقَتْ ودقَها          ولا أرض َأبقل إبقالَها [4]

فذكّر (أبقل) وهو بعد (أرض) على تأويل المكان، قال ا   عز وجل: (إن البقر تشابه علينا) [5].

فمن ضم الهاء من (تشابه) فهو على التأنيث، لأن أصله (تتشابه) ثـم حـذف إحدى التائين، وهو فعل مضارع ومن فتحها فهو على التذكير، وهو فعل ماض، ولو أنّثه على هذا الوجه لقال: (تشابهت علينا).[6]

وفي موضع آخر يذهب الصيمري إلى ما وصف من المؤنث بصفة ليس فيها الهاء نحو: امرأة حائض، وطامثٌ، ومرضع، ويدلل على ذلك بقول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقتُ ومرضعاً          فألهيتُها عن ذي تمائم مغْيل[7]

---

[1] سورة آل عمران: الآية 86.

[2] سورة يوسف: الآية 30.

[3] انظر: الزجاج، معاني القرآن: ج1، ص99 – 100.

[4] من شواهد سيبويه، الكتاب: ج1، ص240.

[5] سورة البقرة: الآية 70

[6] انظر: الصيمري، التبصرة: ص625.

[7] البيت لامرئ القيس، انظر: الديوان، تحقيق محمد أبـي الفـضل إبـراهيم، دار المعـارف، 1958: ص12.

فقال: مرضعاً ولم يقل: مرضعة، وهي صفات مذكرة وصِف بهـا المؤنـث، وذلك أن الصفة تجري مجرى الفعل، فإذا لحقت الفعل علامةُ تأنيـث دل علـى أن الفاعل مؤنث وليس الفعل في نفسه مؤنثاً.

ومن جهة أخرى يرى الصيمري أنه يجوز أن يوصف المؤنث بالمـذكر كمـا يجوز أن يوصف المذكر بالمؤنث في قولنا: رجل علاّمة، ونـسابة، وداهيـة كمـا يستوي وصف المذكر والمؤنث في أشياء بالتأنيث كقولك: رجل ربعة، وامرأة ربعة، ورجل ملُولة وامرأة ملولة، وكذلك يستوي وصف المذكر والمؤنث فيما أريد به من النسب كقولك: حائض، وطامث، ودارع، وتارس، فهذا قياس المذكر والمؤنث عنـد النحويين.[1]

أما تأنيث المذكر وهو مما عده النحاة قبيحاً لأن فيه تُرد الأصول إلى الفروع، فإذا كانوا قد أنّثوا المذكر على المعنى، فتذكير المؤنث أسهل لأن حمل الفرع علـى الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع، وفي هذا يرى الصيمري أن المذكر، إذا ُأنث حمِل على تأويل الجماعة، فإذا قلت: قامـت الرجـال أردت: قامـت جماعـة الرجال.

وعلى هذا قوله عز وجل (كذبت قوم نوحٍ المرسلين)[2]، تقديره: كذبت جماعة قوم نوح.

وعلى أية حال فإن الأمثلة التي جاء بها الصيمري في مسألة تأنيـث المـذكر قليلة ومقتضبة لأنه يوافق من سبقه من النحاة الذين يعتبـرون رد الأصـول إلـى الفروع أمراً قبيحاً[3].

ثانياً: التعبير عن الجمع بلفظ الواحد:

أورد الصيمري في تعليلاته ألفاظاً تدل على الواحد وتستعمل للجماعة أيـضاً مثل (رهط) والرهط: يقع على ما دون العشرة، ورهط ثلاثي فلا يجمع عليه، فكأنهم

---

[1] انظر: امرؤ القيس، الديوان،: ص 630 – 631.

[2] سورة الشعراء: الآية 105.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 623 – 624.

حين قالوا: أراهط جمعوا أرهطاً في معنى رهط وإن لم يستعمل وليس أرهط بجمع رهط إذ لو كان كذلك لم يكن شاذاً قال سعد بن مالك:

يا بؤس للحربِ التي وضعتْ أراهطَ فاستراحوا [1]

ورهط مفرد يقصد به الجمع.

وزعم أكثر النحويين أن أراهط جمع رهط على خلاف القياس [2]، كما جـاء لفظ (ثوب) مفرد ويقصد به (اللباس) وجاء في اللسان: والثوب: اللباس [3].

وفي موضع آخر من التبصرة في باب جمع التكسير يقول الـصيمري:" وقـد جاء فُعلٌ على فُعلٍ نحو فُلْكٍ في الواحد، وفُلْكٍ في الجمع قال ا عز وجل:(في الفُلْكِ المشحون) [4].

فهذا واحد، وقال عز وجل: (حتى إذا كنتم في الفُلْكِ وجرين بهـم)[5]، وهـذا جمع" [6]، ويكمل الصيمري بقوله: وقد جاء فُعلٌ على فِعلان.

نحو: حشّ وحِشّان، والحش أو الحش: البستان، والحش أيضاً: المتوضأ، قـال ابن منظور في اللسان إن الحش: المتوضأ، سمي بذلك لأنهم كـانوا يـذهبون عنـد قضاء الحاجة إلى البساتين وقيل: إلى النخل يتغوطون فيها، على نحو تسميتهم الفاء عذرة... والحش والحش: جماعة النخل. [7]

وأما ما كان من الأجناس في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فإن واحده بلفظ جميعه، هكذا يقول الصيمري، نحو: حلْفَاء للواحدة والجمع.

---

[1] البيت من شواهد سيبويه، الكتاب: ج1، ص325.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 642.

[3] المرجع نفسه، ص642.

[4] سورة يس: الآية 41.

[5] سورة يوسف: الآية 22

[6] الصيمري، التبصرة: ص646 – 647.

[7] ابن منظور، اللسان، (حشش)، وانظر: الصيمري، التبصرة: ص 647.

وطَرقَاء للواحدة والجمع، وكذلك: بهمى للواحدة والجمع وهي نَبتٌ[1]، وقالوا: حلْفَاء للجميع، وحلْفَاء واحدة، وطَرقَاء مثله، يقول ابن السراج في الأصول: "وهذا عندي إنما يستعمل فيها ليحقر الواحد منه"[2]، ولم أقف في تبصرة الصيمري على ألفاظ أوردها تعبر عن الجمع بلفظ الواحد غير ما ذكرت.

ثالثاً: مراعاة المعنى في الألفاظ المبهمة:

وهذه الألفاظ يجوز الحمل مرة على لفظها وأخرى على معناها [3] ومنها:

1- تكرار اللفظ للتوكيد:

يذهب الصيمري إلى أن التوكيد تابع للمؤكد في إعرابه وهو في الكلام على ضربين:

أحدهما: تمكين المعنى في النفس، والآخر: لإزالة الغلط، ومنه – كما يقول الصيمري – قول الشاعر:

ألا يا اسلَمي ثم اسلَمي ثُمتَ اسلَمي

ثلاثَ تحياتٍ وإن لم تَكلمِ [4]

وأما التوكيد لإزالة الغلط فكقولك: جاءني إخوتك كلهم لأنه يجوز أن تقول: جاءني أخوتُك، فيتَوهم أنه جاءك بعضهم، فإذا قلت: كلهم، فقد أزلت وجه الشك.

وكذلك التكرير في الأذان.

إذا قلت: ا أكبر ا أكبر – يحتمل أن يكون لتمكين المعنى في النفس ويحتمل أن يكون لإزالة الغلط عمن سمع (ا أكبر) فتوهم أن إنساناً كبر من غير أذان، فإذا تكرر فقد زال الشك.[5]

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 656.

[2] انظر: ابن السراج، الأصول: ج2، ص 469، وسيبويه، الكتاب: ج2، ص189.

[3] البجة، ظاهرة قياس الحمل: ص238.

[4] من الأبيات غير معروفة القائل، وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص539.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 163.

2- من:

ويذهب الصيمري إلى أن (من) حكمها في الصلة كحكم (الذي) و (التي) إلا أن (الذي) و(التي) يخَبر بهما عن كل شيء من الآدميين وغيرهم ، وأما (من) فإنها تقع على من يعقلُ خاصة، ولفْظُها مذكر، يستعمل في الواحـد والاثنـين والجمـع والمؤنث على لفظ واحد.[1]

يقول الصيمري: "فإذا وقَعتْ على الاثنين، والجماعة والمذكر والمؤنث، فـإن شئت حملت الكلام على لفظها فَوحدتَ، وإن شئت حملْتَـه علـى معناهـا فثنيـت، وجمعت وأنّثتَ تقول: مِن النساء من قام، على لفظ (من) وإن شئت: مِن النساء مـن قامت، على المعنى وكذلك: مِن الرجال من ذهب، على اللفظ ومـن ذهبـوا، علـى المعنى.[2]

ومن أمثلة ما حمِل على معناها أو على لفظها من القرآن والشعر، واستـشهد بهما الصيمري، قول ا عز وجل: (ومنهم من يستمع إليك) [3] على اللفظ، وقـال: (ومنهم من يستمعون إليك) [4]، على المعنى وقد قُرئ: (ومن يقْنُـت مـنكن )[5] بالتذكير على اللفظ و (من تقنت)[6]، بالتأنيث على المعنى، قال الفرزدق:

تَعش فإن عاهدتَني لا تَخُونُني نكُن مِثْلَ من يا ذئب يصطحبان [7]

فحمل (يصطحبان) على المعنى.

3- ما:

يذهب الصيمري إلى أن (ما) حكمها في الصلة كحكم (الذي) و (التي) وأن لفظ (ما) واحد مذكر، فإن شئت حملت الكلام على لفظه وإن شئت على معناه كقولـك:

---

(1) انظر: الصيمري، التبصرة: ص 520.

(2) الصيمري، التبصرة: ص 521.

(3) سورة محمد: الآية 16.

(4) سورة يونس: الآية 42.

(5) سورة الأحزاب: الآية 31.

(6) وهي قراءة الجمهور.

(7) الفرزدق، الديوان: ص87، وانظر: الصيمري، التبصرة: ص 521.

من الدواب ما ركبتُه، ومن الثياب ما لبسته، على اللفظ، وإن شئت: ما ركبتُها، وما لبستُها، على المعنى، كأنك قلت: من الدواب دواب ركبتُهـا ومـن الثيـاب ثيـاب لبستُها.(1)

4- أي:

يذهب الصيمري إلى أن (أي) حكمها في الصلة كحكـم (الـذي) و (التـي)، ويتحدث عن (أي) مجتمعة مع (من) و (ما) ويرى أنـه لا يوصـف بهـن لأنهـن موضوعات وضع الأجناس المبهمة في أول أحوالها، ولا يوصفْن أيضاً للعلة التـي امتنعت صفة (الذي) من أجلها، وإنما احتيج إليهن في الكلام ليخْبر بهن عن معنـى الجمل. (2)

5- ذا:

و(ذا) من الألفاظ التي جاء بها الصيمري وقال إنها تعتمد علـى اللفـظ مـرة وعلى المعنى مرة أخرى، يقول سيبويه: "وأما (ذا) فلا تكون بمعنى (الـذي) إلا إذا كان معها (ما) التي للاستفهام"(3)، ويرى الصيمري أنها تأتي على ضربين: أحدهما: ذا بمعنى الذي، وتحتاج إلى صلة كقولك: ماذا أردت؟ وماذا صنعت؟، والتقدير: أي شيء الذي أردته؟ وأي شيء الذي صنعته؟، فجواب هذا يقع بالرفع كقولك: خير وما أشبه ذلك وعلى هذا قوله عز وجل: (ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين)(4)، كأنه قيل: أي شيء الذي أنزل ربكم ؟(5).

وأما الضرب الآخر – كما يقول الصيمري – فأن تكون (ما) مع (ذا) بمنزلـة اسم واحد، ولا تكون موصولة ويكون جوابها منصوباً كقولك: ماذا صنعت؟ معنـاه: أي شيء صنعت؟ فجوابه أن تقول: خيراً بالنصب، كأنك قلت: صنعتُ خيراً، وفـي

---

(1) انظر: الصيمري، التبصرة: ص 522.

(2) انظر: المرجع نفسه: ص 518 و 520.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ج1، ص 405.

(4) سورة النحل: الآية 24.

(5) انظر: الصيمري، التبصرة: ص518.

القرآن: (ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً)[1]، على هذا التقدير، وقُرئ (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفوَ) [2]، بنصب العفو ورفعه[3]، فمن رفع جعل (ذا) بمعنى الذي ومن نصب (العفو) جعل (ما) و(ذا) بمنزلة اسم واحد [4].

**4) التوهم أو القياس الخاطئ:**

معنى التوهم لغة: توهم الشيء: تخيله وتمثّله كان في الوجود أم لم يكن... وتوهمت أي ظننت [5]، والتوهم ركيزة هامة من ركائز العلة عند الصيمري وهو عمل ذهني ينتج ظواهر لغوية منحرفة أو خارجة عن سنن نظائرها، لأنه عمل قائم على توهم أوجه شبه غير موجودة في الحقيقة بين المقيس والمقيس عليه، وهذه حال نفسية قد تعتري المتكلم ولو بشكل نادر حين يستغرق فيما هو فيه، فحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه، فيتوهم أنه يستعمل تركيباً، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله.[6]

ويقابل التوهم الموجود في تراثنا اللغوي مصطلح القياس الخاطئ الذي أقره علماء اللغة الغربيون، الذين بحثوا في ظاهرة التوهم أو القياس الخاطئ، وأشاروا إلى أن القياس الخاطئ معروف منذ زمن طويل إلا إنه لم يحظَ بالاهتمام الكافي، إذ نُظِر إليه على أساس أنه تراكيب فاسدة أو شاذة، هذه التراكيب وجدت بشكل رئيس في فترة لم تعد المعاني الصحيحة والبنى الإنشائية مفهومة.[7]

---

[1] سورة النحل: الآية 30.

[2] سورة البقرة: الآية 219.

[3] النصب قراءة الجمهور، والرفع قراءة أبي عمرو ووافقه اليزيدي، وروي الرفع عن أبي كثير أيضاً، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ص182.

[4] انظر: الصيمري، التبصرة: ص520.

[5] ابن منظور، اللسان، (وهم).

[6] انظر: الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي: ص 118 – 119.

[7] انظر: زكريا، ميشال، 1981م، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعة للدراسات، بيروت، ص224.

إن فكرة القياس لدى المحدثين من علماء اللغة لا تعدو أن تكون عملية عقلية يقوم بها كل منّا كلما أعوزته كلمة أو صيغة، وهذا القياس هو ما يعرف باسم القياس اللغوي لا النحوي الذي يقوم النحاة بوضع أسسه وضبط معاييره، وفق قواعد معينة ليتشكل فيما بعد علم النحو، وهذه الفكرة تتفق مع تعريف فندريس للقياس بقوله: "يطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف"[1].

أما العالم اللغوي دي سوسير (1857-1912) الذي يعد من أسبق العلماء المحدثين في معالجة قضايا علم اللغة الحديث، وهو لا يعترف بوجود ظاهرة القياس الخاطئ لأنه يعد الخروج عن القياس حرية تمارسها كل لغة.[2]

ومن المهم التفريق بين التوهم والغلط وفي ذلك يقول الكفوي: "وليس المراد بالتوهم الغلط، بل المراد العطف على المعنى أي: جوز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى المعطوف عليه فعطف ملاحظاً له وهو مقصد صواب".[3]

ويقول السيوطي في المزهر:" ومن سنن العرب التوهم والإيهام ، وهو أن يتوهم أحدهم شيئاً ، ثم يجعل ذلك كالحق ، منه قولهم: وقفتُ بالربع أسأله ، وهو أكمل عقلاً من أن يسأل رسماً ، يعلم أنه لا يسمع لا يعقِل ، لكنه تفجع لما رأى السكْن رحلوا وتوهم أنه يسأل الربع أين انْتَأوا ، وذلك كثير في أشعارهم.[4]

إذن فالتوهم وجد منذ بداية الكلام وقبل التقعيد ، وهو شيء طبيعي لا ينتقص ممن وقع فيه ولا ينتقص من اللغة التي وقع فيها، فاللغة انعكاس لصاحبها الذي قد يتوهم أحياناً بعض الأمور مما يوقعه في القياس الخاطئ، إذ إن اعتماد المتكلم على ذاكرته في الإبداع والتجديد قد يجره إلى الانحراف عن القاعدة، لكن ذلك لا يعني انحرافاً للسليقة عن قانونها النفسي.

---

(1) انظر: فندريس، اللغة، ص205.

(2) انظر: زكريا، الألسنية، ص224.

(3) الكفوي، الكليات: ج5، ص 174- 175.

(4) السيوطي، المزهر: ج1، ص 336.

والنحاة في إشاراتهم إلى هذه الظاهرة واستخداماتهم لها كركيزة في التعليل إنما كانوا يفسرون بها ظواهر لغوية لم تندرج تحت أبوابها النحوية.[1]

وقد فسر الصيمري كثيراً من المسائل، وكان يورد علة القياس في المسائل التي تجيء على القياس، فإن خالفته ذكر ذلك صراحة، ففي باب (من أبنية المصادر) يعقد فصلاً يقول فيه: "وما كان على (فَعِل) فإن الباب في مصدره أن يجيء على (فَعل) نحو: بلعتُ الشيء بلْعاً، وجرعته جرعاً، وشَربتُ شَرباً، وقد جاء منه على غير القياس نحو: علمت الشيء عِلْماً وحفظت حِفظاً ".[2]

وفي مواضع أخرى من تبصرته نجد الصيمري ينسب الرأي إلى أصحابه في المسائل الخلافية التي خالفت القياس فيقول مثلاً: "وغير سيبويه يذهب إلى أنهما مصدران خالفا قياس هذا الباب" [3].

ويقول أيضاً: "وقد سمع من العرب إعلال هذه الأحرف على ما يوجبه القياس إلا استحوذ، وأغيلت، واستروح" يعني أعلّوا هذه الأحرف على ما يوجبه القياس.

وفي باب (حكم أواخر الكلم في التقاء الساكنين) يذهب الصيمري إلى أن التنوين إذا لقيه ساكن فأصله أن يحرك لالتقاء الساكنين لأن الحركة فيه لا تستثقل كقولك: زيد القائم.

وعمرو الذاهب، فيحرك التنوين لالتقاء الساكنين إلا إن العرب حذفته من كل اسمٍ علمٍ وصفْتَه بابن، وأضفتَ الابن إلى اسم الأب.

قال الفرزدق:

ما زلت أفتح أبواباً وأُغلقها حتى أتيتُ أبا عمرو بن عمار [4]

وكان القياس أن يحرك التنوين.

---

[1] انظر: فليفل، محمد عبدو، التوهم أو القياس الخاطئ: ص145

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 761.

[3] انظر: المرجع نفسه: ص 771.

[4] الفرزدق، الديوان: ص382.

واختلفوا في علة الحذف: فمذهب سيبويه أنه حذف لاجتماع الساكنين مع كثرته في الكلام، ومذهب يونس أنه حذف لاجتماع الساكنين فقط، وقال أبو عمرو بن العلاء: إنه حذِفَ لكثرته في الكلام فقط.[1]

5) العدول:

ذكر ابن منظور في اللسان أن ابن الأعرابي قال: العدل: الاستقامة، والعدل: أن تعدل الشيء عن وجهه، وعدل عنه يعدل عدولاً: إذا مال كأنه يميل من الواحد إلى الآخر وتعديل الشيء: تقويمه، وقيل العدل: تقويمك الشيء بالشيء من غير جنسه حتى تجعله له مِثْلاً. [2]

وفي الخصائص قال ابن جني: "اعلم أن هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته، وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان ، فيخِفا على اللسان.[3]

ويفسر ابن جني حديثه بأمثلة فيقول: "وذلك نحو الحيوان، ألا ترى أنه عند الجماعة – إلا أبا عثمان – مِن مضاعف الياء، وأن أصله: حييان، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو، وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء، ولكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها ياء، نحو: دينار وقيراط وديماس وديباج (فيمن قال: دماميس ودبابيج) كان اجتماع حرفي العِلة مثلين أثقل عليهم" [4].

وفي المزهر يذكر السيوطي كلاماً عن المعدول عن العدد أن أبا عبيد صاحب الغريب المصنف قال: لم يسمع أكثر من ُأحاد وثُناء وثُلاث ورباع إلا في قول الكميت:

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 726 – 727.

[2] ابن منظور، اللسان، مادة (عدل).

[3] ابن جني، الخصائص: ج2، ص 262.

[4] المرجع نفسه، ج2، ص 262.

ولم يستَريثوك إلا رميتَ

فوق الرجال خصالاً عشَارا[1]

قال الفارابي والجوهري: العرب تقول: هو يسقي نخله الثاث، لا يستعمل الثلث إلا في هذا الموضع، وفي نوادر أبي زيد قالوا: هـم العـشير إلـى الـسديس، ولا يقولون: خميساً ولا ربيعاً ولا ثليثاً، وقالوا: لك عشير المال وتسيعه إلى سديسه ولم يعرفوا سوى ذلك [2].

وفي الغريب المصنف: يقال: عشير وثمين وخميس ونصيف ، وثليث ، يريد: العشْر والثمن والنصف والخُمس والثلث، وقال أبو زيد: العشير والتـسيع والثمـين والسبيع والسديس ولم يعرفوا سوى ذلك.[3]

ولم يغفل صاحب التبصرة عن ذكر المعدول الذي عقد له باباً سـماه (بـاب المعدول) فكانت علة العدل من أهم الركائز النحوية عنده، ويعلل ذلك أن المعـدول على خمسة أضرب:

أحدها: ما كان معدولاً عن اسم معرفة إلى مثال فُعل، نحو عمر وزفَر وقُـثَم وخُبث فهذا معدول عن عامر، وزافر، وقاثم، وخبيث، لا ينصرف في المعرفة للعدل والتعريف.

ويذكر أن الضرب الثاني من المعدول: ما كان معدولاً من الأعداد عن واحـد إلى ُأحاد ومن اثنين إلى ثُناء وعن ثلاثة إلى ثُلاث و كذلك إلى العـشرة، ويفـسر الصيمري ذلك أن في كل واحد منها لغتان: فُعال ومفْعل، يقال: ُأحاد وموحد، وثُناء ومثنى وثُلاث ومثْلث ورباع ومربع، وكذلك إلى عشار ومعشَر، ولا ينصرف فـي معرفة ولا نكرة للعدل والصفة قال ا عز وجل: (أُولـي أجنحـة مثنـى وثـلاث ورباع)[4]، وقال ساعدة بن جؤية:

---

[1] البيت للكميت، وهو من شواهد السيوطي في المزهر: ج2، ص110.

[2] السيوطي، المزهر: ج2، ص 110.

[3] السيوطي، المزهر: ج2، ص 110.

[4] سورة فاطر: الآية 1.

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه

ذئاب تَبغّى الناس مثْنى وموحد [1].

فوصف ذئاباً وهي نكرة بمثنى وموحد.

ويعلل الصيمري الفرق بين مثنى واثنين، وثُلاث وثلاثة، وكذلك جميع الأعداد المعدولة عن الأصل بقوله: أن في هذا العدل زيادة معنى ليست في الأصل، وذلـك أنك إذا قلت: جاءني قوم مثنى أو أُحاد أو ثُلاث أو عشار، فإنما تريد: أنهم جـاؤوك واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة.

ولم يقف الصيمري عند هذا التفسير بل يردف قائلاً أن ليس هذا المعنى فـي الأصل لأنك إذا قلت: جاءني قوم ثلاثة أو قوم عشرة، فقد حصرت عدة القوم بذلك: ثلاثة وعشرة.

أما إذا قلت: جاؤوني رباع وثُناء فلم تحصر عدتهم وإنما تريد: أنهم جـاؤوك أربعة أربعة، أو اثنين اثنين سواء كثُر عددهم أو قلّ في هذا الباب. [2]

والضرب الثالث من المعدول: هو المعدول عن طريقة الجمع نحو: جمع، وكُتَع في التوكيد، وهما جمع جمعاء وكَتْعاء، وباب فَعلاء وأفْعلَ في الجمع أن يكون على فُعل ساكنة العين، نحو: أحمر وحمراء وحمر، وأشْهب و شَهباء وشُهب، وكان حق جمعاء وكَتْعاء، وأجمع وأكْتَع، أن يكون جمعه على فُعل نحو: جمع وكُتْـع سـاكنة الحرف الثاني على قياس حمر وشُهب وصفْر، فلما عدِلا عن جمع وكُتْع بالإسـكان، إلى جمع وكُتَع بتحريك الثاني اجتمع فيهما علتان: العـدل عـن طريقـة الجمـع، والتعريف فلم ينصرف. [3]

وهذا هو رأي الصيمري وهو أيضاً رأي الأخفـش والفارسـي والـسيرافي، واختاره أيضاً ابن عصفور، وكلام الصيمري هـذا موجـود بنـصه فـي شـرح السيرافي. [4]

---

[1] الهذليين، ديوان الهذليين: ص1166.

[2] انظر: المرجع نفسه: ص 560 – 561.

[3] انظر: المرجع نفسه: ص 561.

[4] انظر: شرح السيرافي: ج4، ص 338.

والضرب الرابع من المعدول عند الصيمري هو: ما عدل عن الألف واللام وذلك نحو: (سحر) و (أُخَر)، أما سحر فكان الأصل أن يستَعمل بالألف واللام فيقال: جئته عند السحر، ولقيته في السحر فلما حذفت الألف واللام ثَقُلَ لتَضمنه معنى ما حذف منه وهو معرفة، لأنك تعني به سحر يومك، وبذلك اجتمعت فيه علتان هما: العدل عن الألف واللام والتعريف ولذلك لم ينصرف، فإن نكرته صرفته، تقول: لقيته سحراً وسحراً آخر ولا يجر ولا يرفع أيضاً. [1]

وأما (أُخَر): فهو معدول عن الألف واللام وكان الأصل أن يقال: الأُخر بالألف واللام، قال الله عز وجل (إنها لإحدى الكُبر). [2]

ولا تُصرف (أُخر) للعدل والصفة وهي نكرة،قال الله عز وجل: (وأُخر متشابهات). [3]

والضرب الخامس من المعدول عند الصيمري: هو ما عدل إلى مثال (فَعال) وهو على أربعة أوجه:

أولها: ما عِدِل للتسمية نحو: حذَامِ وقَطَامِ.

وثانيها: ما عِدِل لأمر نحو: حذَار أي: احذر.

وثالثها: ما عِدِل للمصدر نحو: فَجار بمعنى الفَجرة كما قال النابغة الذبياني:

إنّا اقْتَسمنْا خُطتَينا بيننا ... فحملتُ برةَ واحتَملْتَ فَجارِ [4].

أي: احتملتَ الفَجرة.

ورابعها: ما عِدِل بمعنى الصفة، كقولك للمنية: حلاقِ بمعنى الحالقة ، لأنها تحلق كل شيء، قال عِدِي بن زيد:

ما أُرجي بالعيش بعد نَدامى

قد أُراهم سقُوا بكاس حلاقِ [5]

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب: ج2، ص 14 – 15.

[2] سورة المدثر: الآية 35.

[3] سورة آل عمران: الآية 7، وانظر: الصيمري، التبصرة: ص562 – 563.

[4] النابغة، الديوان: ص 98، وانظر: الصيمري، التبصرة: ص 564.

[5] البيت لعدي بن زيد، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: ج2، ص38.

أي: بكاس المنية.

وكذلك ما عدِل في النداء من المؤنث، كقولك: يا خباثِ، ويا لكاعِ معدولة عن خبيثة ولكعاء، وجميع هذا مبني على الكسر. [1]

فإن سميت بشيء منه امرأة فإن بني تميم يجرونه مجـرى مـا لا ينـصرف ويعربونه فيقولون: هذه حذام ورأيتُ حذام، ومررتُ بحذامِ.

وأما أهل الحجاز فيتركونه على حاله قبل التسمية ولا يعربونه فيقولون: هـذه حذامِ ورأيت حذامِ ، ومررت بحذامِ، قال النابغة الذبياني:

أتاركةٌ تُدلّلها قطامِ

وضِنا بالتحية والسلامِ [2]

فلم يعرب (قطامِ) على اللغة الحجازية.

6) العوض:

ذكر ابن منظور أن العوض البدل،[3] وقال السيوطي في المزهر:" ومن سـنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمـر، نحـو: فَضرب الرقاب، والفاعل مقام المصدر نحـو: لـيس لوقعهـا كاذبـة، أي تكـذيب والمفعول مقام المصدر نحو: بأيكم المفتون، أي الفتنة، والمفعول مقام الفاعل نحـو: حجاباً مستورا أي: ساتراً "[4].

أما بن جني فيعقد باباً يسمه: (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف) يقول: "أعلم أن الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر عوضاً منه على ضربين: أحدهما: أصلي، والآخر: زائد.

فأما ما حذفت فاؤه وجيء بزائد عوضاً منه فباب فِعلة في المصادر نحو: عِدة وزنَة وشِية وجِهة، والأصل: وِعدة ووزنَة ووشْية ووجهة، فحذفت الفاء لما ذُكر في

---

[1] انظر الصيمري، التبصرة: ص 564 -565، وانظر الـسيرافي، شـرح الـسيرافي: ج4، ص417.

[2] النابغة، الديوان: ص185، وانظر: الصيمري، التبصرة: ص 565.

[3] ابن منظور، اللسان، مادة (عوض).

[4] السيوطي، المزهر: ج1، ص 337 – 338.

تصريف ذلك، وجعلت التاء بدلاً من الفاء، ومما يدل على أن أصله ذلك قوله تعالى: (ولكُل وجِهةٌ هو مولّيها) [1]، ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضاً منهـا قـولهم: سيد وميت وهين، ولين، قال الراجز:

هينون لينون أيسار ذوو يسرٍ

سواس مكرمةٍ أبناء أيسار[2]

وأصلها: فيعل: سيد وميت وهين ولين، حذفت عينها وجعلت ياء فَيعِل عوضاً منها[3].

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضاً منها فكثير- كما يقول ابن جنـي - ومنه باب سنة، ومائة، ورئة، وفِئة، وعِضة، وضِعة، فهذا ونحوه مما حذفت لامـه وعوض منها تاء التأنيث، ألا تراها كيف تُعاقِب اللام في نحو: برة وبرا، وثُبة وثبا.

وحكى أبو الحسن عنهم: رأيت مِئْيا بوزن مِعيا، فلما حذفوا قالوا: مائة [4].

ويذهب الصيمري إلى أنه يجوز دخول (أن) المخفّفة على الأفعال ويعوض من دخولها على الفعل (لا) أو السين أو سوف أو قد، وبشيء من التفصيل والتعليل يرى الصيمري أن (أن) المخفّفة عندما تدخل على الأفعال، فلا بد حينئذٍ من أن يعـوض من دخولها على الفعل أحد أربعة أحرف وهي: (لا) في النفي و (السين) و (سوف) و (قد) في الإيجاب كقولك: لا يقوم زيد، وعلمت أن سوف تكرم زيـداً وأيقنـتُ أن ستذهب وظننت أن قد قام زيد بتقدير: علمت أنك لا تقوم، وعلمت أنك سوف تكرم زيداً وأيقنتُ أنّك ستذهب، وظننتُ أنّه قد قام زيد، قال ا تعالى: (علم أن سـيكون منكم مرضى)، وقال تعالى: (لئلا يعلم أهلُ الكتاب ألا يقدرون على شيء) وذكـروا أنها في مصحف أُبي (أنهم لا يقدرون)، وقال: (أفلا يرون ألا يرجع إلـيهم قـولاً)، أي: أنه لا يرجع إليهم قولاً [5]، ويذهب الصيمري أيضاً أن التعويض مـن حـذف

---

[1] سورة البقرة: الآية 148، وانظر ابن جني، الخصائص: ج2، ص 73.

[2] البيت بلا نسبة، وهو في السيوطي، الأشباه والنظائر: ج1، ص265.

[3] ابن جني، الخصائص: ج2، ص 76 – 77.

[4] المرجع نفسه: ج2، ص 82.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص462 – 463.

النون من (أن) المخفّفة من الثقيلة بأن جعلوا الفعل المنصرف لا يباشرها كقولـك: علمت أن زيد قائم بتقدير: علمت أنه زيد قائم.

وقال تعالى: (وآخر دعواهم أن الحمد رب العالمين)، والتقدير: أنه الحمـد .

وقال الأعشى:

فِتية كسيف الهند قد علموا

أن هالك كل من يحفى وينتعلُ[1]

التقدير: أنه هالك.

وفي باب النداء يرى الصيمري نداء اسم ا عز وجل وحذف (يـا) والإتيـان بالميم المشددة عوضاً عنها يأتي على وجهين:

أحدهما: أن تدخل عليه (يا) فتقول: يا أ ُ اغفر لي، وإنما جاز أن تليه (يا) مع امتناع دخولها على ما فيه الألف واللام، لأن الألف واللام لا يفارقان هـذا الاسـم، فصار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، وجرى معها مجرى الأسماء الأعـلام، لأنهـا عِوض من ذهاب همزة (إله).

والوجه الآخر: أن تحذف (يا) وتزيد في آخر الاسم ميماً مشددة، وتبنيه علـى الفتح فيكون عوضاً من (يا)، تقول: اللهم اغفر لي، هذا مذهب البصريين.[2]

7) طول الكلام:

إن طول الكلام من مرتكزات العلة النحوية التي أولاها النحويون اهتمامهم، إذ كان دافعاً إلى التخفيف منه بالحذف، فالعرب يكرهون الإطالة ويميلون إلى الإيجـاز وما الداعي إلى الإسهاب والإطالة إذا كان في الإيجاز وقصر الكلام تمام المعنـى؟، ومن المسائل التي علل فيها الحذف بسبب طول الكلام حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا مثل: (لولا زيد لعاقبتك) تريد: لولا زيد موجود أو حاضر، وإنما ألزموا هـذا الخبر الحذف لطول الكلام بجواب لولا ومثله حذف الخبر فـي قـولهم: لعمـر ا

---

[1] الأعشى، ميمون بن قيس، 1992، الديوان، ط1، شرح يوسف فرحات، دار الجيل، بيروت: ص45.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 345 -346، وانظر: ضيف، المدارس النحوية، ص49.

لأفعلن، ولأيمن ا لأذهبن، تريد: لعمر ا المقسم به، وكذلك لأيمن ا المحلـوف به.[1]

ويكثر الارتكاز على هذه العلة في الحديث عن الحذف ، كحذف صدر صـلة الموصول إذ يورد الصيمري أمثلة كثيرة في هذه المسألة أذكر بعضاً منها وجـزءاً من كلامه حولها لعله يساعدنا في توضيح حذف صدر صلة الموصول.

يقول الصيمري:" ويجوز أن تقول: اللذان سير بزيدٍ فرسخان يومان، فتحـذف ضمير المفعول لطول الصلة، كما تحذف في قولك: الذي ضربت زيد، تريد: الـذي ضربته زيد[2].

وفي موضع آخر يذكر الصيمري آراء مختلفة في إعراب (بعوضة) في الآية الكريمة: (مثلاً ما بعوضةٌ) برفع (بعوضة) بتقدير: مثلاً الذي هو بعوضة، والأجود – كما يقول الصيمري – في هذا نصب (بعوضةً) على زيادة ما [3].

وفي قراءة (بعوضة) بالرفع ، ذكر أبو حيان في البحر المحيط وجهـين مـن الإعراب بيد أنه قال: وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيـث لـم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير (مثلاً الذي هو بعوضة) لطول الصلة.

وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك غير أي من الموصولات وعلى مـذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة.[4]

ويذهب الصيمري إلى أن من النحويين من يحذف ضمير المفعول من الـصلة كما كان محذوفاً من الفعل فيقول: الضارب أنا والضاربي زيد.

---

[1] انظر: ابن الشجري، الأمالي، المجلس التاسع والثلاثـون، ج2، ص62، وانظـر المبـرد، المقتضب: ج3، ص 64.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص529.

[3] المرجع نفسه: ص 524.

[4] انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج1، ص 123، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابـه: ج1، ص71.

والألف واللام في الاسمين عند هؤلاء – يعني النحويين – لزيد، وحذفوا الضمير العائد إلى الألف واللام: لطول الاسم، ويعلل الصيمري سبب ذلك الحذف أن الجملتين عندهم بمنزلة شيء واحد، فاجتمع سببان يطالبان بالحذف:

أحدهما: طوال الاسم.

والآخر: أنه كان في الفعل محذوفاً فأُجري حذفه من الاسم مجرى حذفه من الفعل.[1]

وهكذا نجد شيخنا الصيمري قد انتهج النهج البصري في تعليلاته التي جاءت واضحة بعيدة عن التكلّف والتعقيد، وقريبة إلى روح اللغة.

والصيمري لم يشر إلى علة باسمها في أغلب المواضع ، على الرغم من أنه من نحاة القرن الرابع الهجري، إلا أنه لم يتوغّل في العلل الجدلية المعروفة في الفلسفة والمنطق ومن ذلك مخالفته لآراء كثير من العلماء، كأبي العباس المبرد الذي أورده في المقتضب وذكر فيه مواضع (قد) ولم يذكرها بمعنى (هل)، في حين يورد الصيمري في تبصرته أن (هل) تكون بمعنى (قد) كما قال ا  عز وجل: (هلْ أتى على الإنسان حين من الدهر)[2]، أي: قد أتى.[3]

وهكذا كان أسلوب الصيمري في القياس والعلة على امتداد التبصرة واضحاً وسهلاً  إذ اعتمد على ذوق العرب وفطرتهم، ولجأ إلى الخفّة هرباً من الثقل والقبح الذي تنفر منه الأذواق العربية السليمة.

8) أمن اللبس:

اللبس: اختلاط الأمر، ولَبس عليه الأمر، يلبسه لبساً إذا خَلَطَه عليه حتى لا يعرف جهته، والتبس عليه الأمر: أي اختلط واشتْبه[4].

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 532 – 533.

[2] سورة الإنسان: الآية 1.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص467.

[4] ابن منظور، اللسان، ماده (لبس).

يقوم أمن اللبس على مقصد مهم من مقاصد اللغة وهو الإفادة، فتحقيق أمـن اللبس أهم ما تحرص عليه اللغة، لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب بين الناس.

وقد لجأ الصيمري كما لجأ النحاة من قبله إلى التعليل بأمن اللبس لتبقى اللغـة واضحة لا تتداخل فيها المعاني والوظائف وتلتبس أو تشتبه على مستعمليها كوسيلة للاتصال والتواصل.

وفي باب حكم أواخر الكَلِم في التقاء الساكنين، يقول الصيمري: "وأما ما فـي الأفعال فنحو: غزا يغزو، ورمى يرمي، ونهى ينهى، تحذفها لالتقاء الساكنين فتقول: غزا الرجل، ويغزو القوم، ويرمي ابنك، وينهى الناهي، ويدعو الداعي، فإن كان في آخر الفعل الواو التي تكون ضمير الجماعة، وما قبلها فتحة لم تحـذفها وحركتهـا بالضم كقولك: اخْشَوا الرجل، وانْهوا القوم. وكذلك ياء المؤنث – إذا انفتح ما قبلهـا – نحو: اخْشَي الرجل، وانْهي القوم لأنك لو حـذفت اليـاء والـواو فـي هـذين الموضوعين لالتبس فعل الجماعة بفعل الواحد بعد الحذف، وفعـل المؤنـث بفعـل المذكر لأن ما قبل الياء والواو ليس منهما" (1).

وعن التقاء الساكنين يرى الصيمري أنه لا بد من التحريك لأمن اللبس ويـأتي التحريك إما بالضم أو الفتح أو بالكسر، يقول الصيمري: "فالفتح والضم يدخلان على الفعل للإعراب فلو جعلت حركة التقاء الساكنين الضم أو الفـتح لالتـبس المعـرب بالمبني فلم يبق إلا الكسر، فحركناه به، لئلا يتَوهم أنه حركة إعراب" (2).

وفي موضع آخر من التبصرة يذهب الصيمري إلى ما اختاره أهـل الحجـاز فيقول: "وإنما اختار أهل الحجاز الحكاية في الأسماء الأعلام ورفعوا ما سواها لأن أكثر ما يخْبر عن الناس بالأسماء الأعلام، فحكوا، لئلا يقدر أنهم ابتدأوا بالاسـتفهام عن اسم آخر غير هذا المذكور، وأما غير الأعلام فَرفع، لأنه لم يكثُر الإخبار بـه ككثرة الاسم العلم، فلم يخْشَوا لَبساً وأجروه على القياس" (3).

---

(1) الصيمري، التبصرة: ص 724.

(2) المرجع نفسه: ص725.

(3) انظر: الصيمري، التبصرة: ص475.

أمثلة كثيرة جاء بها الصيمري مبثوثة في ثنايا تبصرته ذكرت بعـضاً منهـا، كانت علة أمن اللبس وإزالة الشبهة هي الهدف والمبتغى، لتبقى اللغة سليمة واضحة المقاصد ولا تتداخل فيها المعاني والألفاظ على أهلها ومستعمليها.

## الفصل الثالث

## الأساليب النحوية عند الصيمري

### 1.3 أسلوب التعجب:

التعجب لغةً من العجب والعجب: إنكار ما يرد عليك لقلةِ اعتيـاده، وجمـع العجب: أعجاب، قال الزجاج: أصل العجب في اللغة، أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقِل مِثْلُه قال: قد عجبت من كذا، والعجب: النظر في شـيء غيـر مـألوف ولا معتاد.[1]

ويذهب الصيمري إلى أن معنى التعجب: ما خفي سببه وخرج عن نطاقه، وهو قولك: ما أحسن زيداً، وما أجملَ خالداً.[2]

فَـ (ما) عند سيبويه اسم غير موصول ، مرفوع بالابتداء و (أحـسن) فعـل ماض وفيه ضمير يرجع إلى (ما) و (زيد) مفعول (أحسن) وتقديره: شيء أحـسن زيداً أي حسنه وأصاره إلى الحسن، فلو قلنا: شيء أحسن زيداً لم يكن تعجبـاً، لأن (شيئاً) غير مبهم وإنما التعجب مما استبهم ولم يعرف سببه ألا ترى أنك لو قلـت: زيد أحسن عمراً لم يكن هذا تعجباً؟[3].

هذا وتبنى صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من فعل ثلاثي مجرد تـام، مثبـت متصرف، قابل للكثرة، غير مبني للمفعول ولا معبر عن فاعله بأفعـل فَعـلاء، ولا يبنيان اختياراً من اسم ولا من فعل رباعي كدحرج، ولا ثلاثي مزيد ( أفعل ) كـان أو غيره، ولا ناقص ككان وكاد، وأخواتهما، وعلّل بأنها بمجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث، فلا فائدة في التعجب بها. [4]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (عجب).

[2] الصيمري، التبصرة: ص 265.

[3] انظر: سيبويه، الكتاب: ج1، ص 37، 47، وانظـر: الـسيرافي، شـرح الـسيرافي: ج1، ص165، وابن يعيش، شرح المفصل: ج7، ص 149.

[4] السيوطي، همع الهوامع: ج3، ص 316

ويذهب الصيمري إلى أن فعل التعجب ينقل من الأفعال الثلاثية ولا ينقل مـن غيرها وهي ثلاثة أبنية: (فَعل) نحو ضرب، و (فَعِل) نحو عِلم، و (فَعل) نحو حسن، ولا ينقل إلا من فعل الفاعل كقولك: ما أضرب زيداً، وما أعلم خالداً ومـا أحـسن بكراً[1].

وإذا قلت: ما أعظم ا ، فتقديره: شيء أعظم ا وذلك الشيء عبـاده الـذين يعظّمونه ويعبدونه، ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو ا عز وجل، فيكـون لنفـسه عظيماً لا لشيء جعله عظيماً، ومثل هذا مستعمل في كلام العرب، كما قال الشاعر:

نفس عصامٍ سودت عصاما. [2]

وقد ذكر السيرافي أربعة أوجه لتفسير قولهم: ما أعظم ا ، أحدها مـا ذكـره الصيمري بأنه يجوز أن يكون ذلك الشيء هو ا عز وجل، وقد نقل السيوطي عن الصيمري هذا التفسير في همع الهوامع [3] والأشباه والنظائر.[4]

ويرى الصيمري أن قولك: ما أعطاه للدرهم، وما أولاه للجميل، فهو مـردود من الرباعي إلى أصله الثلاثي، وهو عطَا يعطُو، وولي يلي، ثم نقل (عطا) و (ولي) إلى التعجب، وكذلك: ما أفقر زيداً، هو مردود إلى (فَقُر) لأنه الأصل وعليه جـرى (فقير) مثل كَرم فهو كريم، وظَرف فهو ظريف.[5]

فإن أردت التعجب من فعل أكثر من الثلاثي وأوقعه عليه، فتقـول: مـا أشـد حمرةَ زيدٍ لأن فعله احمر واحمار، وهو أكثر من ثلاثة أحرف. [6]

ويذهب الصيمري إلى أن جميع ما بنيت منه فعل التعجب يجوز أن تبني منـه (أفعل به) كقولك: أحسن بزيد وأجملْ بعمرو، ومعناه: ما أحسن زيداً، ومـا أجمـل عمراً، إلا أن الفرق بينهما أنك إذا قلت: ما أحسن زيداً فأنت وحدك متعجـب، وإذا

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص266.

[2] الصيمري، التبصرة: ص 265.

[3] السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 195.

[4] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج4، ص 62.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص266.

[6] المرجع نفسه، ص266.

قلت: أحسن بزيد وأجمل بعمرو، فقد استدعيت غيرك إلى التعجب[1]، قال الله عز وجل: (أَسمِع بهم وَأبصِر). [2]

ويذكر الصيمري أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل.

وفي شرح الكافية لابن مالك: "قال الشيخ أبو علي الشاوبين: حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور والمتصور" [3].

ويصغر فعلُ التعجب – كما يقول الصيمري – لأنه لما منع من التصرف أشبه الاسم فتقول: ما أُحيسن زيداً، وما أُميلح عمراً، ويستشهد بقول الشاعر:

يا ما أُميلح غِزلاناً شَدن لنا

مِن هؤُلياءِ بين الضال والسمر[4]

وليس في تصغيره دليل على أنه اسم، ووجه تصغير هذا الفعل أنهم أرادوا أن يصغّروا الجنس، ولم يصلوا إلى المصدر الذي هو اسم الجنس، والفعل يدل على المصدر فصغّروه، وهم يريدون تصغير المصدر، وإذا كان هذا هكذا فليس في تصغيره دليل على أنه اسم. [5]

## 2.3 أُسلوب النداء:

النداء لغة: الدعاء.

---

(6) الصيمري، التبصرة: ص267.

(7) سورة مريم: الآية 38.

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ص113.

(2) ينسب البيت إلى شاعر يدعى كامل المنتقفي، وهو من شواهد ابن الشجري في الأمالي:ج 2، ص130.

(3) انظر: الصيمري، التبصرة: ص272- 273.

واصطلاحاً: الدعاء بحروف مخصوصة، وتكسر (نون) النداء وتُضم، وهمزته منقلبة عن (واو) كما هي في كساء ، ومذهب الجمهور أنها حروف وذهب بعـض النحاة إلى أنها أسماء أفعال. [1]

انطلق النحاة في درسهم لجملة النداء على وجه الخصوص ومن أسلوب النداء بشكل عام من وحي نظرية العامل، وقد تمثّل ذلك فـي تـصنيفهم النـداء ضـمن المنصوبات وإلحاق المنادى بالمفعول به، واعتبروا أن الأصل في المنادى النـصب والرفع فرع عليه، وتكلّفوا في تقدير فاعل محذوف لتكتمل لـديهم الجملـة الندائيـة بركني الإسناد، وكل ذلك التقعيد وجد من أجل تعليل النصب الذي لحق المنادى.

ويتشكل أسلوب النداء وطريقة إعرابه من أداة النداء بالإضافة إلى المنـادى، فأداة النداء (يا) أو أي أداة نداء أخرى، تعرب على أنها أداة نداء مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، والمنادى يعرب منادى مبنياً على النصب بفعل محـذوف والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا)، وهكذا جعل النحاة أسلوب النداء جملـة خبريـة تقريرية مؤلفة من (فعل وفاعل ومفعول به) والجدير بالذكر أن جملة النـداء جملـة إنشائية طلبية لا توصف بالصدق ولا بالكذب ولهذا لا يصح تصنيفها ضمن الجمـل الإخبارية.

ولم يغفل النحاة المحدثون عن النداء وأسلوبه ولفت انتباههم هذا التخـبط فـي الجملة الندائية، ووقفوا على آراء القدماء فيها ومنهم تمام حسان الذي يذهب إلى أنه يستقيم معنى النداء، وهو إنشائي مع تقدير الفعل لأن الكلام مع تقديره سيصبح خبراً والأوضح أنه من الجمل المعتمدة على الأدلة" [2]، وهذا عباس حسن الذي يشير إلى اعتبار النحاة لحرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب، برغم أنهـا قبـل النداء خبرية، فهي تتحول معه إلى إنشاء طلبي جملته فعلية. فالأصل في مثـل: يـا صالح هو: أنادي أو أدعو صالحاً... حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر، ونـاب عنهما حرف النداء وبقي المفعول به وصار منادى واجب الذكر -غالباً- وقيل: إن

---

[1] أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ج3، ص 117.

[2] حسان، مقالات في اللغة والأدب: ص179.

المحذوف هو الفعل وحده. وناب عنه حرف النداء واستتر الفاعل في حرف النداء.[1]

ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائية ، فالذي يعنينا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبي، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية، ولما كان حرف النداء نائباً عن العامل الأصلي المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التي يؤثر فيها نيابة عن ذلك العامل المحذوف، وأشهرها شبه الجملة كقول الشاعر:

يا دار بين النقا والحزن ما صنَعتْ يد النوى بالأُلى كانوا أهاليكِ [2]

وقال قائل: "يا هند، دعوةُ صب دائم دنِفٍ" فالمصدر (دعوة) متعلق بـالحرف (يا) النائب عن (أدعو)، والتقدير: أدعو هنداً دعوة صب.[3]

وعلى هذا لا يمكن أن تتساوى صيغة (أدعو زيداً) مع صيغة (يا زيد) فلكل من الجملتين تركيب مختلف ودلالة مختلفة وفي هذا السياق جاءت وجهة نظر مهدي المخزومي ومفادها: "أن النداء أسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص، وله دلالة خاصة يحس بها المتكلم والسامع، ولن يؤدى هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ، ولا بالاستعانة بغير أدوات النداء، يدل على هذا حذف الأداة من النداء وإقامة الفعل الذي قدروه مقامه، يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء، ويعود الكلام بعد التقدير وله طبيعة أخرى ودلالة أخرى، ويتحول الكلام به من كونه إنشاء إلى كونه خبراً " [4].

وبعد هذه المقدمة التي ذكرت فيها بعض آراء القدامى والمحدثين عن أسلوب النداء فإن ما يعنينا هو أسلوب النداء عند شيخنا أبي محمد الصيمري الذي أفرد له

---

[1] حسن، النحو الوافي: ج4، ص 7.

[2] البيت غير معروفٍ قائله، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ج1، ص87.

[3] انظر: حسن، النحو الوافي: ج4، ص8.

[4] المخزومي، مهدي، 1969م، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث (د. ط) مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ص 38.

باباً مستقلاً ذكر فيه أن حروف النداء خمسة وهي: يا وأيا وهيا وأي والألـف، أمـا الألف فتستعمل للقريب وأما الأربعة الأخرى فتستعمل للقريب والبعيد. [1]

أما قضية البناء على الضم أو النصب للمنادى فإن الصيمري يقول: إذا كـان المنادى اسماً مفرداً علماً أو نكرة تقصد قصدها وتُقبل عليها فهما مبنيان على الضم كقولك: يا زيد يا رجلُ، قال ا عز وجل: (يا نوح اهبطْ بسلامٍ)[2] و (يـا صـالح إيتنا)[3] وقال الشاعر أنشده سيبويه:

ألا يا بيتُ بالعلياءِ بيتُ

ولولا حب أهلك ما أتَيتُ [4]

ويذهب الصيمري إلى أن علة هذا البناء: أن المنادى المفرد أشبه بالكنايات من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مفرد.

وثانيها: أنه معرفة.

وثالثها: أنه مخاطب ، وكانت الضمة أولى فبني عليها. [5]

أما عملية نصب المنادى فيذهب الصيمري إلى أن ما سـوى المفـرد العلـم والنكرة المقصودة فهو منصوب في النداء، وذلك لأربعة أشياء هي: نكرة مفردٍ شائع في جنسه ونكرة موصوف، ومضاف، وموصول، ويعلّل سبب النصب لكل واحـدة من هذه الأشياء الأربعة مستشهداً بالقرآن تارة وبالشعر تارة أخـرى، ثـم يقـول: "وأصل النداء النصب، لأنك إذا قلت: يا زيد، فأنت داعٍ له منادٍ له، كأنك قلت: أدعو زيداً، وأريد زيداً وأنادي زيداً "[6].

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: 337.

[2] سورة هود، الآية 48.

[3] سورة الأعراف، الآية 77.

[4] البيت لعمرو بن قعاس، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ج2، ص201.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص337 – 338.

[6] انظر: المرجع نفسه، ص337 – 338.

ويذهب الصيمري إلى جواز دخول ( يا) على ما فيه الألف واللام في ضرورة الشعر أنشد سيبويه:

من أجلكِ يا التّي تيمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالود عنّي [1]

يريد: يا أيتها التي.

وأنشد الفراء:

إني إذا ما حدثٌ ألما دعوتُ يا اللهم يا اللهما [2]

أما حذف أداة النداء فيذهب الصيمري إلى جواز الحذف إذا كان المنادى قريباً منك ولم تحتج في ندائه إلى مد الصوت فتقول: زيد أقبلْ ، وغلام عبدِا ـ تعالَ، قال ا عز وجل: (يوسفُ أعرض عن هذا) [3]، وقال الشاعر:

بني عمنا لا تذكروا الشعر بعدما دفنتم بصحراءِ الغُمير القوافيا[4]

أراد: يا بني عمنا.

وهذا مطّرد في جميع الأسماء إلا النكرة والمبهم فلا يجوز إسقاط حرف النداء معها[5].

جاء تناول الصيمري لأسلوب النداء على هيئة آراء لنحاة سبقوه وكان له رأيه في كل مسألة يعرضها.

توزع أسلوب النداء في ثنايا تبصرته، فتناول الإبانة عن أدوات النداء المختلفة وأسهب في موضع آخر في الحديث عن الترخيم كحذف يصيب المنادى، معللاً ذلك ومفسراً له، كما تعرض لأمور يختص بها النداء، دون غيره من الأساليب النحويـة الأخرى مثل استغناء لفظة (اللهم) عن (الياء)، لوجود الميم عوضاً عنها ومن جهـة أخرى يفرق الصيمري بين معنيين لأسلوب واحد:

---

(1) البيت من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها، انظر: سيبويه، الكتاب: ج2، ص197.

(2) البيت لأبي خراش الهذلي، انظر: الهذليين، ديوان الهذليين: ص1346.

(3) سورة يوسف: الآية 29.

(4) البيت لشميذر الحارثي، انظر: المرزوقي، 1969، شرح ديوان حماسة أبي تمـام، تحقيـق أحمد أمين وعبد السلام هارون لجنة التأليف: ص124.

(5) انظر: الصيمري، التبصرة: ص 355 – 356.

أحدهما: إخباري

والآخر: إنشائي طلبي وهو يرى كباقي نحاة البصرة أن العامل في النداء فعل محذوف تقديره (أدعو).

### 3.3 أسلوب الاستغاثة:

غوث: أجاب ا   غوثاه ، وغياثه، والغُواث بالضم: الإغاثة.

وغَوث الرجل واستغاث: صاح واغوثاه، ويقول الواقع في بليـة: أغثنـي: أي فَرج عني. [1]

والاستغاثة: دعاء المستغيث المستغاث[2]، قال أبو حيان: "ما صـح أن يكـون منادى صح أن يكون مستغاثاً ومتعجباً منه، وأجمعوا على جواز أن يكـون (بـأل) نحو: يا لَلهِ، يا لَلرجال، يا لَلْماء ".[3]

ويعقد الصيمري في تذكرته باباً سماه ( باب الاسـتغاثة ) جـاء فيـه أن لام المستغاث به مفتوح، ولام المستغاث من أجله مكسور ، للفرق بينهما، ويرى أنهمـا جميعاً لام الجر يخفضان ما بعدهما من الأسماء، فتقول: يا لَزيدٍ أقبـل، ويـا لَبكْـرٍ تعالَ، بفتح اللام كما قال المهلهل:

يا لَبكْرٍ أَنشِروا لي كليباً                يا لَبكرٍ أين أين الفرار [4]

فإن جئت بالمستغاث من أجله كسرت لامه، فتقول: يا لَزيدٍ لِلعجب، فتكسر لام (العجب) لأنه المستغاث من أجله، كأنك قلت: أدعوك لِلعجب. [5]

ويذهب الصيمري إلى أنك إذا استغثت باسمين وعطفت أحدهما علـى الآخـر كسرت لام المعطوف، لأن حرف العطف قد أزال اللبس وأشـرك بـين الاسـمين فتقول: يا لَزيدٍ ولِعمرٍو، بكسر اللام من عمرو، واستشهد ببيتٍ أنشده سيبويه:

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (غَوثَ).

[2] السيوطي، همع الهوامع: ج2، ص69.

[3] أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج3، ص 140.

[4] البيت للمهلهل، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: ج1، ص318.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 359، وانظر: ابن جني، الخصائص: ج3، ص229.

يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغْتَرب          يا لَلْكُهول ولِلشبان ِللْعجبِ [1]

يرى السيوطي أن علة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله[2] واخْتُلِفَ في هذه اللام فقيل: زائدة، وعليه ابن خَروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف، ويرى السيوطي أنها ليست بزائدة، وذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف النّداء لما فيه من معنى الفعل[3].

وذهب سيبويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور، وبكسر اللام مع المعطوف إن لم تَعد معه (يا) واستشهد السيوطي ببيت شعر لم ينسبه لأحد في حين أن الصيمري ذكر أنه من شواهد سيبويه (يا لَلكهول وللشبان للعجب) [4].

ويستوي في هذا الباب نداء الواحد والجمع كقولك: يا لَلناسِ ويا لَلْمسلمين إذا استغثت بهم، وهذا ما يراه شيخنا الصيمري، ويستشهد بقول هدبة بن خَشْرم:

ألا يا لَقَومي للنوائبِ والدهرِ          ولِلْمرءِ يأتي حتْفُه وهو لا يدري [5].

ويذهب الصيمري إلى أنه يجوز أن تحذف المستغاث به إذا لم تقصد شيئاً بعينه وتأتي بالمستغاث من أجله فتقول: يا ِللمظلوم، ويا ِللضعيف، كأنك قلت: يا ناس أدعوكم للمظلوم وللضعيف، وليس المظلوم والضعيف بمدعوين، وإنما المدعو غيرهما فلذلك كُسرت اللام فيهما، ولو كانا مدعوين فُتحت لامهما، وعلى ذلك قال الشاعر:

يا لَعنَةُ ا والأقوامِ كُلهم          والصالحين على سِمعان مِن جارِ.[6]

---

[1] لم يعثر للبيت على قائل، وهو من شواهد المبرد في المقتضب: ج4، ص256.

[2] انظر: السيوطي، همع الهوامع: ج2، ص70.

[3] انظر المرجع نفسه، ج2، ص70..

[4] انظر المرجع نفسه، ج2، ص70..

[5] البيت لهدبة بن خشرم، وهو من شواهد الصيمري في باب الاشتغال، انظر: الصيمري، التبصرة: 332.

[6] البيت من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها، انظر: سيبويه، الكتاب: ج1، ص320.

فالمنادى غير اللعنة، ولذلك رفعها، ولو وقع النـداء عليهـا لنُـصبت، لأنهـا مضافة.[1]

## 4.3 أسلوب الندبة:

نَدب يندب ندباً ، والاسم: الندبة بالضم، وهو من الندب للجراح لأنه احتـراق ولذع من الحزن، والندب: أن تدعو النادبة الميت بحسن الثناء في قولهـا: وافلانـاه واسم ذلك الفعل: الندبة، وهو من أبواب النحو، كل شيء في ندائه (وا) فهو من باب الندبة[2].

وقال أبو حيان: الندبة مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه، وذكر خلاله الجميلـة في معرض المدح، والندبة من كلام النساء غالباً.

وحروف الندبة: (يا) و (وا) والواو أكثر في الندبـة مـن اليـاء، ولا يجـوز حذفهما[3].

ويرى السيوطي أن الندبة: إعلان المتفجع باسم من فقده لموت أو غيبة، ولهـا (واو) و(يا) مع الأمن، وللمندوب حكم النداء، ولا يندْب مـضمر وإشـارة، وكـذا موصول إلا بصلة تعينُه، واسم جنس مفرد على الصحيح.[4]

وذهب الصيمري الذي عقد باباً مستقلاً في كتابه التبصرة والتذكرة سماه (باب الندبة) إلى أن الندبة: تفجع على الهالك ولا يندب إلا بأعرف أسمائه، ليكـون ذلـك عذراً في التفجع، ولا يندب بنكرة ولا مبهم، ولا بد في أول الاسم مـن (وا) و(يـا) وفي آخره من ألف وهاء في الوقف في أكثر الكلام كقولك: يا زيداه وواعمراه. [5]

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب: ج1: ص 360، والشاهد الذي جاء به الصيمري هـو مـن شـواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها انظر: سيبويه، الكتاب: ج1، ص 320.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (ندب).

[3] أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج3، ص143.

[4] السيوطي، الهمع: ج2، ص65.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص362.

وعندما يكون المندوب مضافاً إلى المتكلم يرى الصيمري أن من كان مذهبـه في النداء إثبات الياء متحركة في قولك: يا غلامِي تركها على تحريكها ههنا فتقول: واغلامياه، أما من كان مذهبه إثباتها ساكنة فله ههنا وجهان: إن شاء حركها لالتقاء الساكنين، وإن شاء حذفها ، لالتقائهما كقولك في غلامِي: يا غلامِياه ، وإن شـئت: واغلاماه [1]، ومن كان مذهبه هناك حذف الياء حذفها ههنا أيضاً فيقول: واغلامـاه، فإن صادفت الألف في آخر الاسم ياء ساكنةً من نفس الكلمة فتحتها لالتقاء الساكنين ولم تحذفها، كقولك: وارامياه ، واغازياه ، فيمن اسمه رامي وغازي ، لأن الفتحـة هاهنا بمنزلة فتحة النصب.[2]

أما إسقاط الهاء أو إثباتها، وإسقاط الألف أو إثباتها من آخـر المنـدوب فـإن للصيمري رأياً مفاده أنك إذا وصلت الكلام أسقطت الهاء من آخر المندوب كقولـك: وازيداً الكريم واعمراً الظريفَ، وإن شئت أسقطت الألف أيضاً ، وأجريـت لفظـه على مثال لفظ المنادى كقولك: وازيد إذا لم تُضِف ووازيدِ إذا أضفْتَ إلى نفسك. [3]

أما بالنسبة للياء والهاء في آخر المندوب فيرى الصيمري جواز إثباتها سـاكنةً أو مفتوحة، كما كان في النداء فإن أثبت الياء مفتوحة جاز الوقـف عليهـا بالهـاء كقولك: وازيدِيه كما قال ا عز وجل: ( يا ليتني لـم أوت كتابيـه ولـم أدرِ مـا حسابيه). [4]

وقال عبيد ا بن قيس الرقيات:

تبكيهم دهماء معولةٌ وتقولُ سلمى وارزيتيه [5].

وهذه الهاء لا تكون إلا في الوقف.

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص362.

[2] المرجع نفسه، ص362.

[3] المرجع نفسه، ص362.

[4] سورة الحاقة: الآية 25، 26.

[5] البيت لعبد ا بن قيس الرقيات، انظر: الديوان: ص 99، وانظر: الصيمري، التبصرة: ص 365.

فإن ندبت (مثنى، ويحيى) وما أشبههما من المقصور من غير إضـافة إليـك حذفت ألف الوصل، لالتقاء الساكنين فتقول: وامثنّاه، وايحياه، لأن هـذه الألـف لا تكون إلا ساكنة، وليست بمنزلة الياء. [1]

وفي حالة إضافة المندوب إلى مخاطب أو غائب فيذهب الصيمري إلى قلـب الألف على حركة ما قبلها، فإن كان ما قبل الألف مفتوحاً فهـي ألـف، وإن كـان مضموماً فهي واو، وإن كان مكسوراً فهي ياء، والعلة في ذلك كما يراها الصيمري ليفَرقَ بين المذكر والمؤنث والاثنين والجميع، فتقول: واغلامكاه إذا أضفته إلى مذكر وغلامكيه إذا أضفته إلى مؤنث واغلامهوه إذا أضفته للمذكر الغائب، وغلامهـاه إذا أضفته للمؤنث الغائب، وغلامكماه إذا أضفته إلى الجماعة. [2]

هذا هو أسلوب شيخنا الصيمري في أسلوب الندبة الذي أفرد له بابـاً مـستقلاً لأهميته وتناول جوانبه وأدواته، وأبان عنها في حالاته المختلفـة كالإضـافة إلـى المندوب أو إضافة المندوب إلى المتكلم أو إسقاط الألف أو الهاء أو حذفهما، واليـاء وفتحها والهاء وتسكينها وغير ذلك بشيء من الإيجاز وتمام المعنى.

### 5.3 أسلوب الاستفهام:

أفرد الصيمري للاستفهام باباً مستقلاً بين فيه حروف الاستفهام والأسماء التي يستفهم بها وعمد الباحث إلى دراسة هذا الأسلوب (أسلوب الاستفهام) عند الصيمري بشيء من الإيجاز والاختصار على أن لا يخلّ ذلك بالمعنى، أما حروف الاسـتفهام فقد حددها وبين معنى كل حرف منها واستعمالاته، وجاء بشواهد من القرآن الكريم أحياناً ومن شعر العرب حيناً، وذكر أنها ثلاثة هي: الألف وهل وأم:

1- الألف:

أما الألف فقال إنها أصل حروف الاستفهام، والدليل على ذلك أنها لا تخـرج من الاستفهام إلى غيره، كما أنها لا يدخل عليها شيء من حروف العطـف، وقـد تدخل هي على حروف العطف، وجاء بأمثلة منها: (أو زيد في الدار) و (أفَعمـرو

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 365.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص365.

منطلق)[1]، وقوله تعالى: (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريقٌ منهم) [2]، وقوله تعـالى: (أفَتؤمنون ببعضِ الكتابِ)[3]، وقوله تعالى: (أثُم إذا ما وقع) [4].

2- هل:

وأما هلْ فتدخل عليها حروفُ العطف، تقول: وهل زيد في الدار، وقال تعالى: (فَهلْ أنتم مسلمون) [5]، وقال علقمةُ الفحلُ:

أم هلْ كبير بكى لم يقْضِ عبرتَه

إثْر الأحبةِ يوم البين مشْكُوم [6]

فأدخل (أم) على (هلْ)، لأن (أم) من حروف العطف، فيصير تقـديره: وهـل كبير بكى؟.

ويذهب الصيمري إلى أن (هلْ) تكون بمعنى (قد) كما قال الله عز وجل: (هل أتى على الإنسان حين من الدهر)، أي: قد أتى[7]، وقد وجدت من خـلال البحـث والدراسة أن الصيمري يتفق مع كثير من العلماء أن (هلْ) تأتي بمعنى (قَد) خاصـة بمعناها في هذه الآية.

3- أم:

وأما (أم) فإنها تخرج إلى العطف، أي أنها كما يراها الصيمري لا تدخل على شيء من حروف العطف، ولا يدخل عليها شيء من حروف العطف، لأنها حـرف عطف [8].

---

(1) انظر الصيمري، التبصرة: ص 467.

(2) سورة البقرة: الآية 100.

(3) سورة البقرة: الآية 85.

(4) سورة يونس: الآية 51.

(5) سورة هود: الآية 14

(6) البيت لعلقمة الفحل، وهو من شواهد سيبويه، انظر: الكتاب: ج1، ص487.

(7) انظر: الصيمري، التبصرة: ص 467 – 468.

(8) المرجع نفسه، ص 467 – 468.

فأما الأسماء التي يستفهم بها فهي: أين، وكيفَ، ومتى، وكم، وأي، وأنى ومن وما، فإن الصيمري يبين معناها ودورها ويأتي بأمثلة عليها ويختصر فـي شـرحه ويوجز لستٍّ منها، غير أنه يعقد لكلٍ مِن (أي) و (من) باباً مستقلاً خاصاً بكل منهما يشرح فيه أحكامها، وسأبين ذلك عندما يأتي الحديث عنهما إن شاء ا تعالى.

أما أين فيستفهم بها عن المكان لا غير، كقولك: أين زيد؟، تسأل عـن مكانـه والجواب: في البيت أو في مكان كذا [1]، وأما كيف فيستفهم بها عن الأحوال كقولك: كيف زيد؟ وكيف فرسك؟ فالمعنى: على أي حال هو؟ والجواب: صالح أو عليلٌ أو سمين أو هزيلٌ، وما أشبه ذلك[2].

وأما متى فيستفهم بها عن الزمان، كقولك: متى قدوم زيدٍ ؟ ومتى الخـروج ؟ كأنك قلت: في أي يومٍ قدومه؟ وفي أي شهر خروجه؟ والجواب:يوم السبت، وشهر محرم وما أشبه ذلك مما يعين به الوقت.[3]

وأما كم فيستفهم بها عن العدد، كقولك: كمْ مالُك ؟ فتقـول: عـشرون، وكـم إبلـُك؟ فتقول: مائة، وتقول: كم سرتَ؟ فتقول: يومين أو شهراً، فيكون العمل واقعاً بجميعه لأنك – كما يقول الصيمري – إنما أخبرته بتحديد العدد الـذي وقـع فيـه الفعل.[4]

وأما أنى فلم يذكر الصيمري لها شرحاً، وقد ذكر المحقق أنها كانت نقصاً في الأصل.

وأما (ما) فيستفهم بها عما لا يعقل، كقولك: ما عندك؟ فالجواب: متاع أو ثياب أو ما أشبه ذلك ولا يجوز أن يقال: رجالٌ.

كما أن (ما) يستفهم بها عن صفات من يعقل، كأن تقول: جاءني رجلٌ، فيقول المخاطب سائلاً عن وصفه: ما الرجل ؟ فتقول: كريم، أو شريفٌ، ويفسر الصيمري الآية (والسماء وما بناها) أن (ما) مع (بناها) بتأويل المصدر.

---

[1] الصيمري، التبصرة: ص 468.

[2] المرجع نفسه، ص 468.

[3] المرجع نفسه، ص 468.

[4] انظر: الصيمري، التبصرة: ص368.

والتقدير – على رأي الصيمري – والسماء وبنائها.

ويذهب الصيمري إلى أنك إذا أدخلت حرف الجر على (ما) في الاستفهام حذفت الألف منها وجعلتها معها بمنزلة شيء واحد، قال الله عز وجل: (عم يتساءلون) [1] وقال: (فَبِمَ تبشرون) [2]، وقال: (فِيمَ أنت من ذكراها )[3]، وقال: (يا أبتِ لِمَ تعبد ما لا يسمع ولا يبصر)[4]، والعلة في حذف الألف – كما يراها الصيمري – أن هذه الحروف صارت عوضاً منها، فحذفوا الألف تخفيفاً، وإذا وقفت عليها وقفت بالهاء كقولك: لِمه؟ وبِمه ؟ وفيمه ؟ وعمه؟ ولا يجوز أن تقف عليها بغير الهاء، لأن ذلك يؤدي إلى إسكان أواخرها، ولا يجوز إسكان أواخرها، لأن الفتحة فيها تدل على الألف المحذوفة، فإذا أسكنت أواخرها بطلت دلالتها على المحذوف منها.[5]

ويقرر الصيمري أن الاستفهام له صدر الكلام، وبذلك يتوافق مع ابن جني في رأيه وأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده [6]، كما يذهب الصيمري إلى أن حروف الجر إذا دخلت على شيء من الأسماء التي يستفهم بها جرته، فتقول: بأيهم مررت؟ ولِمَ جئت؟ وبكِم ثوبك؟ ومِمن أخذتَ؟ وينص الصيمري على أنك إذا عادلت بين (الألف) و (أم) في الاستفهام كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ فالجواب يجب أن يقع بتعيين أحدهما ولا يجوز لك أن تقول: نعم أو لا.

ويفرق الصيمري بين (أم) و (أو) ويأتي بمثال: كقولك: أزيد في الدار أو عمرو؟ كأنك قلت: أأحد هذين في الدار؟ فالجواب: (نعم) إن كان أحدهما في الدار،

---

(1) سورة النبأ: الآية 1.

(2) سورة الحجر: الآية 54.

(3) سورة النازعات: الآية 43.

(4) سورة مريم: الآية 43.

(5) الصيمري، التبصرة: ص471.

(6) انظر ابن جني، الخصائص: ج1، ص351.

و(لا) إن لم يكن أحد منهما في الدار [1]، ويذهب الصيمري إلى أنه قد يستعمل فـي الكلام لفظ الاستفهام ولا يراد به الاستفهام وذلك على ضروب:

**أ) التسوية:**

قال الله عز وجل: (سواء عليهم أستغفرتَ لهم أم لم تستغفر لهم) وقولـه عـز وجل: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) فهذا – كما يقول الصيمري – لفظ الاستفهام ولم يرد به الاستفهام وإنما هو تسوية بين الأمرين. [2]

**ب) الإنكار:**

فأنت تستعمل في الكلام لفظ الاستفهام مستنكراً، ولا تريد بـه الاسـتفهام ولا تنتظر الجواب، كقولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ فأنت لم تسأله أن يجيبك بشيء، وإنما أنكرت تلونه الذي علمته وشاهدته، وكذلك قول الشاعر:

أفي السلم أعياراً جفاء وغلظةً وفي الحرب أشباه النساء العوارك[3]

أنكر عليهم وهجاهم بما رآهم عليه من التنقل بين الحالين [4].

**جـ) التقرير:**

كقولك لمن أحسنت إليه: ألم أُحسن إليك ؟ ألم أُكرمك؟ فأنت تقرره بذلك لا أنك تسأله عما لا يعلم، كما قال الله عز وجل: (ألست بربكم قالوا بلى)، وقال الحطيئة:

ألم أك جاركُم وتكون بيني

وبينكُم المودةُ والإخاء [5]

ويجيء الجواب على هذا: بلى، لأن (بلى) رد للنفي وإيجاب لضده، فإن قـال (نعم) فقد جحده، لأنه قد أثبت النفي، وإذا اثبت فقد نفى الإحسان وهذا ما ذهب إليه

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص472.

[2] انظر المرجع نفسه، ص472.

[3] البيت لهند بنت عتبة ـ وهو من شواهد سيبويه، انظر: الكتاب: ج1، ص172.

[4] انظر: الصيمري، التبصرة: ص472.

[5] الحطيئة، جرول بن أوس العبسي، 1987، الديوان، برواية وشرح ابن السكيت، ط1، تحقيق نعمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص30.

الصيمري.[1]

أما (من) في الاستفهام فهي من الأسماء التي يستفهم بهـا، وقـد عقـد لهـا الصيمري باباً مستقلاً، ويعود ذلك لكثرة استعمالاتها واتـساع شـروح أحكامهـا، ويذهب الصيمري إلى أنك إذا استفهمت بمن عن معرفةٍ علَمٍ حكيت إعرابه في لغـة الحجازين، وهو بهذا يتفق مع ابن جني[2]، فإذا قال قائل:جاءني زيد، قلت: من زيد؟ وإذا قال: رأيت زيداً قلت: من زيداً؟، وإذا قال: مررت بزيدٍ ، قلت: مـن زيـدٍ؟، يقول الصيمري: "وإنما حكوا حرصاً على أن يبينوا أن الاستفهام وقع عـن الاسـم المذكور دون غيره، وأن موضع المجرور والمنصوب بعد (من) رفـع لأنـه فـي موضع ابتداء وخبر ابتداء. [3]

ويذهب الصيمري إلى أنك إذا استفهمتَ (بمن) عن نكرة، ألحقت (من) حروف المد واللين، فتلحقها في الرفع واواً وفي النصب ألفاً وفي الجر ياء، فإذا قال: جاءني رجلٌ قلت: منو؟ وإذا قال رأيت رجلاً، قلت: منَا؟ وإذا قال: مررت برجلٍ، قلـت: مني؟ وإن ثَنّى ثنّيت العلامة، وإن جمع جمعت العلامة، وإن أنث أنثت العلامة، فإذا قال: جاءني رجلان قلت: منَان؟ وإذا قال: رأيت رجلين، قلت: منَـين؟ وإذا قـال: جاءني رجال قلت: منون ؟ وفي النصب والجر، منين ؟ وفي المؤنث، منَه ؟ وفـي الثنية منَتَان؟ وفي الجمع، منَات ؟[4].

وفي الكتاب يقول سيبويه: "وحدثنا يونس أن قوماً من العرب يقولون أبداً: منا ومني ومنو، عنيت واحداً أو اثنين أو جميعاً في الوقف... " [5].

يذهب الصيمري إلى ما ذهب إليه سيبويه من قبل أن من العرب من يقول: منَا ومنُو ومني في الواحد والاثنين والجميع، معللاً ذلك بقوله إن لفظ (من) مبهم يصلح

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 474.

[2] انظر ابن جني، الخصائص، ج1، ص351.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص475، وانظر ابن عصفور، المقرب، ص 377.

[4] انظر: الصيمري، التبصرة، ص 477.

[5] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 402، وانظر ابن عصفور، المقرب، ص 377.

للواحد والاثنين والجميع، فاكتِفي بدلالة ما لحقه من علامة الإعـراب عـن التثنيـة والجمع[1].

أما (أي) في الاستفهام فقد أفرد الصيمري لها باباً مستقلاً كما فعل مع (مـن)، ولعل ذلك يكون لكثرة استعمالاتها وتبدل أحوالها لتغير مواقعها واتـساع أحكامهـا، ويعرفها الصيمري بأنها اسم معرب يعمل فيه ما بعده إذا كان مستفهما به، ولا يعمل فيه ما قبله إلا حروف الجر وسيأتي بيان ذلك[2].

ويذهب الصيمري إلى أن (أي) تكون جزءاً مما تُضاف إليه، فـإذا قلـت: أي الثياب عندك؟ فأي من الثياب، وإذا قلت: أي الرجال عندك؟ فأي من الرجال، وكذلك جميع ما تضاف إليه أي[3].

قال ابن عصفور(669هـ) أنك إذا استثبت بأي قلت أي في الرفع، وأيـاً فـي النصب وأي في الخفض، سواء كان الاسم مفرداً أو مثنى، أو مجموعاً أو مذكراً أو مؤنثاً [4]، ومنهم من يلحقها علامةً تدل على الثنية والجمع والتأنيـث، فتقـول فـي الاستثبات عن الواحدة: (أية) وعن الاثنين (أيان) في الرفع، و(أيين) فـي النـصب والخفض، وعن الاثنتين: (أيتان) في الرفع، و(أيتين) في النصب والخفض، وعـن جماعة المؤنثات: (أياتٌ) في الرفع و(أياتٍ) في النصب والخفض، ولا يحذف شيء من هذه العلامات في الوصل[5]، ويرى الصيمري أن (أي) اسم معرب يعمل فيه ما بعده إذا كان مستفهماً به، ولا يعمل فيه ما قبله إلا حروف الجر، وذلك كقولك: أيهما لقيتَ؟ أيهما أكرمت؟ فتنصب (أياً) بالفعل الذي بعدها، إذا أفردت فقلت:أياً أكرمـت؟ أياً لقيت؟[6].

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة: ص477.

[2] انظر المرجع نفسه: ص 479.

[3] المرجع نفسه، ص 479.

[4] ابن عصفور، المقرب، ص 377.

[5] ابن عصفور، المقرب، ص 378.

[6] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 479.

وترفع بالابتداء إذا لم يعمل فيها شيء فتقول: أيهم جارك؟ وأيهم في الدار؟ وتقول: بأيهم تمرر؟ إلى أيهم تذهب ؟ فتعمل فيها حرف الجر، وإن ذكرت الفعل قبلها لم يجز أن يعمل فيها تقول: علمت أيهم عندك؟ وعرفت أيهم جاءك ؟ قال ا عز وجل(لنعلم أي الحزبين أحصى)[1]، أما قوله تعالى: (وسيعلم الذين ظلموا أي منقَلَبٍ ينقلبون)[2]، فأي: منصوب بـ(ينقلبون) لا بـ (سيعلم)، وهذا ما ذكره ابن جني في الخصائص وأكد عليه الصيمري في تبصرته.[3]

ويرى الصيمري أنك إذا استفهمت بأي عن نكرة أعربته على الحكاية إعراب الاسم المذكور، فإذا قال: رأيت رجلاً، قلت: أياً؟ وإذا قال: جاءني رجلٌ، قلت: أي وإذا قال: مررت برجل، قلت: أي، وإذا ثَنّى ثنّيت، وإذا أنث أنّثت، وإذا جمع جمعت فتقول: أيان، وأيين، وأيون، وأية، وأيتان، وأياتُ[4]، ويكمل الصيمري قوله إنك إنما أعربت (أياً) إعراب الاسم المذكور، وأسقطت الاسم من اللفظ تخفيفاً واستغناء إذْ كان يدل عليه إعراب (أي)[5] وإن استفهمت بأي عن معرفة رفعت كيف تصرفتِ الحالُ فإذا قلت: رأيت عبدا ، أو رأيت الرجل، أو مررت بعبدا أو الرجل، قلت: أي عبدا وأي الرجلُ، وأحد الاسمين مبتدأ والآخر الخبر. [6]

### 6.3 أسلوب المدح والذم:

عرض النحاة في مؤلفاتهم لأساليب مختلفةٍ لإنشاء المدح والذم، ويندرج هذا الأسلوب تحت الجملة الفعلية، وله قيمته في التركيب والدلالة لما فيها من مظاهر الإيجاز في الجملة العربية. [7]

---

[1] الصيمري، التبصرة: ص 479، وانظر ابن جني، الخصائص: ج1، ص 304.

[2] سورة الشعراء: الآية 227.

[3] انظر ابن جني، الخصائص، ج1، ص 304.

[4] انظر: الصيمري، التبصرة، ص480.

[5] المرجع نفسه، ص480

[6] انظر: الصيمري، التبصرة، ص480.

[7] الزعبي، جميل، أساليب الجمل المسكوكة في النحو العربي بين الدلالة والتراكيب: ص 66.

وتُعد كلمتا (نِعم وبِئْس) أشهر ألفاظ المدح والذم، وهما كلمتان وضعتا للمـدح العام والذم العام[1]، أما أسلوب المدح والذم فهو أسلوب إنشائي غير طلبي، وقد عده بعض المحدثين أسلوباً إفصاحياً إنشائياً تأثيرياً انفعالياً تستخدم فيه خوالـف المـدح والذم.[2]

وقد اقتصر حديث الصيمري على صيغ المدح والذم في بابين: أولهمـا بـاب أفرده لصيغتي (نِعم وبِئْس)، بينما أفرد الثاني لصيغة المدح (حبذا).

وذهب الصيمري في باب نعم وبئس إلى أنهمـا فعـلان لا يعمـلان إلا فـي الأجناس خاصة[3]، وهذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين في حـين ذهـب باقي الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن[4]، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قـالوا: الـدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما، فإنه جاء عن العرب أنها تقول: (ما زيد بِنِعم الرجلُ) وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال: (نعم السير على بـئس العير)، وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بشّر بمولودة فقيل له: نعم المولودةُ مولودتُك، فقال: وا مـا هي بِنِعم المولودة، نُصرتها بكاء، وبرها سرقة، فأدخلوا عليهـا حـرف الخفـض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان لأنه من خصائص الأسماء [5].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتـصال الـضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: (نعما رجلين) و(نعموا رجالاً)، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هـاء، كمـا

---

[1] انظر هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 100.

[2] حسان، اللغة معناها ومبناها، ص 113.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة، ص 274.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 127 – 128.

[5] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ص 97 – 99.

قلبوها في نحو: رحمة وسنة وشجرة، وذلك قولهم: (نعمت المرأة وبئست الجارية)، لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه[1].

ويذهب الصيمري إلى أنهما فعلان بدليل أنك تُضمر فيهما إذا قلت: نِعم رجلاً زيد ونِعم غلاماً غلامك، ولا يضمرون إلا في الفعل، وبذلك يتبع الصيمري رأي البصريين ويذهب إلى ما ذهبوا إليه من أنهما فعلان بدليل أنهما تلحقهما تاء التأنيث في قولك: نعمت الجاريةُ هند، وبئست الجاريةُ جاريتُك. [2]

يقول الصيمري: والرجل في قولك: نِعم الرجلُ زيد، مرتفع بنعم ارتفاع الفاعل بفعله وزيد: مرفوع بالابتداء، ونِعم وما عملت فيه خبره، وإن شئت كان زيد خبر ابتداء محذوف تقديره: هو زيد. [3]

قال أبو حيان في ارتشاف الضرب: "فزيد مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، كحاله إذا تقدم هذا مذهب سيبويه والأخفش، وقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو زيد، ونسب هذا إلى سيبويه، وقال به جماعة منهم الجرمي والمبرد والزجاج وابن السراج والفارسي وابن جني والصيمري، وقد أجاز الصيمري هنا الوجهين"[4]، وذهب الصيمري إلى أن المضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، وكذلك المضاف إلى النكرة بمنزلة النكرة فتعمل (نِعم وبئس) فيهما كما عملتا في الأول فتقول: نعم سيد القوم عمرو، وبِئْس غلام رجلٍ صاحبك، قال ذو الرمة:

أو حرةٌ عيطلٌ ثبجاء مجفرةٌ

دعائم الزور نِعمت زورقُ البلَد.[5]

ويرى الصيمري أن دخول (ما) على نعم وبئس يبطل عملهما، وعندها جاز أن يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخول (ما)، تقول: نِعم ما أنت، وبئس ما صنعت، قال

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ص 104.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 275.

[3] المرجع نفسه، ص 275.

[4] أبو حيان، ارتشاف الضرب: ص 913.

[5] ذو الرمة، الديوان: ص174.

ا عز وجل: (بئسما اشتروا به أنفسهم)، ولم يجز قبل أن تدخل (ما) أن تقول: نِعم أنت، ولا بئس صنعت.[1]

أما (حبذا) التي ذكرها الصيمري من صيغ المدح، ولم يذكر (لا حبذا) فكـان رأيه أن (حبذا) تجري مجرى (نِعم) و (بِئْس) في نصب النكرة خاصة، فتقول: حبذا رجلاً زيد وحبذا جاريةً جاريتُك، فرجلاً وجاريةً في نظر الصيمري منصوبان على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به، لأن (حب) فعل و (ذا) اسم مبهم، جعِـل مـع (حب) بمنزلة المضمر في (نِعم) إذا قلت: نِعم رجلاً زيد، لأن (حب) مـع المـبهم بمنزلة اسم واحد وليس يلزمه التفسير كما يلزم (نِعـم) و (بِـئْس) [3]، ويـذهب الصيمري إلى أن (حبذا) يكون رفع الأسماء بعدها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون (حبذا) رفعاً بالابتداء، والاسم العلم خبره.

والثاني: أن يكون مرفوعاً بالأبتداء، وحبذا خبر مقدم والتقدير: الممدوح زيد.

والثالث: أن يكون (زيد) خبر ابتداءٍ محذوفٍ ، تقديره: هو زيد. [4]

وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب أن ذلك هو اختيار الصيمري[5]، وذكـر ذلك أيضاً السيوطي في الهمع. [6]

وقال الرضى في شرح الكافية: "وعند المبرد وابن السراج أن تركيب (حـب) مع (ذا) أزال فعلية (حب) لأن الاسم أقوى، فحبذا مبتدأ والمخصوص خبـره، أي: المحبوب زيد وقال بعضهم: بل التركيب أزال اسمية (ذا) لأن الفعل هـو المقـدم، فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فحبذا فعل والمخصوص فاعله"[6].

ويرى الصيمري أنه يجوز إسقاط (ذا) من (حبذا) واستعمال (حـب) وحـدها ويلازمها التفسير كما لزم (نِعم) فتقول: حب رجلاً زيد، قال الأخطل:

---

(1) انظر: الصيمري، التبصرة، ص 278.

(2) انظر: المرجع نفسه: ص280.

(3) المرجع نفسه، ص280.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص 917.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 88.

(6) الرضي، شرح الكافية، ج2، ص 318 – 319.

فَقُلْت اقتلوها عنكم بمِزاجِها وحب بها مقتولةٌ حين تُقْتَل[1]

ينشد بضم الحاء على تقدير نَقْل الحركة، وفتحها على الأصل، وباب (فَعـل) يستمر في هذا الباب ويطّرد، قال ا عز وجل: (كَبرتْ كلمةً تخرج من أفـواههم)، وفي جميع هذه الأفعال ضمير على شريطة التفسير.[2]

وقد التزمت صيغتا (نِعم) و(حبذا) لمعنى المدح، (وبِئْس) لمعنـى الـذم ولـم تخرجا عن ذلك عند الصيمري، في حين نجد أن بعض الأدوات الأخرى قد خرجت عن معناها الأصلي في اللغة لتفيد معاني أخرى، أو أدت بعـض الأدوات معـاني مختلفة مثل (أي) التي وردت في أحد معانيها لتكون نعتاً للنكرة يراد بـه المـدح كقولك: مررت برجلٍ أي رجلٍ ورأيت رجلاً أي رجلٍ، وجاءني رجلٌ أي رجـلٍ، وهكذا.

وهكذا نلاحظ للمدح والذم في العربية أسلوباً ثابتاً يتعلق في أذهاننـا ويـرتبط بـ (نِعم) و (بِئْس) و (حبذا)، مما يجعله أسلوباً إنشائياً.

### 7.3 أسلوب الشرط:

الشرط لغة: إلزام الشيء والتزامه في البيـع ونحـوه والجمـع شـروط[3]، وبمعنى آخر: ما يوضع ليلتزم به في بيع أو نحوه، ولا يكون داخلاً في حقيقته.

واصطلاحاً: هو ترتيب أمر على آخر بأداة من أدوات الشرط، وهي الألفاظ التي تستعمل في هذا الترتيب مثل: إن ومهما ومن.[4]

يقول بعض المحدثين عن الشرط: " إن التركيب الشرطي وحدة نحوية تحمـل قضية تنحل إلى طرفين ثانيهما معلّق بمقدمة يتضمنها الأول، والعامل الذي تنعقد به

---

[1] الأخطل، 1979، الديوان، ط2، تحقيق فخر الدين قبـاوة، دار الآفـاق الجديـدة، بيـروت: ص1937.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 281، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 129.

[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة (شرط).

[4] المعجم الوسيط، (شرط).

القضية قد يكون لفظاً صريحاً وهو الأداة، وقد يكون مظهراً نحوياً في صلب التركيب وهو سياق الطلب"[1].

ولم أقف على تعريف دقيق لهذا الأسلوب، غير أن بعض النحاة القدامى قد عد الشرط مركباً يتألف من جملتين لا رابط بينهما قبل دخول أداة الشرط، وخالفهم المحدثون في ذلك حين ذهبوا إلى أن الجملة الشرطية وحدة واحدة.

ويبدو أن الشرط كأسلوب لم يحظ باهتمام النحاة القدماء بعده أسلوباً متكاملاً يستحق الدرس ككل متكامل نتيجة لنظرية العامل، ولأنه يقتضي وجود (أداة)، وقد درسه النحاة انطلاقاً من أدواته مما حتم على دراستهم – كما يقول المحدثون- أن تأتي مفككةً شكلية.[2]

وقد صرف النحاة جل اهتمامهم في تتبع العامل، فأصبحت الجمل التي يظهر فيها أثره هي الأصل، وكان بحثها من حيث هي أمثلة لأثر العامل، ولذلك درست الجملة الشرطية في باب جوازم الفعل المضارع، مما جعل بعض المحدثين ينكر ذلك التناول الشكلي لجملة الشرط، ومنهم مهدي المخزومي الذي يقول: "ولم تكن جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي، أما بالنظر اللغوي فالشرط والجزاء جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار" [3].

ويتألف أسلوب الشرط من ثلاثة عناصر لغوية هي: الأداة وفعل الشرط وجواب الشرط، وبهذا فإن الأداة للشرط تتصدر أولاً الجملة، يليها فعل الشرط ثم الجواب وبذلك يكون للجواب رتبة محفوظة هي التأخير: إن تسافر أسافر معك.

ولكن قد يتغير هذا الترتيب بتقديم الجواب فتقول: أسافر معك إن تسافر وبالتالي تكون القاعدة النحوية قد قررت أن لهذا الأسلوب نظاماً خاصاً يتّبعه.

ويذهب عباس حسن في معرض حديثه عن الأحكام الخاصة بجملة الشرط إلى أنه مما تجب ملاحظته أن الجملة الشرطية – دون الجملة الجوابية - لا يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق، قبل دخول الأداة الشرطية عليها، أما

---

(1) المسدي، والطرابلسي، الشرط في القرآن، ص 23.

(2) انظر المرجع نفسه: ص15.

(3) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 286.

بعد مجيء أداة الشرط فلا تسمى جملة، إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب، تنفرد به ويقتصر عليها، فليس لها كيان مستقل، فهي لهذا لا تسمى جملة، بل لا تسمى كلاماً بحسب وضعها الجديد [1].

وذهب نحاة البصرة في جملة الشرط إلى حكمين مهمين هما: وجوب صدارة الأداة ووجوب أن يليها الفعل، ويترتب على تخلف أحدهما جملة من القضايا التي تتعلق بالتقديم والتأخير، منها تقديم المفعول للجواب على الأداة، ومنها تقديم الاسم المرفوع على اسم الشرط، ومنها تقديم الجواب على الشرط.

ويعود السبب في قول جمهور النحاة بالحذف في هذه المسألة إلى اهتمامهم بنظرية العامل التي أدت إلى تصنيف جملة الشرط في مبحث جوازم الفعل المضارع وتقسيمها إلى جملتين: جملة الشرط وجملة الجواب، مع امتناع تقديم الثانية على الأولى، بحجة أن المعمول لا يتقدم على العامل، خاصة إذا كان العامل ضعيفاً لا يقوى على عملين في آنٍ كأدوات الشرط، فالشرط من جانب آخر يشبه الاستفهام في أن له الصدارة، لذلك لا يجوز أن يتقدم الجواب عليه. [2]

وقد اتخذ النحاة صورةً محددة لتركيب الجملة الشرطية جعلت أصلاً تتفرع عنه بقية الصور، وجعلوها نموذجاً ومعياراً تقاس عليه الصور الأخرى، وأصبح أي تخلف عن هذه الصورة يعد فرعاً عليها، أما الصورة النموذجية لأسلوب الشرط فتتمثل وتتجسد في المثال التالي: (إن يدخلْ زيد يخرج عمرو)

إن + (فعل مضارع مجزوم + فاعل ) + ( فعل مضارع مجزوم +فاعل)[3].

## 8.3 أسلوب الشرط عند الصيمري:

جاء كلام الصيمري عن قضايا الجملة الشرطية، وقد عقد له باباً مستقلاً سماه (باب المجازاة)، تحدث في بدايته عن حروف الجزاء التي سماها أدوات المجازاة وهي (إن) المكسورة الخفيفة و(من) و (ما) و (مهما) و (أي) و (أنّى)

---

[1] حسن، النحو الوافي، ج4، ص 444.

[2] العمودي، القاعدة النحوية بين النظر والتطبيق، ص 196 – 197.

[3] انظر، الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ص 143 – 144.

و(أين) و (متى) و(حيثُما) و(إذا ما) و (إذْما)، فهذه كلها تجزم الشرط والجواب، ولا بد منهما جميعاً كقولك: إن تُكْرمني اكرمك، ومن يأتِني آتِه، وما تفعلْ أفعـلْ، ومهما تقم أقم وأيهم يأتِك تكْرمه ومتى تخرج أخرج، ولا يجازى بحيث، وإذْ، وإذا بغير (ما) لأنها ظروفٌ تضاف إلى الجمل، فجعِلتْ (ما) ملازمة لها، لتمنعها من حكم الإضافة وتنقلها إلى باب الجزاء لأن الإضافة توضـحها، والمجـازاة بابهـا الإبهام، كقولك: حيثما تكن أكن، وإذْ ما تقم أقم، وإذ ما تكْرمنـي أكرمـك، قـال العباس بن مرداس:

إذْ ما أتيتَ على الرسول فقُلْ لَه حقا عليك إذا اطمأن المجلـس [1]

وتحدث الصيمري عن المجازاة (بإذا ما) مستشهداً، بقول الفرزدق:

فقام أبو ليلى إليه ابن ظالمٍ وكان إذا ما يسلُل السيفَ يضرِبِ[2]

وذكر غير واحد من النحاة أن الصيمري هو الذي أجاز المجازاة (بإذا ما)، فقد قال البغدادي في الخزانة: "...على أن بعضهم قال يجازى (بإذا ما) فتجزم الـشرط والجزاء كما جزم (يسللْ)، وجزم (يضرب)، ثم قال: والرواية متى ما، قال شـارح اللباب: قد نقل عن بعضهم انه جوز الجزم بإذا مكفوفة بما، ونقل أبـو حيـان فـي تذكرته – والكلام ما زال للبغدادي – أن الصيمري ذهب إلى أنها تُكَف ب(ما) مثل (إذْ) فتجزم كبيت الفرزدق، وقال ابن القواس في شرحه على ألفية ابـن معطـي: وأجاز الصيمري أن يجازى بها مطلقاً إذا لحقتها (ما) لأنها تكفها عن الإضافة، كما في قوله: وكان إذا ما يسلل [3].

وذهب الصيمري إلى أن جواب الشرط يكون على وجهين: أحـدهما: بالفـاء والآخر بغير الفاء، كما تحدث عن أصل (مهما) ذاكراً رأي الخليل أن (ما) زيـدت عليها (ما) وأُبدل من الألف الأولى هاء، كراهيةً لتكرير لفظها.

---

[1] البيت للعباس بن مرداس، وهو من شواهد سيبويه، انظر: الكتاب: ج1، ص432.

[2] الفرزدق، الديوان: ص22.

[3] انظر: البغدادي، الخزانة، ج3، ص185.

ثم قال سيبويه بعد ذكر رأي الخليل: "ويجوز ان يكون (مه) كإذْ، ضم إليها (ما)[1].

وتحدث الصيمري عن بقية حروف المجازاة مستشهداً بالقرآن تارة، وبكلام العرب وشعرهم تارة أخرى، مبدياً رأيه في كثير من المسائل التـي يطرحهـا، ومعللاً سبب ذهابه إلى هذا الرأي أو ذاك، وذهب على جـواز تقـديم الجـواب مرفوعاً مع جزم الشرط في الشعر، كما يجوز أيضاً تأخير الجواب مرفوعاً على نية التقديم مع جزم الشرط قال جرير بن عبدا البجلي:

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع [2].

أي إنك تصرع إن يصرع أخوك.

فهذا البيت كان في الكلام: إنّك إن يصرع أخوك تُصرع، بالجزم للفعلـين، وذاك أن الضرورة دعت إلى ذلك.[3]

## 9.3 المصطلحات الشرطية عند الصيمري:

أطلق الصيمري مصطلح (المجازاة) على الجملة الشرطية بكاملهـا، كمـا أطلق على حروف الجزاء مصطلح (أدوات المجازاة)، وعلى هذا فإن المجـازاة عنده تدل على الركن الشرطي، والركن الجوابي للشرط، وحروف الجزاء، كمـا أطلق على جواب الشرط مصطلح الجزاء، وتتعدد لديه دلالات مفهـوم الـشرط فيدل على التركيب وعلى فعل الشرط وعلى الأداة، وهي كثيراً ما توصف بأداة المجازاة، أما الجزاء فقد دلّ عنده على التركيب إضافة إلى دلالته على جـواب الشرط.

وبالنسبة لحروف الشرط فقد استخدم مصطلح (أدوات المجازاة) ويعني بها حروف الجزاء التي ذكرناها في بداية حديثنا عن أسلوب الشرط عنـد شـيخنا الصيمري.

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص433.

[2] قائله جرير بن عبد ا البجلي، وهو من شواهد سيبويه، انظر: الكتاب: ج1، ص436.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة، ص 412 – 413.

### 10.3 العامل في الجملة الشرطية عند الصيمري:

كان لنظرية العامل الأثر الأكبر في دراسة الشرط عند الصيمري، يتضح ذلك من خلال صدارة الأدوات الشرطية وحروف الجزاء في الكلام، ووجوب مجيء الفعل بعد أداة الشرط، مما دفع به إلى الحذف والتقدير لتأويل ما أصاب التركيب ولتعليل خروجه عن أصله.

وقد أدرك الصيمري مفهوم جملة الشرط على أساس أنها مكونة من ركنين مقتفياً بذلك أثر سيبويه، وأن العلاقة التي تربط هذين الركنين أحدهما بالآخر هي علاقة السببية فالجملة الثانية جواب للأولى، يربط بينهما رابط لتتشكل الصورة النموذجية للجملة الشرطية، وهكذا فإن لأدوات المجازاة أو حروف الجزاء عنده الصدارة لشبهها بالاستفهام، ولذلك لا يجوز أن يتقدم الجواب عليها، يقول الصيمري:"... وإنما بطل عملها إذا عمل فيها عامل لأنها إنما تعمل بمعنى حروف الجزاء، وحروف الجزاء لها صدر الكلام، فإذا عمل فيها عامل صار لذلك العامل صدر الكلام، فيبطل عملُ ما بعده" فإن كان العامل في هذه الأسماء حرف الجر لم يبطل عملها،لأنه وإن تقدم في اللفظ فهو صلة فعل الشرط " [1].

وقد اتضح المنهج المعياري من خلال حديثه عن العامل ومن خلال امتناع تقديم جملة الجواب على جملة الشرط، وذلك بسبب مباشر من نظرية العامل فالمعمول لا يتقدم على العامل، ولا سيما إذا كان العامل ضعيفاً، يقول الصيمري:"وكذلك إن كان العامل بعد هذه الأسماء فعلاً لم يبطل عملها، كقولك: أياً تُكْرِم أُكرم، ومن تَضرب أضرب، فتنصب (أياً) و (من) بفعل الشرط، لأن الفعل يعمل فيما قبله لقوته، ولا يعمل حرف الجر فيما قبله لضعفه".[2]

### 11.3 أسلوب الاستثناء:

تعريف الاستثناء الاصطلاحي:

---

[1] الصيمري، التبصرة، ص 415.

[2] المرجع نفسه: ص 416.

هو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلهـا العـرب لذلك[1].

ويعرفه عباس حسن: إنه الإخراج (بإلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً فـي الحكم السابق عليها[2].

يتردد في هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به والتي لا بد من معرفتها ومعرفة مدلولاتها، قبل الدخول في مسائلة وأحكامه، ليمكن فهم المراد.

ومن تلك المصطلحات: المستثنى منه، المستثنى، أداة الاستثناء، الاستثناء التام الموجب، المفُرغ، المتصل، المنقطع.

أ- فالمستثنى منه والمستثنى وأداة الاستثناء:هو ما اصطلح عليه النحـاة وأجملـوه بمصطلح الاستثناء، وله تعريف خاص عندهم، وأدوات وأحكام نحويـة يتميـز بها، ومن الممكن تأدية المعنى الاستثنائي بوسائل متنوعة، تخـالف الاسـتثناء النحوي-الاصطلاحي-ولكنها لا تسمى استثناء في اصطلاحهم، لعـدم انطبـاق تعريفه وأحكامه عليها.[3]

وهذه المصطلحات الثلاثة تنكشف مدلولاتها على أكمـل وجـه إذا عرفنـا أن أسلوب الاستثناء في أكثر حالاته هو أسلوب أهل الحساب في عملية (الطرح)، فلهذه المصطلحات الحسابية ما يقابلها تماماً في الأسلوب الإنشائي ولكن بأسـماء أخـرى اصطلاحية، فالمطروح منه يقابله المستثنى منه، والمطروح يقابله المستثنى، وعلامة الطرح يقابلها أداة الاستثناء وهي إلا أو إحدى أخواتها.[4]

ب- الاستثناء التام: ما كان فيه المستثنى منه مذكوراً مثل: ركبت الطائرة عـشرين ساعة إلا خمسة.

جـ - الاستثناء الموجب وغير الموجب: فالموجب: ما كانت جملته خالية من النفي وشبهه، كقول الشاعر:

---

(1) ابن عصفور، المقرب، ص233.

(2) حسن، النحو الوافي، ص 316.

(3) انظر: المرجع نفسه: ص 315.

(4) المرجع نفسه: ص 315.

قد يهون العمر إلا ساعةً          وتهون الأرض إلاّ موضِعـا[1]

وغير الموجب: ما كانت جملته مشتملة على نفي أو شبهه نحـو: مـا تـأخر المدعوون للحفل إلا واحداً، وهل تأخر المدعوون إلا واحداً ؟.

د- الاستثناء المفُرغ:

وهو ما حذف من جملته المستثنى منه، والكلام غير موجـب، ولا بـد مـن الأمرين معاً نحو: ما تكلم إلا واحد والأصل: ما تكلم الناس إلا واحد

ما شاهدت إلا واحداً والأصل: ما شاهدت الناس إلا واحداً

ما ذهبت إلا لواحدٍ والأصل: ما ذهبت للناس إلا لواحدٍ.

هـ - الاستثناء المتصل والمنقطع:

فالمتصل: ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه نحو: سقيت الأشجار إلا شجرةً، والمنقطع: ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه نحو: حضر الضيوف إلا سياراتهم، اكتمل الطلاب إلا الكتب، وليس معنى انقطاعه أنه لا صـلة له بالمستثنى منه ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً، وإنما معنـاه انقطـاع صـلة (البعضية) بينهما، وألا يكون المستثنى جزءاً حقيقياً من المستثنى منه [2].

## 1.11.3 أسلوب الاستثناء وأحكامه عند الصيمري:

أدوات الاستثناء كما أوردها الصيمري في كتابه (التبصرة) ثمانية هـي: إلا، وليس ولا يكون، وغير، وسوى وسواء، وعدا، وخلا، وحاشا، وسيأتي لكلٍ منهـا فضل بيان.

## 2.11.3 الاستثناء بإلا:

أفرد الصيمري للاستثناء باباً بدأه بالكلام عن الاستثناء الموجب المنفـي وأن حكمه النصب كقولك: جاءني القوم إلا زيداً، ومررت بإخوتك إلا عمراً، وعلّل ذلك بأنه يجيء بعد تمام الكلام، قال ا عز وجل: (فشربوا منه إلا قليلاً منهم).[3]

---

[1] غير معروف القائل، وهو من شواهد الصيمري، التبصرة: ص416.

[2] حسن، النحو الوافي، ص 315.

[3] سورة البقرة: الآية 249.

ويذهب الصيمري إلى إعراب الاستثناء من منفي موجب على وجهين:

أحدهما: النصب على التشبيه بالمفعول به.

والثاني: البدل من الاسم الذي قبل (إلا)، كقولك: ما أتاني القوم إلا زيـداً، وإن شئت: (إلا زيد) على البدل من القوم، وما مررت بأحدٍ إلا أخـاك، وإن شـئت: إلا أخيك على البدل ومثله قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم )[1]، وقليلاً، قال أبـو شامة: "وأما ما فعلوه إلا قليلٌ منهم، فالرفع فيه هو الأقوى عند النحويين على البدل من فاعل (فعلوه) والنصب جائز على أصل باب الاستثناء كما في الإيجاب".[2]

فالنصب في الأمثلة السالفة في رأي الصيمري يكون على الاستثناء، أما الجر والرفع فيكون على البدل، أما في حالة تقديم المستثنى على المستثنى منـه فيـرى الصيمري أنه لا يجوز إلا النصب كقولك: ما مررت إلا زيداً بأحدٍ، وما جاءني إلا زيداً أحد، والعلة في ذلك – كما يراها الصيمري – أنه كان يجوز – قبل التقـديم – البدل والاستثناء- وإذا قُدم المستثنى على المستثنى منه، بطل البدل وبقي الاسـتثناء قال الكُميتُ:

فما لي إلا آلَ أحمد شيعةٌ ومالي إلا مشْعب الحق مشْعب [3]

### 3.11.3 حكم الاستثناء المتكرر:

أما حكم الاستثناء المتكرر في رأي الصيمري فهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون الثاني مستثنى من المستثنى الأول، كقولك: له عندي عشرةٌ إلا خمسةً إلا درهماً، فالخمسة مستثناة من العشرة، والدرهم مستثنى مـن الخمـسة المستثناة فحصل الإقرار بستة، قال ا عز وجل: (إنا أُرسلنا إلى قومٍ مجرمين، إلا آل لوطٍ إنا لمنَجوهم أجمعين، إلا امرأتَه قدرنا إنّها لَمِن الغابرين )[4].

---

[1] سورة النساء: الآية 66، فالنصب قراءة أُبي، وابن أبي إسحاق وابن عامر، والرفـع قـراءة الجمهور، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ص 235.

[2] انظر: إتحاف فضلاء البشر، ص375، وانظر: الصيمري، التبصرة ، ص 375.

[3] البيت للكميت، وهو من شواهد المبرد في المقتضب: ج4، ص389.

[4] سورة الحجر: الآيات، 58، 59، 60.

والضرب الثاني من الاستثناء المتكرر أن يكون الثاني بمعنى الواو، كقولـك: (ما فيها إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً قومك) والتقدير: ما فيها إلا زيداً وعمراً وخالداً قومك وهو استثناء مقدم ولو أخّرت لجـاز رفعهـا كلهـا ونـصبها علـى البـدل والاستثناء.[1]

### 4.11.3 حكم غير في الاستثناء:

أما (غير) فيذهب الصيمري إلى أنها تكون صفةً تابعةً للموصوف، وتعرب بما يستحقه الاسم الذي بعد (إلا).[2]

وأما الاسم الواقع بعد (غَير) فلا يكون أبداً إلا مخفوضاً بإضافة (غير) إليـه ويكون حكم غير في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلا في جميع الأحوال، فتقول: ما قام القوم غَير زيدٍ، برفع (غير) ونصبه، وإنما جاز في (غير) الرفع والنـصب، لأنك لو قلت: ما قام القوم إلا زيد، لجاز في زيد الرفـع والنـصب، إلا أن الرفـع أحسن، كما أن الاسم الواقع بعد إلا رفعه أحسن من نصبه، وتقول: قام القوم غيـر زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على الصفة، والنصب أحسن،لأنك لو قلت: قـام القوم إلا زيداً، لكان نصب زيد على الاستثناء أحسن من رفعه على الوصف. [3]

يقول الصيمري:"واعلم أن أصل غير: أن تكون صفةً تابعة للموصوف، وإنما جعلت في الاستثناء شبيهاً بإلا، لأنك إذا قلت: مررت برجل غير زيد، فالمرور لـم يقع على زيد وكذلك إذا قلت: مررت بقومك إلا زيداً، فالمرور لم يقع بزيدٍ، فلمـا تقاربا في المعنى حمِل أحدهما على الآخر فاستثني بغير، ومن هذا قوله عز وجـل: (لو كان فيهما آلهة إلا ا لفسدتا) [4]، بتقدير: لو كان فيهما آلهة غيـر ا ، علـى الصفة. [5]

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة، ص 378، 379.

[2] انظر: المرجع نفسه: ص 382.

[3] انظر: ابن عصفور، المقرب، ص 238.

[4] سورة الأنبياء: الآية 22.

[5] الصيمري، التبصرة: ص382 – 383.

### 5.11.3 حكم سوى وسواء:

أدوات الاستثناء: سِوى و سوى و سواء و سِواء، تحدث ابن عصفور الاشبيلي عن حكم هذه الأداة فقال: "وأما الاسم الواقع بعد سِوى و سوى و سواء وسِواء، فلا يكون إلا مخفوضاً بها وتكون هي أبداً منصوبة على الظرفية" [1].

ومن أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح أشهره غَير و سِوى (وفيهـا لغـات مختلفة: سِوى و سوى، و سواء و سِواء)، وهذه الأسماء الصريحة – عند استعمالها أداة استثناء – تشترك في المعنى وفي الحكم. [2]

ويذهب الصيمري إلى أن (سِوى) و(سواء) في معنى (غَير) وهمـا ظرفـان يستثنى بهما كما يستثنى بغير، إلا أنهما يرفعان، والمقصورة لا يبين فيها الإعـراب والممدودة منصوبة أبداً تقول: ما أتاني أحد سِوى زيدٍ، وسِوى أخيك، وجاءني القوم سِوى بكر وسواء عمرو، وما جاءني سواء أخيك أحد [3].

### 6.11.3 حكم ليس ولا يكون:

يذهب ابن عصفور إلى أن الاسم الواقع بعد (ليس، ولا يكون) منصوب علـى أنه خبر لهما، ويكون اسمهما ضميراً عائداً على البعض المفهوم من معنـى الكـلام فالجملة في موضع الحال، كأنك قلت (قام القوم ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً) وكذلك كان الضمير مفرداً مذكراً في جميع الأحوال [4]، ومـن العـرب مـن يجعل الضمير الذي فيهما على حسب الاسم المتقدم، فتقول: (ما أتتني امرأةٌ ليـست فلانةً) (ولا تكون فلانةً) فتكون الجملة على هذه اللغة صفةً للاسم المتقدم. [5]

فأما الأدوات التي هي أفعال خالصة فتنحصر في فعلين ناسخين جامـدين هما: (ليس ولا يكون) بشرط وجود (لا) النافية قبل هذا الفعل المـضارع الـذي

---

[1] ابن عصفور، المقرب، ص 239.

[2] عباس، النحو الوافي، ص 343.

[3] الصيمري، التبصرة: ص 284.

[4] ابن عصفور، المقرب، ص 240.

[5] المرجع نفسه، ص 240.

للغائب دون غيرها من أدوات النفي، ولا يصلح من أفعال (الكون) أداة للاستثناء إلا هذا المضارع الجامد،الدال على الغائب المنفي بـ الأداة (لا) مثـل: زرعـت الحقول ليس حقلاً، أو زرعت الحقول لا يكون حقلاً، ومثل: ما تركـت الكتـب ليس كتاباً، أو لا يكون كتاباً[1].

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب، باعتباره خبراً لهما، لأنهما فعلان ناسخان جامدان من أخوات كان، أما الاسم فضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعـود علـى (بعض) مفهوم من (كل) يرشد إليه السياق.[2]

ويرى الصيمري أن (ليس ولا يكون) يضمر فيهما اسمهما، وينصب ما بعدهما على خبرهما تقول: جاءني القوم ليس زيداً، ولا يكون عمراً بتقدير: ليس بعـضهم زيداً ولا يكون بعضهم عمراً، وما جاءني أحد ليس أخاك، وما فيهما أحد لا يكـون زيداً فإن قلت: إلا أن يكون زيداً، فلك رفعه ونصبه، كما قُـرئ: (إلا أن تكـون تجارةً) بالرفع، والنصب[3].

### 7.11.3 حكم عدا وخلا:

يذهب ابن عصفور إلى أن الاسم الواقع بعد عدا وخلا، إن كان مخفوضاً كـان خفضه بها، وتكون هي حروفاً متعلقة بما قبلها، وإن كان منصوباً، فيكون منـصوبا بها، وتكون أفعالاً، وفاعلوها مضمرون فيها والضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام[4].

---

(1) حسن، النحو الوافي، ص 353.

(2) المرجع نفسه، ص 353.

(3) الرفع: قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وغيرهم، والنصب: قراءة الكوفيين، عاصم وحمزة والكسائي انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ص231.

(4) انظر: ابن عصفور، المقرب، ص239.

والمستثنى بخلا وعدا يجوز جره ونصبه، أما جره فعلى أنها حروف جر وأما نصبه فعلى أنها أفعال ماضية فاعلها ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المبهم المفهوم من الكل السابق، وهو المستثنى منه ومفعولها المستثنى [1].

ويرى حسن عباس أن (عدا وخلا) تكون أفعالاً تارة، وحروفاً تـارة أخـرى ومعنى كل أداة من هذه الأدوات الفعلية (جاوز)، ويتعين عند اسـتعمالها أفعـالاً أن يكون الاستثناء بها تاماً متصلاً، موجباً أو غير موجب [2].

ويذهب الصيمري إلى أن (عدا وخلا) في الاسـتثناء بمنزلـة (لـيس) و (ولا يكون) فتضمر فيهما اسميهما، وتذهب ما بعدها على الخبر تقول: أتاني قومك عـدا بكراً، وخلا أخاك، بتقدير: عدا بعضهم بكراً، وخلا بعضهم أخاك، بمعنـى جـاوز بعضهم بكراً[3].

ومنهم من يجعل (خلا) حرف جر، فُيجر ما بعدها فيقول: خـلا بكـرٍ، فـإذا أدخلت (ما) فقلت: ما عدا زيداً، وما خلا بكراً، لم يكن إلا النصب، لأن (مـا) مـع (خلا وعدا) بتقدير المصدر ولا تُوصلُ (ما) بالحروف [4].

### 8.11.3 حكم حاشا:

نقل الصيمري عن السيرافي أنه قال: " أما احتجاجه بحاشـيت فلقائـل أن يقول (حاشيت) تصريف فعل لفظ (حاشا) الذي هو حرف يستثنى بـه، ولـيس بحاشيت يقع الاستثناء، ولا بحاشى يحاشي ومنزلة (حاشا) من (حاشيت) كمنزلة هلّل وحوقل وبسملَ فقد صرف الفعل مما ليس بفعل" [5]، وأما (حاشا) فهو عنـد سيبويه: حرف خفض تقول: جاءني القوم حاشا زيدٍ، وعند أبي العباس أنه فعل، واستدل بتصريف الفعل منه كقولك: حاشيتُ أُحاشي كما قال النابغة:

---

[1] ابن جمال الدين، شرح الأجرومية: ص107.

[2] انظر: عباس، النحو الوافي، ص354.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة، ص384.

[4] المرجع نفسه، ص384.

[5] انظر: الهوامش من الصيمري، التبصرة: ص 385.

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أُحاشي من الأقوام من أحدِ [1].

أي: ما أستثني.

---

[2] ديوان النابغة الذبياني: ص13، وانظر: الصيمري، التبصرة: ص 385.

# الفصل الرابع

# الظواهر النحوية عند الصيمري

## 1.4 ظاهرة الإعراب والبناء:

يعقد الصيمري للإعراب والبناء باباً مستقلاً في كتابه، يبدأه بتعريف كل منهما فيذهب إلى أن الإعراب: هو تغير آخر الكلمة بعامل، نحو جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ ، فتغير آخر زيد بالعوامل التي قبله هو الإعراب، وهذا الأمر لا يقتصر على الأسماء فقط بل يشمل الأفعال، نحو: لن يقوم زيد، ولم يقم زيد وما أشبه ذلك.

أما البناء فهو عند الصيمري لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركةً نحو: كم، ومن وحيثُ، ومنْذُ، وهؤلاء، وما أشبه ذلك مما لا تغيره العوامل. [1]

ويرى الصيمري أن أصل الإعراب للأسماء دون الأفعال والحروف معلّلاً ذلك بأن الأسماء تكون على صيغة واحدة، وتختلف عليها المعاني، فلا بد من أن يفَرقَ بينها، ويأتي بأمثلة كي يوضح ذلك نحو: ما أحسن زيداً في التعجب، وما أحسن زيد في النفي وما أحسن زيدٍ؟ في الاستفهام.

وذهب كثير من النحويين إلى أن الإعراب من سنن العرب ، وهو من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، وأن الإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر ولا نعتٌ من تأكيد. [2]

ويذكر السيوطي نقلاً عن ابن فارس أن ابن فارس وفي باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع: يقع ذلك من المتخاطبين من وجهين: أحدهما: الإعراب، والآخر: التصريف.

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة، ص76.

[2] انظر: السيوطي، المزهر، ج1، ص 328.

فأما الإعراب فبه تُميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلـك أن قائلاً لو قال:

ما أحسن زيد ، غير معربٍ، لم يوقف على مراده فإذا قال: ما أحسن زيـداً، أو ما أحسن زيدٍ؟ أو ما أحسن زيد، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني. [1]

وقد تحدث بعض المحدثين مثل عباس حسن عن ظاهرة الإعراب والبناء ولم يختلف مفهوم الإعراب والبناء عنده عما كان عليه عند القدامى.

ويذهب إلى أن الإعراب: هو تغير العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغيـر العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه العامل، وفائدته: أنه رمز إلى معنى معـين دون غيره، كالفاعلية والمفعولية وسواهما، ولولاه لاختلطت المعاني والتبست، ولم يفترق بعضها عن بعض وهو – مع هذه المزية الكبرى – موجز غاية الإيجاز [2].

والمعرب: هو اللفظ الذي يدخله الإعراب، وللإعراب – حسب قول عبـاس حسن – معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية هو: التطبيق العام علـى القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل، أو فاعل أو مفعول به أو مبتدأ أو خبر أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء.

أما المبني فهو: اللفظ الذي يدخله البناء ولا توصف الكلمة بإعراب أو بنـاء إلا بعد إدخالها في جملة. [3]

ويرى الصيمري أن الأسماء يناسبها الإعراب، وهو أصلٌ فيها، لأن الاسـم يدل بذاته على معنى مستقل به، فهو يدل على مسمى أي: على شيء قد يسند إليـه فعل فيكون فاعلاً أو يقع عليه فعل فيكون مفعولاً به، وهذا الـشيء المحـسوس أو المعقول يسمى الاسم[4].

---

[1] انظر: السيوطي، المزهر: ج1، ص 329.

[2] انظر: حسن، النحو الوافي، ج1، ص 74-75

[3] حسن، النحو الوافي، ج1، ص 75.

[4] المرجع نفسه: ج1، ص 76.

أما الأفعال فيذهب الصيمري إلى أن اختلاف صيغها يـدل علـى اخـتلاف معانيها  وما دامت كذلك فإنها تستغني عن الإعراب، كقولك: قام، إذا أردت الزمان الماضي وسيقوم، إذا أردت المستقبل، ويقوم، إذا أردت الحال.

ويرى الصيمري أن الفعل المضارع إنما أُعرب لمشابهته الاسم مـن ثلاثـة أوجه:

أحدها: أنه يقع في معناه كقولك: كان زيد يقوم، في معنى (قائماً)

والثاني: أن لام الابتداء تدخل عليه في خبر (إن) كما تدخل علـى الاسـم، تقول: إن زيداً ليقوم كما تقول: إن زيداً لقائم، ولا تلحق هذه اللام الفعل الماضي فلا تقول: إن زيداً لقام.

أما الوجه الثالث من مضارعة الفعل للاسم: أن الحرف ينقله مـن احتمـال زمانين إلى اختصاص واحد بعينه، كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجـنس إلى اختصاص

واحد بعينه تقول: يصلي، فيحتمل الحال والاستقبال.

فإذا قلت: سيصلي، وسوف يصلي، اختص بالمستقبل دون الحـال، وكـذلك الحال إذا قلت: رجل، فيحتمل كل واحد من هذا الجنس، فإذا قلت: الرجل، اخـتص بواحد بعينه.

يقول الصيمري: فلما أشبه الفعلُ الاسم من هذه الوجوه أُعطي الإعراب، فهو للاسم بحق الأصل، وللفعل بحق الشبه. [1]

أما الحروف فيذهب الصيمري إلى أنها كلها مبنية لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في غيره بعد وضعه في جملة، ولهذا فإنـه لا يستحق الإعراب، لأنه لا يقوم بنفسه وإنما يصير كبعض حروف ما يـدخل عليـه، وبعض الكلمة لا يعرب فوجب ألا يعرب الحرف لذلك. [2]

---

[1] انظر: الصيمري، التبصرة، ص 76 – 77.

[2] انظر: مصدر نفسه: ص78.

يقول الصيمري: "واعلم أن أصل البناء السكون، وأن ما حرك مما يستحق البناء فلعلةٍ وإنما كان ذلك، لأن البناء نقيض الإعراب، والإعراب بالحركة، فيجب أن يكون نقيضه بالسكون". [1]

ويذهب الصيمري إلى أن العلّة في تحريك ما يستحق البناء يكون على ثلاثة أوجه هي:

أحدهما: أن يستحق الاسم البناء بعد أن كان معرباً فيبنى على حركة، ليفْرقَ بينه وبين ما يستحق البناء من الأصل نحو: يا زيد ، وقبلُ وبعد.

والوجه الثاني في الحركة: أن يبنى ما استحق البناء على السكون، فيلتقي في آخره ساكنان فيحرك الأخير منهما لئلا يلتقي ساكنان نحو: أين، وكيفَ، وسوفَ وحيثُ وما أشبه ذلك.

والثالث: أن يكون المستحق للبناء أولاً، فيحرك ليمكن النطق به نحو: باء الإضافة، أي باء الجر ولامها، وما أشبههما.

ويرى الصيمري أن ما خرج عن هذه الوجوه الثلاثة، وما لم تعرض فيه علة من هذه العلل

بني على أصل البناء وهو السكون ، نحو: من، وكم، وقد، وهلْ، وبلْ، وما أشبه ذلك.[2]

## 2.4 ظاهرة الحذف:

الحذف لغة: حذف الشيء يحذفه حذفاً، يعني قطعه من طرفه، وحذف رأسه في السيف حذفاً، ضربه فقطع منه قطعةً. [3]

أما الحذف اصطلاحاً: فهو إسقاط جزء من الكلام لدليل الغرض في المعنى وتبقى الجملة معه تحمل معنى يحسن السكوت عليه. [4]

---

[3] الصيمري، التبصرة: ص78.

[1] انظر الصيمري، التبصرة: ص 78 -79.

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (حذف).

[2] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 102.

## أولاً: الحذف عند النحاة القدامى:

يعد الحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية ، إلا أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات لميل العربية إلى الإيجـاز والاختصار ، وهذا الحذف تطبيقٌ لقاعدة لغوية عامة مضمونها أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه، بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بهذا الحذف تأثراً يؤدي إلى عيبٍ وفسادٍ لفظي أو معنوي.[1]

وقد تنبه النحاة إلى ظاهرة الحذف في العربية مبكراً فنجد سيبويه يعقـد فـي كتابه باباً سماه (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض) يقول فيه:" اعلم أنهـم ممـا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويـستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً.[2]

وفي (باب في شجاعة العربية) الذي أفرده ابن جني في الخـصائص يقـول: "إعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنـى والتحريف"[3]، ويذهب ابن جني إلى أن العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحـرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليـف علم الغيب في معرفته[4].

ولم يغفل ابن فارس عن ذكر هذه الظاهرة في كتابه (الصاحبي) فأفرد للحذف والاختصار باباً موجزاً ذهب فيه إلى أن الحذف مـن سـنن العـرب[5]، ويـذهب السيوطي في المزهر إلى ما ذهب إليه ابن فارس. [6]

أما الإمام عبد القاهر الجرجاني فيتحدث عن الحذف في كتابيه (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة)، وفي دلائل الإعجاز يقول: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخـذ

---

[1] انظر: حسن، النحو الوافي ص507، وانظر: حمودة، ظاهرة الحذف: ص9.

[2] سيبويه، الكتاب: ج1، ص 50.

[3] ابن جني، الخصائص: ج2، ص 140.

[4] المرجع نفسه، ص 140.

[5] ابن فارس، الصاحبي، ص 156.

[6] انظر السيوطي، المزهر، ج1، ص 331.

عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به تَرك الذكر، أفصح من الذكر، والصمتَ عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبن" [1].

والنحاة بذلك يثبتون حقيقة ماثلة في النحو يعد فيها الحذف فرعاً والأصل أن يرد الكلام دون حذف، وهم أحاطوا ظاهرة الحذف بالبحث والدراسة بلغت معهم مرحلة من النضج المنهجي إدراكاً منهم لأهميتها وشيوعها.

وقد حددوا مواضعها، وقدروا المحذوفات المكملة للمعنى والمستوفية لشروط القاعدة فتناولوا الحذف من جوانبه المختلفة، وتحدثوا عن الحرف أو الكلمة – اسماً كانت أو فعلاً – وعن الجملة، ولم يغفلوا الإشارة إلى دلائل الحذف في المعنى فنبهوا إلى شروطه وأرسوا بذلك ركائز متينة لكل من جاء بعدهم من النحاة.

تابع النحويون التعرض لمسألة الحذف ، منطلقين في كثير من توجهاتهم وعللهم من المنطلق الذي انطلق منه سيبويه وابن جني، صادرين في كثير من آرائهم عنهم فهذا ابن جني الذي يرى أن سمة الإيجاز التي تتصف بها العربية، وتعد من خصائصها الأصلية تجعل الحذف وارداً فيها بكثرة فيقول: "واعلم أن العرب – مع ما ذكرناه – إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها". [2]

لقد امتلأت كتب النحاة بالحديث عن هذه الظاهرة الناجمة عن تعليلاتهم لما لم يجدوا له مخرجاً، مما جعل تقديرهم للمحذوف في بعض الأحيان يمثل إجباراً للنصوص لكي تندرج تحت القواعد، وتتفق معها كما أدت في كثير من الأحيان إلى ظهور اختلافات بين النحاة في المحذوف أو في المقدر مما يؤدي إلى التعدد في أوجه الإعراب وبالتالي إضفاء الصعوبة والتعقيد على النحو العربي.

كما أدى هذا التقدير للمحذوفات إلى تصنيف النحاة لموضوعات النحو إلى أساليب إنشائية وخبرية بناء على العنصر المحذوف، فأسلوب النداء – مثلاً- بتقدير

---

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 84.

وجود فعل فيه هو (أنادي أو أدعو) يخرج عن كونه إنشائياً طلبياً، ليصبح خبرياً مما أوقع النحاة في خلطٍ ووهمٍ أدى إلى اختلاف آرائهم أحياناً في المسألة الواحدة.

**ثانياً: الحذف عند المحدثين:**

لقد واجه مبدأ القول بالحذف والتقدير بالكثير من الرفض من الدراسات اللغوية الحديثة التي ترى أن الجملة الحقيقية هي التي تؤدي الفائدة كاملة.

أما تكوينها الشكلي فلا يشترط أن يوجد فيه مسند ومسند إليه، بل تتحقق الفائدة كاملة بوجودهما، وقد تتحقق بكلمة واحدة إذا أدت المعنى ويرتبط ذلك في فهم الفائدة التي تؤديها الجملة بشكل رئيسي بالسياق اللغوي الخاص والموقف الاجتماعي الذي تنطق فيه حيث يراعى ذلك في استعمالات الناس للغة والدلالات المختلفة للكلام وما يسمى بالعرف اللغوي.

تمتاز العربية بكونها لغة تكره الثقل وتنفر منه، وتميل إلى الخفـة والـسهولة والإيجاز والاستغناء عن كل ما يمكن الاستغناء عنه، شـرط ألا يـؤدي الإيجـاز والحذف إلى خللٍ في التركيب أو المعنى، كما بين المحدثون دلالات الذكر وبلاغته، ووقفوا على دلالات الحذف وما يحدثه في التركيب من معنى وأثر، فالنحو تحليلـي يجعل نقطة البداية هي المباني وينطلق منها للوصول إلى غايته من المعاني.

أما علم المعاني فيبدأ من منطلق المعنى باحثاً له عن المبني، فالمعنى هو الذي يقتضي الذكر أو الحذف، والإظهار أو الإضمار، والتقدير أو التأخير، والفـصل أو الوصل والخبر أو الإنشاء، والقصر أو الإطلاق وهلم جرا. [1]

ويرى المحدثون أن مسألة الحذف مسألة يقترب النحو فيها كثيراً من البلاغة أو يلتقيان عندها فالبلاغيون والنحويون يجمعون على أنهـا فـضيلة كلاميـة رائعـة، فالحذف عند البلاغي لمحة ذكية وإشارة لطيفة ورمز لطيف يحرك الخاطر ، ويشحذ الذهن ويجعل الكلام معتلقاً بالنفس، فثمة علاقة وطيدة الأواصر بين المعنى النحوي والمعنى البلاغي النفسي. [2]

---

[1] انظر: حسان، الأصول، ص 341 – 344.

[2] فليح، الحذف في الحديث النبوي، ص 21 – 22.

إن الطريقة التي يقدمها النحو التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف شـبيهة بمـا قدمه النحو العربي، وما يسميه التحويليون بقواعد الحذف الإجباري شبيهة بما سماه نحاة العرب القدامى بالحذف الواجب، حيث لا تكون الجملة صحيحة نحوياً إذا ظهر المحذوف المقدر في الكلام أي في البنية السطحية على حد تعبير التحويليين. [1]

وتحدث المحدثون عن نقاط التقاء النحو العربي مع النظرية التحويليـة وأنهـا تصدر عن أساس عقلي، إضافة إلى تناول التحويليين عدداً من الجوانب المطروقـة في النحو العربي واعتبارها أصلية في الدرس النحوي عندهم ومن هذه الجوانـب، الحذف والزيادة ، وإعادة الترتيب، وقضية الأصلية والفرعية والعامل. [2]

والذي يعنينا هنا – كما يقول الراجحي – هو أن نلفـت إلـى أن التحـويليين يقررون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة تمثـل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة. [3]

ويذهب الراجحي إلى أن ظاهرة الحذف في اللغة ظاهرة مشتركة في اللغـات الإنسانية حين يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمهـا مـن السياق والطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي هي التي قدمها النحو العربي. [4]

وكما التفت النحاة القدماء إلى ظواهر الحذف، فإن المحدثين كذلك لم يغفلوهـا ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي وليس على مجـرد القـدير المتعسف، وبهذا تكون أنظار النحاة القدماء ملتقية مع النحو الحديث.

أما المحدثون فإن آراءهم تفاوتت في قضية إثبات لغوية ظاهرة الحذف ومدى بلاغة التوظيف الأسلوبي لها، ولكنهم يجمعون على إيضاح أن العرب إلى الإيجـاز

---

[1] انظر: حمودة، ظاهرة الحذف، ص 15 – 17.

[2] الراجحي، النحو العربي والدري الحديث، ص 143

[3] انظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 147.

[4] انظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 147.

أميل، وعن الإكثار أبعد والإيجاز أحد طرق الحذف، فقد جاء الحذف فـي تراكيـب العرب حيث كان أبلغ وذِكْر المحذوف عبثاً يتنزه عنه البليغ، وصاحب الذوق السليم لأن المعنى يفهم بدونه والمقام والأسلوب يدل على المحذوف، فعدم الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة.

**شروط الحذف:**

للحذف شروط اعتمدها النحويون، ذكرها ابن هشام في كتابه (مغنى اللبيـب) وهي:[1]

1- وجود دليل حالي أو مقالي.
2- أن لا يكون ما يحذف أصلاً.
3- أن لا يكون ما يحذف مؤكداً.
4- أن لا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر.
5- أن لا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً.
6- أن لا يكون عوضاً عن شيء.
7- أن لا يؤدي حذفه إلى تقوية وإعمال العامل الضعيف.
8- أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل.

وذهب النحويون إلى أن القضية الفاصلة في هذه الظاهرة هي قـضية (تقـدير المحذوف) وتقدير المحذوف في رأي النحويين هو محل اتفـاق، لأن كلامهـم فـي التقدير شأن كلامهم في الحذف، فالحذف والتقدير نابعان مـن العربيـة واسـتعمال العرب.

**الضوابط التي تحكم تقدير المحذوف:**

إن كتب النحويين تزخر بالتقديرات لكل محذوف وبخاصة كتـاب سـيبويه ، ولهذا وضع النحاة لقضية تقدير المحذوف ضوابط تحكمه لضمان صحة اسـتعماله وهي: [2]

1) القياس: ومعناه أن نقدر المحذوف في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل.

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب: ج2، ص 156.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب: ج2، ص160.

2) بيان مقدار المقدر، وهنا ينبغي تقليل مقدار المقدر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل.

3) ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن.

4) بيان كيفية التقدير، فإذا كان المحذوف رابطاً مضمراً أو مجروراً أو أسماء موصولة أو موصوفة عائداً على ما يحتاج إلى الرابط، فالحذف لا يتم مرة واحدة، بل يتم بالتدريج.

5) إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى، وإذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى لأن الحذف تصرف، والتصرف في الإعجاز أحسن وأولى.

هذه هي ضوابط الجمهور لقضية تقدير المقدر المحذوف ، وهو رأي الجمهور الأغلب.

أما الرأي الثاني في قضية تقدير المحذوف وهو رأي ابن مضاء القرطبي الأندلسي ومدرسته، فهو قائم على أساس إنكار نظرية العامل في النحو، وإزالته من هيكل النحو العربي تماماً إذا أمكن ذلك، بل وإزالة كل ما يترتب عليه من القول بتغير أواخر الكلمات وتقديره إذا لم يوجد لضرورة.

من هذا المنطلق يدور ابن مضاء مع إنكار التقدير لكونه أنكر الأصل وهو العامل فلا داعي للقول بمسألة الحذف عنده، لأنه (لا محذوف) فكيف نقدر (لا محذوف) أو (لا موجود). [1]

**أبواب الحذف عند الصيمري في التبصرة:**

1) دلالة الكلام على المحذوف:

ذهب الصيمري إلى أن دلالة الكلام على المحذوف ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يدل الكلام على محذوف معين، فهذا لا يحتاج إلى خَلَفٍ، كقولك: ضربت اليوم، فدل هذا الكلام على مضروبٍ ما مِن غير تعيين.

---

[1] انظر: رفيدة، إبراهيم عبد ا ، 1971، الحذف في الأساليب العربية رسالة ماجستير: ص111.

والثاني: أن يدل على محذوف بعينه فلا بد من خَلَفٍ منه في الكلام كقولك: ضربت وضربني زيد، فزيد الفاعل يدل على زيد المفعول به، لأن التقدير: ضربت زيداً، وضربني زيد.

ولو كان التقدير على ضربت عمراً وضربني زيد، لم يجز الحذف، لأن (زيداً) لا يدل على (عمرو). [1]

وذهب الصيمري إلى أن حذف المفعول إذا كان في الكلام ما يدل عليه حسن جائز كقول الله عز وجل: (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات).

والتقدير: والحافظاتها، والذاكراته، لأن الثاني هو الأول، ولو كان التقدير: والذاكرين الله كثيراً والذاكرات عظيم سلطانه، أو ما أشبه ذلك لم يجز حذفه لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه.[2]

**2) جواز حذف خبر (إن):**

يذهب الصيمري إلى أنه يجوز حذف خبر (إن) إذا دخلت على الأجناس المنكورة إذا كان في الحال دليل على المحذوف.

وذلك عند الافتخار كقولك: إن مالاً، وإن خيلاً، وإن رجالاً، أي: إن لنا مالاً وإن لنا خيلاً، وإن لنا رجالاً، كما قال الأعشى:

إن محلاً وإن مرتَحلاً وإن في السفْرِ إذْ مضوا مهلا [3]

ولا يحسن هذا في المعارف، لا تقول: إن الرجل، وإن الفرس، لأنه لا يفتخر بفرس واحد منها ولا برجل واحد منهم.

ولكن لو افْتُخر بواحد مشهور جاز مثل أن يقول القائل: هل لكم أحد ؟ فيقول: إن الأمير، أي: إن لنا الأمير، كما قال الأخطل:

---

[1] الصيمري، التبصرة، ص 151.

[2] المرجع نفسه، ص 151.

[3] الأعشى، الديوان: ص155.

خَلاَ أن حيا من قريشٍ تفضلوا

على الناسِ أو أن الأكارم نَهشَلا [1]

لأن (نهشلا) قبيلة معروفة، ولا يحذف شيء إلا إذا كان عليه دليل. [2]

قال ابن جني في الخصائص: "وأصحابنا يجيزون حذف خبر (إن) مع المعرفة ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم، فمن لكم؟ قالوا: إن زيداً، وإن عمراً أي: إن لنا زيداً ، وإن لنا عمراً. [3]

والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة، وابن جني إلى رأي الكوفيين أميل ذكر ذلك في كتابه المحتسب فقال: "والكوفيون لا يجيزون حذف خبر (إن) إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا، وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة" [4].

**3) إثبات (الياء) وحذفها في: يا بن أم، يا بن عم:**

يذهب الصيمري إلى أن العرب تحذف الياء من (يا بن أُم، ويا بن عم) ويعلل ذلك لكثرة الاستعمال تخفيفاً، ولا يقف عند ذلك بل يقول: إن فيها لغات أيضاً:

أولاها: إثبات الياء متحركة على الأصل، كقولك: يا بن أُمي، ويا بن عمي.

وثانيتها: إثباتها ساكنة كقولك: يا بن أُمي، ويا بن عمي.

واللغة الثالثة: حذفها والاجتزاء بالكسرة كقولك: يا بن أم ، ويا بن عم.

ولغة أخرى يقول الصيمري بحذف الياء مع بناء آخر (أُم ، وعم) على الفتح وجعلهما مع ما قبلهما بمنزلة اسمٍ واحد مثل (خمسةَ عشَر)، كما يذهب إلى لغة أخرى تقول بقلبها ألفاً كقولك: يا بن أُما، ويا بن عما.

---

[2] الأخطل، الديوان: ص392.

[3] الصيمري، التبصرة: ص 151.

[4] ابن جني، الخصائص: ج2، ص 374.

[5] ابن جني، المحتسب: ج1، ص 349.

ويجوز أن يكون المفتوح محذوفاً من هذا ، حذفتَ الألف بعد ما قُلبت من الياء للتخفيف وقُرئ: (يا بن ُأم) [1] و (يا بن ُأم) بالفتح والكسر[2].

**4) جواز حذف حرف النداء:**

يرى الصيمري أن المنادى إذا كان قريباً منك ، ولم تحتج في ندائه إلـى مـد الصوت جاز أن تحذف حرف النداء ، فتقول: زيد أقبلْ.

وغلام عبدِ ا ِ تعالَ، ويستشهد بقول ا عز وجل:(يوسفُ أعرض عن هذا)[3]

وقال الشميذر الحارثي:

بني عمنا لا تذكروا الشعر بعدما

دفنتُم بصحراء الغُمير القَوافيا [4]

أراد: يا بني عمنا، وهذا مطّرد في جميع الأسماء إلا النكرة والمبهم، فلا يجوز إسقاط حرف النداء معها.

وفي موضع آخر يذهب الصيمري إلى أن (لا) إذا دخلت على المعـارف لـم تعمل شيئاً وجرى ما بعدها على أصله في الإعراب، وتقول: لا أباك، ولا أب لك.

فمن أثبت الألف قدر الإضافة إلى الكاف، وجعل اللام زائدة كما في (يا بـؤس للحرب) وقد جاء بحذف اللام، قال عنترة:

أبالموتِ الذّي لا بد أنّي ملاقٍ – لا أباكِ – تُخوفيني [5]

وفي معرض حديثه عن نداء اسم ا ودخول (يا) عليه فيـرى الـصيمري أن ذلك يكون على وجهين:

---

(1) سورة طه: الآية 94.

(2) انظر: الصيمري، التبصرة ، ص 351.

(3) سورة يوسف: الآية 29.

(4) البيت للشميذر الحارثي، انظر: المرزوقي، شـرح ديـوان الحماسـة: ص124، وانظـر: الصيمري، التبصرة: ص 357.

(5) البيت من شواهد المبرد في المقتضب: ج4، ص375، وانظر: الـصيمري، التبـصرة: ص 391.

أحدهما: أن تدخل عليه (يا) فتقول: يا الله اغفر لي، وإنما جاز أن تليه (يا) مع امتناع دخولها على ما فيه الألف واللام، لأن الألف واللام عوض من ذهاب همـزة (إله).

والوجه الآخر: أن تحذف (يا) وتزيد في آخر الاسم ميماً مشددة، وتبنيه علـى الفتح فيكون عوضاً من (يا) تقول: اللهم اغفر لي، وهذا مذهب البصريين. [1]

**5) حذف ألف (ما) الاستفهامية:**

يرى الصيمري أن ألف (ما) الاستفهامية تحذف إذا دخل عليها حـرف الجـر وأنها تكون منها بمنزلة شيء واحد، فتقول: عم تسأل؟ وفيم جئت؟ وعلام ذهبـت؟ كقول ا عز وجل: (عم يتساءلون) [2]، وقوله تعالى: (فِيم تبـشرون) [3]، وقولـه تعالى: (فيم أنت من ذكراها)[4]، وقوله تعالى: (يا أبتِ لِم تعبـد مـا لا يـسمع ولا يبصر). [5]

ويعلل الصيمري ذلك بقوله: وإنما حذفوا الألف لأن هذه الحـروف صـارت عوضاً منها لأن حروف الجر لا تقوم بأنفسها ، فصارت مع (ما) كـشيء واحـد فحذفوا الألف تخفيفاً.[6]

**6) حذف (الياء) من (فَعِيل أو فُعيل) في النسب:**

يرى الصيمري أن باب النسب باب تغيير، لأن ياء النسب تكسر مـا قبلهـا، فتزيله عن حد الإعراب الذي كان يستحقه، ويصير الإعراب على اليـاء، ويجـيء مختلفاً كثيراً خارجاً عن القياس لعلل ومعانٍ تعرض، فمن ذلك: كل اسم على (فَعِيل)

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب: ج1، ص 309، والاستراباذي، الرضـي علـى الكافيـة: ج1، ص 146، و الصيمري، التبصرة: ص 346.

[2] سورة النبأ: الآية 1.

[3] سورة الحجر: الآية 54.

[4] سورة النازعات: الآية 43.

[5] سورة مريم: الآية 43.

[6] انظر: الصيمري، التبصرة، ص 470.

أو (فُعيل) إذا نسبتَ إليه فالقياس ألا تُحذف الياء منه، وذلك نحو: ثقيف، وقـريش، وهذيل، فتقول: ثقيفي، وقريشي وهذيلي، وهذا رأي سيبويه. [1]

ويذهب الصيمري إلى السماع عن العرب فيقول: "وأكثر ما تتكلم به العـرب بحذف الياء فيقولون: ثقفي وهذلي، وقرشي "وقد جاء على الأصل ، قال الشاعر:

بكل قريشي عليه مهابةٌ سريعٍ إلى داعي النّدى والتكرمِ. [2]

**7) حذف فعل القسم والمقسم به:**

يذهب الصيمري إلى أنك إذا قلت: أُقسِم لأفعلن، وأَحلِف لأذهبن، فـإن ذلـك بمنزلة: وا لأفعلن، وأن كان لفظه لفظ الخبر، كما تقول في الدعاء: غفر ا لـك فلفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء، كأنك قلت: أسأل ا أن يغفر لك، قـال ا عـز وجل: (وا ُ يشهد إن المنافقين لكاذبون). [3]

فاللفظ – كما يراه الصيمري – لفظ الخبر، ومعناه القسم والتقدير في هذا كله: أقسمت با ، وحلفت با ، إلا أنهم يحذفون فعل القسم لدلالة الكـلام عليـه، وقـال الشاعر:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم[4].

فالمعنى: فأقسم با .

أما جواب القسم فيكون بأربعة أشياء: باللام، وإن. وما، ولا، ومن هذه الأشياء يذهب الصيمري إلى جواز حذف (لا) من جواب القسم، ويكـون الجـواب عليهـا فتقول: وا أقوم، ووا ذهبتُ.

كما قال امرؤ ألقيس:

فقلتُ يمين ا ِ أبرح قاعداً ولو قطّعوا رأسي لديكِ وأوصالي[5].

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب: ج2، ص 69، وانظر: ابن جني، الخصائص: ج1، ص 116.

[2] البيت من شواهد سيبويه مجهولة القائل، انظر: الكتاب: ج2، ص70.

[3] سورة المنافقون: الآية 1.

[4] البيت للمسيب بن علس، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ج1، ص455.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة، ص451.

أي: لا أبرح قاعداً.

ولا يجوز الحذف في شيء من أجوبة القسم إلا في (لا) أما اللام: فإنهـا لـو حذفت لحذفت معها النون، فكان يلتبس النفي بالإيجاب. [1]

### 3.4 ظاهرة التقديم والتأخير:

اهتم النحاة كثيراً بمسألة التقديم والتأخير التي تطرأ على التراكيـب اللغويـة، وبدا ذلك في تحديدهم لعناصر ذات رتب مقيدة ، مما يعني وجود عناصـر أخـرى تتمتع بحرية كبيرة في التغير تقديماً وتأخيراً، ولم يكونوا ليغفلوا مـا لهـذا التقـديم والتأخير من أثرٍ في المعنى والمعنى هو الهدف الكامن وراء هذا التشكيل الجديـد، يقول فضل عباس:" فنحن حين نقدم بعض أجزاء الجملة تارة ونؤخر بعضها تـارة أخرى، فإنّا لا نفعل ذلك رغبة في التغيير أو تفنناً في القول فحسب، إنما ذلك ناشئ عن اختلاف المعنى الذي يريده المتكلم، فالكلام البليغ لا يجوز أن يكون التقديم فيـه لغرض لفظي فقط ، بل يكون مع هذا الغرض اللفظي هدف يتعلق بالمعنى" [2].

والمعنى لا يكتمل إلا حين تأخذ كل كلمة موقعها في الجملة وقد تأخذ الكلمـة موقعها الأصل في التركيب، كأن يتلو الفاعل فعله، أو يقع المفعول به بعـد الفعـل والفاعل، أو يسبق المبتدأ خبره...الخ.

وقد يعدل عن هذا الترتيب الأصل ، فيقدم ما حقه التأخير، ويؤخر مـا حقـه التقديم وفقاً لما ارتضته قواعد اللغة لغرض معنوي يريده المتكلم.

وقد نبه الجرجاني في دلائل الإعجاز إلى ذلك بالقول: "فإذا وجب لمعنـى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق". [3]

وهذا سيبويه يقول في الكتاب: "فإن قدمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد ا ، لأنك إنما أردت به مـؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأوله منه، وإن كان مؤخراً في اللفـظ،

---

[1] الصيمري، التبصرة، ص451.

[2] عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 156.

[3] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 43.

فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي ببيانه أهم، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" [1].

ومن المحدثين من يرفض أثر التقديم في المعنى – أمثـال إبـراهيم أنـيس – ومعارضة سيبويه والجرجاني والهجوم عليهما لأنهما قالا بذلك، فقال: "وليس يـشفع في انحراف الفاعل عن موضعه أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام إذ كما قال الجرجاني لم يذكر في ذلك مثالاً، كذلك لا يشفع في هذا الانحراف فلسفة الجرجاني نفسه حين أراد توضيح معنـى الاهتمـام بعبارتـه المشهورة (قتل الخارجي زيد)".[2]

ويعتبر إبراهيم أنيس ما ورد من تقديم في القرآن الكـريم رعايـة للفاصـلة القرآنية.

لقد تفاوتت آراء المحدثين في مسألة التقديم والتأخير فهذا عبـده الراجحـي لا يعتد برأي إبراهيم أنيس، ويذهب إلى أنه لا يمكن أن يطرأ تغيير في ترتيب عناصر الكلام دون أن يصحبه تغيير في المعنى، فيقول: "والحق أن العرب القدماء قد عنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة، وأخذوا يحكمون القوانين التي تنظمهـا، فبحثـوا قـضية (التقديم والتأخير) وتأثيرها على الجملة وتركيبها، من حيث الإعمال أو الإلغاء ومن حيث التغيير الدلالي، ونحن نذكر حديثهم عن وجوب تقديم الخبر، وعـن وجـوب تأخير المبتدأ، وعن جواز الأمرين". [3]

ويستطرد الراجحي بالحديث عن هذه القضية فيقـول: "... ونـذكر حـديثهم وتحليلهم للتميز فيما يشبه الإشارة إلى البنية العميقة حين يعيدون التمييز إلى الفاعل في (واشتعل الرأس شيباً) أو إلى المفعول في (وفجرنا الأرض عيونـا)، وأخـذت القضية بعد ذلك حظها الوافر في الدرس البلاغي".[4]

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34.

[2] أنيس، من أسرار اللغة، ص 244.

[3] الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 155.

[4] المرجع نفسه، ص 155.

وفي باب التقديم والأخير الذي أفرده ابن فارس في الصاحبي يـذهب إلـى أن تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدم هو مـن سـنن العرب، ويأتي بأمثلة على ذلك من شعر العرب، ومن القرآن الكريم مفسراً ومبـدياً رأيه في كل بيت وفي كل آية.[1]

وفي دلائل الإعجاز يعقد الجرجاني فصلاً سماه (القول في التقديم والتـأخير) قال فيه: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يـزال يفْتر لك عن بديعةٍ، ويفضي بك إلى لطيفةٍ، ولا تزال ترى شعراً يروقـك مـسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطُف عندك أن قُدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان". [2]

**التقديم والتأخير عند الصيمري:**

اهتم الصيمري بظاهرة التقديم والتأخير وعنى بها عناية بالغة ، وتحدث عـن قضايا التقديم والتأخير، وركز على قضايا الصدارة في الشرط والاستفهام والنداء.

فالتقديم والتأخير يؤثر في الوظيفة النحوية للعناصر، ويؤثر في المعنى المراد منها  ويتضح اهتمام الصيمري بالتقديم والتأخير في قضايا ومسائل محددة في كتابه سنأتي عليها بشيء من التفصيل:

**المسألة الأولى:** جواز تقديم خبر المبتدأ عليه:

يذهب الصيمري إلى أنه يجوز أن تقدم خبر المبتدأ عليه إذا كـان اسـماً، أو ظرفاً أو جملة، كقولك: قائم زيد، وخلفك عمرو، وأبوه منطلق زيد، لا فـرق بـين تقديم ذلك وتأخيره عند سيبويه. [3]

يقول صاحب الكتاب: "وزعم الخليل – رحمه ا   – أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد  وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تـؤخر وتقـدم فتقـول: ضرب زيداً عمرو وعمرو على (ضرب) مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون

---

[1] انظر: ابن فارس، الصاحبي، ص 189.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز: ص106.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص101.

زيد مؤخراً وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك" [1].

ويرى الصيمري أن الخبر إذا كان فعلاً فإنه لا يجوز أن يتقدم، ويعلل ذلك بأن الفعل إذا تقدم على الاسم خرج من حد الابتداء، وارتفع بالفعل نحو: زيد قام، فزيـد رفع بالابتداء وقام خبره فإذا قدمت فقلت: قام زيد، ارتفع زيد بقام. [2]

**المسألة الثانية:** جواز تقديم معمول اسم الفاعل، واسم المفعول عليه:

وفي هذه المسألة يذهب الصيمري إلى أنه يجوز تقديم ما عمل فيه اسم الفاعل والمفعول عليه، كما يجوز ذلك في الفعل ، تقول: زيداً هذا ضارب، كما تقول: زيداً هذا يضرب ودرهماً يعطَى أبوك، كما تقول: درهماً يعطى أبوك، بتقـدير: يعطـى أبوك درهماً، فإن قلت: زيداً عبد ا أبوه ضارب، فأبو العباس يجيزه على القياس، وبعض النحويين يمنع منه، لتباعد العامل مما عمل فيه.[3]

وفي حالة العطف تقول: هذا ضارب زيدٍ وعمرو بالعطف على لفظ زيد ، وإن شئت و(عمراً) بالحمل على المعنى كأنك قلت: ويضرب عمراً، لأن ضارباً دل على الضرب كما أنشد سيبويه:

أعني بخوار العِنان تخالُه

إذا راح يردي بالمدجج أحردا

وأبيض مصقولَ السطامِ تخالُه

وذا حبكٍ من نَسج داود مسردا [4]

فحمل ما في البيت الثاني على المعنى فنصب ، وإذا جاز النصب في هذا فهو في المسألة أحسن وأجوز.[5]

---

[1] سيبويه، الكتاب: ج1، ص 278.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 101.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 219.

[4] البيتان لكعب بن جعيل التغلبي، وهما من شواهد سيبويه في الكتاب: ج1، ص86.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 219.

**المسألة الثالثة:** جواز تقديم المميز إذا كان العامل متصرفاً:

في هذه المسألة يرى الصيمري أنه لا يجوز تقديم المميز إذا كان العامل غير متصرف عند أحد من النحويين، فأما إذا كان العامل متصرفاً فلا يجوز عند سيبويه تقديمه، وأجاز ذلك المازني وشبهه بالحال كقوله تعالى: (خُشّعاً أبصارهم يخرجون من الأجداثِ)[1]، واستشهد بقول الشاعر:

أتهجر سلمى للفراق حبيبها

وما كان نفساً بالفراق تطيب [2]

**المسألة الرابعة:** تأخير الجواب مرفوعاً على نّية التقديم:

يذهب الصيمري إلى أنه يجوز في الشعر تقديم الجواب مرفوعاً مع جزم الشرط ويجوز أيضاً تأخير الجواب مرفوعاً على نية التقديم مع جزم الشرط.

ويستشهد بقول جرير بن عبد ا البجلي:

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرع

إنك إن تُصرع أخوك تُصرع [3]

أي: إنك تصرع إن يصرع أخوك.

فهذا البيت كان في الكلام: إنك إن يصرع أخوك تُصرع بالجزم للفعلين، وذلك أن الضرورة دعت إلى ذلك، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير. [4]

**المسألة الخامسة:** متى يجوز تذكير فعل المؤنث:

يذهب الصيمري إلى عدم جواز تذكير فعل المؤنث الحقيقي سواء تقدم فعله أو تأخر كقولك: قامت هند، وهند قامت، فلا يجوز أن تقول: قام هند.

أما غير الحقيقي فإنه يجوز تذكير فعله إذا تقدم في الكلام والشعر جميعاً، ويجوز أن تقول: هب الشمالُ، وسكن الجنوب، وهما اسمان للريح مؤنثان، إلا أن

---

[1] سورة القمر: الآية 7.

[2] البيت للخبل السعدي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ج1، ص108.

[3] البيت لجرير بن عبد ا البجلي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ج1، ص436.

[4] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 413.

تأنيثه غير حقيقي كما قال ا عز وجل: (فمن جاءه موعظةٌ من ربه فـانتهى) [1]، فذكّر لأن الموعظة والوعظ واحد ، وليس تأنيثه حقيقياً. [2]

ويرى الصيمري أن الجموع المكسرة إذا تقدم فعلها جاز التذكير على تأويـل الجمع كقولك: قام الرجال، وذهب النساء، وقال ا عز وجل: (وجاءهم البيناتُ)[3]، وقال عز وجل: (وقال نسوةٌ في المدينةِ) [4]، لأن تأنيث الجمـع تأنيـث عـارض للفرعية وليس تأنيثاً حقيقياً. [5]

من جهة أخرى يرى الصيمري أن الفعل إذا ذُكر حمِل على تأويل الجمـع ، وإذا أُنثَ حمِل على تأويل الجماعة، فإذا قلت: قام الرجال، أردت قام جميع الرجـال وإذا قلت: قامت الرجال، أردت قامت جماعة الرجال وعلى هذا جاء قوله عز وجل: (كذبت قوم نوحٍ المرسلين)، تقديره: كذبت جماعةُ قومِ نوحٍ. [6]

أما ما كان من الجموع اسماً لجنس، ليس بينه وبين واحده إلا الهـاء، فيـرى الصيمري أنه يجوز فيه التذكير والتأنيث نحو: نخلة ونخل، وتمرة وتمر، تقول: هذا النخل، وهذه النخل، قال ا عز وجل: (كأنهم أعجاز نخلٍ خاوية)، وقال عز وجل: (كأنهم أعجاز نخلٍ منقعرٍ)، فأنث (خاوية) وذكر (منقعر) وهما صفتان للنخل وعلى هذا قُرئ (إن البقر تشابه علينا)، بالتذكير والتأنيث، فمن ضم الهاء من (تَشَابه) فهو على التأنيث لأنه الأصل (تتشابه) ثم حذف إحدى التاءين، وهو فعل مضارع ومـن فتح الهاء من (تشابه) فهو على التذكير وهو فعل ماض، ولو أنثه على هذا الوجـه لقال: (تشابهت) علينا. [7]

---

[1] سورة البقرة: الآية 275.

[2] انظر التبصرة. ص 623.

[3] سورة آل عمران: الآية 86.

[4] سورة يوسف: الآية 30.

[5] الصيمري، التبصرة، ص 623.

[6] المرجع نفسه، ص 623.

[7] المرجع نفسه: ص 625.

ويذهب الصيمري إلى أن التذكير أغلب في كلام العرب تقول: هذا التمر، وهذا الشعير، وهذا البر، وهذا الحب، وهو جمع تمرة، وشعيرة وحبة وبرة. [1]

**المسألة السادسة:** المستثنى المقدم واجب النصب:

يرى الصيمري أنك إذا قدمت المستثنى على المستثنى منه، لم يكـن فيـه إلا النصب كقولك: ما مررت إلا زيداً بأحدٍ، وما جاءني إلا زيداً أحد، ويعلل الصيمري ذلك بقوله: وإنما وجب ذلك، لأنه كان يجوز – قبل التقديم – البدلُ والاستثناء، وإذا قُدم بطل البدل وبقي الاستثناء.

ويستشهد بقول كعب بن مالك الأنصاري:

والناس ألْب علينا فيك ليس لنا        إلا السيوفَ وأطرافَ القَنَا وزر [2]

وقال الكميتُ:

فمالي إلا آلَ أحمد شيعةٌ        ومالي إلا مشْعب الحق مشْعب[3]

أما في حالة الاستثناء المتكرر كأن تقول:

ما أتاني إلا زيداً إلا عمراً أحد، فقد وجب النصب، لأنهما مـستثنيان مقـدمان على المستثنى منه، ويستشهد الصيمري بقول الكميت بن زيد:

فمالي إلا الله لا رب غَيره

ومالي إلا الله غيرك ناصر [4]

فالمستثنيان مقدمان على المستثنى منه (ناصر) ولو قلت: ما أتاني إلا زيداً أحد إلا عمرو، جاز الرفع في (عمرو) على البدل، والنصب على الاستثناء، وليس فـي (زيد) إلا النصب، لأنه استثناء مقدم. [5]

---

[1] الصيمري، التبصرة، ص 625.

[2] كعب بن مالك، الديوان: ص209.

[3] البيت للكميت بن زيد، وهو من شواهد المبرد في المقتضب: ج4، ص398.

[4] البيت للشاعر نفسه، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ج1، ص373.

[5] انظر: الصيمري، التبصرة: ص377.

## 4.4 ظاهرة الزيادة:

عرض نحاةُ العربية لظاهرة الزيادة في الجملة، وأشاروا إلى أن ما يزاد فـي الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه، وإنما هو زيادة قـد تضيف فائدة تركيبية، كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك.

وهكذا كان حديثهم عن الواو المقحمة، وعن حروف الجر الزائدة، وعن ضمير الفصل، وعن زيادة (كان) أو (إن) أو (أن) أو (ما). [1]

ويقصد بهذه الظاهرة إضافة عناصر جديدة إلى البنية الأساسية، بقصد إضـافة معانٍ إلى المعنى الأصلي الذي تحمله البنية الأساسية، والغالب أن يرتبط ما يضاف بأحد ركني الإسناد وقد يكون الارتباط بالعنصرين معاً، وقد يكون بغيرهمـا، وبـذا يتحقق النظم في الجملة. [2]

يجمل السيوطي في كتابه المزهر استعمالات الزيادة ويذهب إلى ما ذهب إليـه ابن فارس، فيقول: "ومن سنن العرب الزيادة، إما للأسماء أو الأفعال أو الحـروف، نحو: (ويبقى وجه ربك)، أي: ربك (ليس كمثله شيء)، (وشهد شـاهد مـن بنـي إسرائيل على مثله) أي: عليه[3]، قال: ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم إما للمبالغة وإما للتشويه والتقبيح نحو: رعشَن للذي يرتعش، وزرقُم للـشديد الـزرق، وشَدقَم للواسع الشدق وصِلْدِم للناقة الصلبة ومنه: كُبار وطُوال وطِرماح، للمفـرط الطول وسِمعنة نِظْرنة للكثير التسمع والتنظّر [4].

قال: ومن سننهم الزيادة في حروف الفعل مبالغةً ، يقولون: حلا الشيء، فـإذا انتهى قالوا: احلَولى، ويقولون: اقْلَولى، واثْنَونَى[5]، وفي الصاحبي يقول ابن فارس: "أما الأسماء فالاسم والوجه والمثل، فالاسم في قولنا: بسم ا ، إنما أردنا با ، وأمـا

---

[1] الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 153.

[2] السيد، والنجار، في النحو العربي قواعد وتدريبات، ج1، ص 166.

[3] انظر: السيوطي، المزهر: ج1، ص 332.

[4] المرجع نفسه، ج1، ص 332.

[5] المرجع نفسه، ج1، ص 332.

الوجه ففي قوله تعالى: (ويبقى وجه ربك)، وأما المثل ففي قوله جل ثناؤه: (فـأتوا بسورةٍ من مثله) وقول قائلهم: مثلي لا يخضع لمثاك، أي: أنا لا أخضع لك.[1]

**ظاهرة الزيادة عند الصيمري:**

توزعت إشارات الصيمري عن الزيادة في كتابه (التبصرة) في أبواب متفرقة منها: باب التصريف، وباب الإلحاق وباب حروف البدل.

تحدث عن الزيادة بشكل مفصل ففي باب التصريف الذي أفرده وذهب فيه إلى أن التصريف هو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والنقصان والقلـب للحـروف، وإبدال بعضها من بعض، يبين الصيمري في باب التصريف فيه حـروف الزوائـد ومواضعها أما الحروف وهي – كما يقول – عشرة أحـرف: الهمـزة، والألـف، والواو، والياء والنون، واللام والسين، والتاء، والميم والهاء، ويجمعها في اللفظ (هو استمالني) أو (سألتمونيها)، وأن هذه الحروف تكون زوائد وغير زوائد وإنما سميت زوائد، لأن الزيادة إذا كانت فمنها تكون [2].

ويذهب الصيمري إلى أن الزائد يعرف من غير الزائد بثلاثـة أشـياء هـي: الاشتقاق والخروج عن أمثلة كلام العرب، والقياس على زيادة النظير. [3]

ويشير التحويليون إلى أنه هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تُعد لوناً من ألوان الزخارف، وهكذا في كل المواضع التي عرض فيها الصيمري للزيادة نجده يلمح إلى أن الزائد لا يدل على معنى وكأنه يشير إلى البنية العميقة في الكلام.

**حروف الزيادة ومواضعها:**

يرى الصيمري أن لكل واحد من حروف الزيادة موضعاً تكثر زيادته فيه حتى يغلب عليه حكم الزيادة متى وجد في ذلك الموضع، إلا أن يدل دليـل علـى غيـر الزيادة ومن هذه الحروف:

---

[1] ابن فارس، الصاحبي، ص 176.

[2] الصيمري، التبصرة، ص 788.

[3] المرجع نفسه، ص 788.

1) الهمزة:

يحكم على أنها زائدة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أُصول أو أكثر من ثلاثة أحرف وتأتي زيادتها في الاسم والفعل، فالاسم نحو: أحمر، وأدهم، وأصـفر فالهمزة زائدة، لأنه من الحمرة والصفرة والدهمة.

وأما زيادتهما في الفعل فنحو: أذهب، وأركب وأضرب، وأُكرِم، فالهمزة زائدة لأنه من ذهب وركب وضرب وكرم. [1]

2 ) الألف: فأما الألف فتزاد ثانيةً وثالثةً ورابعةً وخامسةً وسادسةً.

فالثانية: في فاعل نحو: ضارب، وقاتل، لأنه من الضرب والقتل.

والثالثة في نحو: عماد، وسلام، لأنه من عمد وسلِم.

والرابعة في نحو: عطشى، وسكرى، لأنه من العطش والسكر.

والخامسة في نحو: حبنْطى، ودلَنْظى، لأنه من حبط بطنه ودلظه.

والسادسة نحو: الألف الثانية في أشهيباب، واحرنجـام، لأنـه مـن الـشهبة واحرنجم.[2]

3) الواو:

أما الواو فتزاد ثانيةً  وثالثةً ورابعةً وخامسةً.

فالثانية نحو قولك: كوثر، وأولق.

والثالثة: واو قَسور لأنه من القسر، وجدول لأنه من الجدل وهو القتل، وعجوز لأنه من العجز.

والرابعة: نحو واو عرقُوة وترقوة.

والخامسة: نحو واو قلنسوة، وقمحدوة.

فالواو في الرابعة والخامسة زائدة لأنه ليس في الكلام، مثالهما في الأصـول فخروجهما عن الأمثلة بمنزلة الاشتقاق[3].

---

[1] الصيمري، التبصرة: ص 788.

[2] المرجع نفسه، ص 788.

[3] الصيمري، التبصرة: ص 788.

4) الياء:

تزاد أولاً وثانيةً وثالثةً ورابعةً وخامسةً.

فالأولى نحو: يرمع، ويربوع، ويخضور.

والثانية نحو: قيصوم، لأنه من القصم.

والثالثة نحو: حذْيم، لأنه من حذمتُ، أي قطعت.

والرابعة نحو: سلْقَيتَ، لأنه يقال في معناه سلقه، أي: ألقاه على ظهره.

والخامسة نحو قولهم: سلْحفية لقولهم في الجميع سلاحف [1].

5) النون: وتزاد أولاً وثانيةً وثالثةً ورابعةً وخامسةً وسادسةً وسابعةً.

فالأولى نحو: نذهب، ونرجس.

والثانية نحو: جنْدب، وعنْسل.

والثالثة نحو: قلَنْسوة، وجحنْفَل.

والرابعة نحو: رعشَن وفرسن.

والخامسة نحو: سكران وغضبان لأنه من السكر والغضب.

والسادسة نحو: زعفران.

والسابعة نحو: عبيثُران، وهو نبات طيب الرائحة. [2]

6) اللام: وتزاد في موضعين:

الأول: في نحو عبدل، في معنى عبد.

والثاني: في ذلك، بمعنى ذاك.

ولا تزاد في غيرهما لتباعدها من حروف اللين والمد التي هي أحق بالزيادة. [3]

7) السين: وتزاد في استفعل نحو: استخرج، واستغفر، ولا تزاد في غير ذلك[4].

---

[1] الصيمري، التبصرة: ص 788.

[2] الصيمري، التبصرة: ص 788.

[3] الصيمري، التبصرة: ص 788.

[4] المرجع نفسه، ص 788.

8) التاء: ومواضع زيادتها أولُ الكلمة، وآخرها: فالأول نحو: تَتْفُلٍ، وتَنْضبٍ التـاء زائدة لأنه ليس في الكلام، فخروجه عن أمثلة الأصول دليل على زيادتها. [1]

9) الميم: وتزاد في موضعين:

الأول: تكثر زيادتها في أول الكلمة نحو: مقاتل ومقتول، ومضارب ومضروب ومقتل ومقطّع ومدحرج وما أشبه ذلك.

والثاني: في آخر الاسم نحو: زرقم للأزرق، ودلْقُـم للناقـة التـي تكـسرت أسنانها.[2]

10) الهاء:

وأما الهاء فتزاد آخر الكلمة في الوقف وذلك لبيان الحركة أو لبيان حرف، فأما بيان الحركة فنحو الهاء التي تُبين بها الحركات التي ليست بإعراب وأكثر ذلك فـي الفتح نحو: (كتابيه) و(ماليه) و(حسابيه)، وأما بيان الحرف فنحو الهاء التـي تـزاد للندبة نحو: وازيداه.

وفي باب (الأفعال التي ترفع الأسماء والتوابع وتنصب الأخبار) الـذي عقـده الصيمري في كتابه، ذكر فيه وجهاً من وجوه (كان) وذهب إلى أنها تستعمل زائـدة لتبيين معنى الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم واحد ولا على جملة، ويكـون فاعله المصدر مضمراً فيها كقولك: زيد قائم كان، أي: كان ذلك الكون، ومنه قـول الشاعر:

سراةُ بني أبي بكرٍ تساموا

على كان المسومةِ العرابِ [3]

أي: تساموا على المسومة العراب، كان ذلك فهي زائدة لتوكيد معنى المضي.

واختلاف في (كان) الزائدة، فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأن قيل: كان هو أي: كان الكون [4].

---

[1] الصيمري، التبصرة: ص 788.

[2] المرجع نفسه، ص 788.

[3] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد السيرافي في شرح سيبويه، الكتاب: ج1، ص46.

[4] المرادي شرح التسهيل: ص 366.

قال السيوطي في همع الهوامع: "وقد اختلف في (كان) المزيدة، هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدالّ عليه الفعل، كأنه قيل: كان الكون" [1].

ويذكر السيرافي: "... وذلك قولك: زيد كان قائم أو زيد قائم كان، تريد: كان ذلك الكون" [2]، وهنا نرى مدى تطابق عبارة الصيمري مع عبارة السيرافي.

**5.4 ظاهرة العموم والخصوص:**

العام: الباقي على عمومه، وهو ما وضع عاماً واستعمل عاماً، وقد عقد له الثعالبي في (فقه اللغة) باباً سماه (باب الكليات) وهو ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة (الكل)، ذكر ذلك السيوطي في المزهر، وجاء بأمثلة على العام منها:

كل ما علاك فأظلك فهو سماء، كل أرض مستوية فهي صعيد، كل بناء مربع فهو كعبة ، كل شيء دب على وجه الأرض فهو دابة – وهكذا [3].

أما العام المخصوص: وهو ما وضع في الأصل عاماً ثم خُص في الاستعمال، مثل لفظة (السبت)، فإنه في اللغة: الدهر، ثم خُص في الاستعمال لغةً بأحد أيام الأسبوع وهو فرد من أفراد الدهر. [4]

وقد أفرد ابن فارس في كتابه (الصاحبي) باباً سماه (باب العموم والخصوص) قال فيه إن العام: هو الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئاً،وذلك كقوله جل ثناؤه: (خلق كل دابةٍ من ماء).

أما الخاص: فهو الذي يتحال فيقع على شيء دون أشياء وذلك كقوله جل ثناؤه: (واتقون يا أُولي الألباب)، فخاطب أهل العقل. [5]

---

[1] السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص 120.

[2] انظر: شرح السيرافي: ج1، ص 46، وانظر: البغدادي، الخزانة: ج4، ص34.

[3] السيوطي، المزهر: ج1، ص 426.

[4] المرجع نفسه، ج1، ص 426.

[5] ابن فارس، الصاحبي، ص 159.

أما العام الذي يراد به الخاص فكقوله جل ثناؤه: (وأنا أولُ المؤمنين)، ولم يرد كل المؤمنين، لأن الأنبياء قبله قد كانوا مؤمنين، وقال تعالى: (قالتِ الأعراب آمنـا) وإنما قاله فريق منهم. [1]

أما الخاص الذي يراد به العام فكقوله جل ثناؤه:(يا أيها النبي اتقِ ا َ ولا تُطِعِ الكافرين)، الخطاب للنبي صلى ا عليه وسلم ، والمراد الناس جميعاً. [2]

والعام والخاص عند الصيمري ذكره في (باب الظروف)، فظروف المكان التي تنقسم في نظره إلى قسمين: مبهم، ومختص، وهو يعني بالمبهم: العام وهـو الـذي يتعدى الفعل إليه بغير حرف الجر، والفعل المتعدى إليه على ضربين:

أحدهما: فعل يستعمل مظهراً ومضمراً.

والآخر: الاستقرار، ولا يستعمل إلا مضمراً، فما ينتـصب بالفعـل المظهـر والمضمر نحو: قدم زيد يوم الجمعة ، وتُضمِر مثل هذا الفعل إذا كان فـي الكـلام دليلٌ عليه فتقول: خير مقدمٍ اليوم، تقديره: قدمتَ خير مقدمٍ اليوم.

وأما الاستقرار فنحو قولك: زيد خلفك، وزيد أمامك. [3]

وأما الظرف المختص عند الصيمري: فهو ما كان من الأماكن له بنية وهيئـة يتميز بها من غيره، نحو: المسجد، والدار، والسوق، وما أشبه ذلك.[4]

وأما ظروف الزمان: فهي عند الصيمري ما جاز عليه الإنتقـال والتقَـضي نحو: اليوم والليلة، والساعة، والغداة، والعشي، وهو أيضاً فيه عام وخاص، فالخاص نحو: اليوم والليلة والساعة وما أشبه ذلك، والعام نحو: وقت، وزمان. [5]

ويذهب الصيمري إلى أن الفعل يتعدى إلى ظروف الزمان خاصها وعامها من غير توسط حرف الجر لدلالته عليها وتغير صيغته من أجلها تقول: سِـرت اليـوم

---

[1] ابن فارس، الصاحبي، ص 159.

[2] المرجع نفسه: ص 160.

[3] انظر: الصيمري، التبصرة، ص304.

[4] المرجع نفسه، ص304.

[5] انظر: المرجع نفسه: ص304.

وقمتُ يوم الجمعة وأجيئك الساعة، ورأيتك وقتاً، وكلمتك غداةً. [1]

## 6.4 ظاهرة التكرار:

يقول ابن منظور: الكر: الرجوع، والكر: مصدر كر عليه يكر كراً وكـروراً وتَكراراً: عطف، وكرر الشيء: أعاده مرة بعد أخرى. [2]

قال ابن فارس في باب التكرار الذي عقده في كتابه (الصاحبي) وذهـب إليـه السيوطي فيما يقوله عن التكرار يقول: ومن سنن العرب التكريـر والإعـادة إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر، قال الحارث بن عباد:

قَربا مربط النعامةِ مني

لَقَحتْ حرب وائلٍ عن حيال [3].

فكرر قوله: (قَربا مربط النعامة مني) في رؤوس أبيات كثيرة عنايـة بـالأمر وإرادة الإبلاغ في التنبيه والتحذير، وكقول الشاعر:

كم نعمةٍ كانت له كم كم وكم [4].

فكرر لفظة (كم) لفرط العناية بقصد تكثير العدد. [45]

أما التكرار عند الصيمري فقد جاء الحديث عنه موجزاً مقتضباً، لم يتوسع فيه ولكنه أتى على ذكره في بعض القضايا النحوية منها: الاستثناء المتكرر، حيث ذهب الصيمري إلى أن الضرب الآخر من الاستثناء المتكرر: أن يكون الثاني بمعنى الواو كقولك: ما فيها إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً قومك، والتقدير: ما فيها إلا زيداً وعمراً وخالداً قومك. [6]

---

[1] الصيمري، التبصرة، ص304.

[2] ابن منظور، اللسان، مادة (كرر).

[3] البيت للحارث بن عباد، وهو من شواهد ابن فارس في الصاحبي: ص 158.

[4] مجهول القائل، وهو من شواهد ابن فارس في الصاحبي: ص 158.

[5] ابن فارس، الصاحبي: ص 158، وانظر: السيوطي، المزهر: ج1، ص 332.

[6] انظر: الصيمري، التبصرة: ص 378 – 379.

وقد نقل أبو حيان هذا الرأي عن الصيمري في كتابه (ارتشاف الضرب) و(ابن عقيل في شرح التسهيل) و(السيوطي في الهمع) وذكر هؤلاء جميعاً، أن الـصيمري أجاز طرح العاطف. [1]

وفي (باب النفي بلا) يذهب الصيمري إلى أنك إذا وصفتَ ما عملت فيـه (لا) بصفة مفردة، ففيه ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن تبني الصفة مع الموصوف على الفتح فتقول: لا رجلَ عاقلَ فـي الدار.

وثانيها: أن ترفع الصفةَ على الموضع وتنونها فتقول: لا رجلَ عاقلٌ.

والثالث: أن تنصب الصفة بتنوين على اللفظ فتقول: لا رجلَ عاقلاً. [2]

فإن كررت الاسم بعد (لا) جاز في الثاني ما جاز في الصفة كقولك: لا مـاء ماء اك، ولا ماء ماء اك ، ولا ماء ماء اك. [3]

وفي الباب نفسه يذهب الصيمري إلى أن (لا) إذا دخلت على المعارف لم تعمل شيئاً وجرى ما بعدها على أصله في الإعراب، ويقول الصيمري: والأحسن أن تكرر (لا)، كقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو.

ولا يحسن أن تقول: لا زيد في الدار وعمرو من غير تكرير (لا)[4].

ولا يحسن في الصفة والخبر إلا تكرير (لا)، لو قلت: زيد لا كريم، ومـررت برجلٍ لا ظريفٍ، لم يحسن في الكلام، ويرى الصيمري أن ذلك يجوز في الـشعر، كما قال رجل من بني سلول أنشده سيبويه:

وأنت امرؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لغيرنا     حياتُك لا نفع وموتُك فاجع. [5]

---

[1] انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ص 621، وانظر: السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص 227.

[2] انظر: الصيمري، التبصرة: ص386 – 387.

[3] المرجع نفسه، ص386 – 387.

[4] المرجع نفسه: ص 390.

[5] هكذا نسبه سيبويه في الكتاب، وهو من شواهده: ج1، ص 358.

وإذا فَصلْتَ بين (لا) وما عملت فيه بطَل عملُها ، لضعفها فتقول: لا في الدار رجلٌ ولا عندك امرأةٌ، قال الله عز وجل: (لا فيها غَولٌ) [1]، وهو شاهد على رفع ما بعد (لا) من غير تكرير[2].

**الخاتمة:**

توقفت في هذه الدراسة مع أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري وتتبعت جوانب التفكير النحوي عنده في كتابه (التبصرة والتذكرة) وأرى أن هذا المصنف القيم ما زال يتوفر على مادة لغوية غزيرة، تقوم عليها دراسات علمية شاملة تُظهر الأبعاد الأخرى، من جوانب التفكير اللغوي والنحوي لدى الصيمري، إذ إنه من غير المتيسر الإحاطة والإلمام بكل النتائج البحثية التي احتوتها هذه الدراسة وخلُصت إليها، فهي متنوعة وكثيرة، لذا سأقتصر على أبرزها:

1) أن الصيمري كان يشكل في عصره حلقة وصل بين النحاة المتقدمين والنحاة المتأخرين، إذ إنه كان يتمثل آراءهم وينقلها، ويعبر عنها بأسلوب تعليمي مبسط يبتعد فيه عن التعقيد والفلسفة، مما جعله يبدو قريباً في معالجاته النحوية من عصر الخليل وسيبويه.
2) أن الصيمري قد التزم منهجاً علمياً دقيقاً وواضحاً في تصنيف مادته، وهذا المنهج العلمي الذي اختطه لنفسه قد ساهم في صقل شخصيته النحوية.
3) عول الصيمري في بحثه النحوي على استقراء النحاة كثيراً، وهو بهذا يسير على طريقتهم في البحث النحوي ، فهم يرفعون من شأن الاستقراء، ويرونه مستنبطاً للأدلة بخلاف المنهج النحوي لدى الأصوليين.
4) أن السماع عند الصيمري أصل الأصول النحوية ، ويرى أنه لا يصح أن يبنى إلا عليه، والنحاة لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من

---

[1] سورة الصافات: الآية 47.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب: ج1، ص 358، وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص112، والصيمري، التبصرة: ص 394.

العرب ، وكل نمط يرد ولم ينقل عن العرب ، فالقول بجوازه قـول بـاختراع اللغة.

5) عني الصيمري بالقياس والعلة ، وكان مولعاً بالعلـة لتوضـيح الأصـول ، لأن معرفتها تمكن من ضبط الحالات التي تخرج فيها الظاهرة اللغوية عن الأصـل إلى الواقع الجديد، وهو بهذا تلتقي أنظاره مع أنظار النحويين، فالأصـل لديـه يقابل البنية العميقة والفرع عنده يقابل البنية السطحية لديهم.

6) أن الصيمري قد قام بعرض آراء المذاهب النحوية وانتقادها في مسائل الخـلاف وكان يختار ما يبدو مناسباً منها، وقد جاءت اختياراته في كثير مـن الأحيـان متوافقة مع المذهب البصري الذي ساد في جميع البيئات التي عنيـت بدراسـة النحو، إذ هو بصري النزعة والنشأة، وقد تبين أن أكثر ما نقله الصيمري فـي تبصرته إنما هو على مذهب البصريين.

7) أن الصيمري شديد الاهتمام بسيبويه ويعول كثيراً على كتابه، ولا تكاد صـفحة من صفحات (التبصرة والتذكرة) تخلو من الإشارة إليه، وقد زاد ذكر الصيمري لسيبويه مائة وسبعين مرة، كما أبدى الصيمري فهماً عجيباً لمرامـي سـيبويه ومقاصده فسيبويه عنده إمام النحو بلا منازع.

8) اتسمت معالجة الصيمري لأصول التفكير النحوي من قياس وتعليل بالابتعاد عن التنظير، لذا فقد جاءت تعليلاته متّسقة وكتابه التعليمي، واعتنت بالتطبيق العلمي من خلال النصوص لاستخراج القواعد العامة ، مستنداً في سبيل ذلك إلى إيراد أمثلة تدعم رأيه وتوضح منهجه، مستعيناً في كثير من الأحيان بآراء النحاة إما مؤيداً وإما مخالفاً.

9) يمتاز كتاب الصيمري (التبصرة والتذكرة) بكثرة شواهده من القرآن والأشـعار أما الحديث الشريف فقد كان مقلاً من الاستشهاد به، واقتصر ذكره على ثلاثـة أحاديث فقط، في حين أنه كان يهتم كثيراً بأوجه القراءات حتى يكـاد القـارئ للتبصرة يظن نفسه يقرأ كتاباً في قراءات أبي عمرو بن العلاء أو غيره.

10) جاء كتاب التبصرة ليكون خلاصة فكر الصيمري النحوية ونتاج خبرتـه فـي حياته، لذا فقد زخر بفيض من علوم اللغة ، كما اتسم كتابه بالوضوح والسهولة

وعنايته بشواهد اللغة المختلفة من كلام ا    أو كلام العرب شعراً ونثراً ، شرحاً وتفسيراً وإعراباً.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في تحقيق أهداف هذه الدراسـة ، وأرجـو أن تكون طريقة تناولي لهذا الموضوع قد أعانت على تحقيق الهدف.

## المراجع


أحمد، نوزاد حسن، (1996)، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، (د. ط)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

الأخطل، غياث بن غوث (ت 90هـ)،(1979)، **الديوان**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط2، دار الآفاق الجديدية، بيروت.

أرسطو، (1967)، **كتاب أرسطوطاليس في الشعر**، نقله إلى العربية وحققه شكري عياد، دار الكتاب العربي بالقاهرة.

الأزهري، خالد بن عبد ا ، (ت 905 هـ)، (2000م)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأعشى، ميمون بن قيس (ت7 هـ)،(1992)، **الديوان**، شرح يوسف فرحات، ط1، دار الجيل، بيروت.

الأفغاني، سعيد، (1978)، **من تاريخ النحو**، ط2، دار الفكر، بيروت.

الأفغاني، سعيد، (1987)، **في أصول النحو**، (د. ط)، المكتب الإسلامي، بيروت.

إلياس، منى، (1985م)، **القياس في النحو**، ط1، دار الفكر.

امرؤ القيس، (1958)، **الديوان**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) (1998م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)(1377هـ)، **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)(1957)، **رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق.

أنيس، إبراهيم، (2003م)، **من أسرار اللغة**، ط8، مكتبه الأنجلو المصرية القاهرة.

أيوب، عبد الرحمن، (د.ت)، **دراسات نقدية في النحـو العربـي** (د.ط)، مؤسـسة الصباح الكويت.

البجة، عبد الفتاح حسن، **(1998م)، ظاهرة قياس الحمل في اللغـة العربيـة بـين علماء اللغة القدامى والمحدثين**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيـع، عمان، الأردن.

برجشتراسر، (2003م)، **التطور النحوي للغة العربية**، مراجعـة رمـضان عبـد التواب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.

بروكلمان، كارل، (1983م)، **تاريخ الأدب العربي**، نقلـه إلـى العربيـة رمـضان عبدالتواب، راجع الترجمة السيد يعقوب بكر، ط3، دار المعارف.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت 1093هـ) (2000م)، **خزانه الأدب ولب لبـاب لسان العرب،** تحقيق عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.

بشر، كمال، (1973م)، **علم اللغة العام**، (د. ط)، دار المعارف، القاهرة.

الثعالبي، أبو منصور، (1366هـ**)، يتيمة الدهر**، تحقيق محمد محيي الـدين عبـد الحميد.

الجرجاني، عبد القاهر، **(1992م)، دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، ط3 ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الجرجاني، عبد القاهر، (1991م**)، أسرار البلاغة**، تحقيق محمود محمد شاكر، ط1، مطبعة المدني، جدة، السعودية.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، (ت 833هـ) (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع دار الكتب العلمية، بيروت.

جرير (ت114هـ)، (د.ت)، **الديوان**، شرح يوسف عيد، ط1، دار الجيل، بيروت.

جمال الدين، مصطفى، (1405هـ)، **البحث النحوي عنـد الأصـوليين**، ط2، دار الهجرة إيران – قم.

جمال الدين، عبد الملك بن جمال الدين،(2003م)، **شرح الأجرومية**، تحقيق أسامة بن مسلم الحازمي، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت 392 هـ) (1999م)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت 392 هـ)(د.ت)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت 392 هـ)، (د.ت)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت 392هـ)، (1960م)، **المنصف شرح لكتاب التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد ا أمين مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

الحديثي، خديجة، (1974م)، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت.

الحديثي، خديجة، (2001م)، **المدارس النحوية**، ط3، دار الأمل، إربد.

حسان، تمام، (2004م)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط4، عالم الكتب، القاهرة.

حسان بن ثابت، (ت45هـ)،( 1974)، **الديوان**، تحقيق وليد عرفات، (د.ط)، دار صادر، بيروت.

حسان، تمام، (1981م)، الأصول - **دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي** ط1، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب.

حسان، تمام، (1990م)، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة

حسانين، عفاف، (1996م)، **في أدلة النحو** ، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

حسن، عباس، (1971)، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ط2، دار المعارف، القاهرة.

حسن، عباس، (1996م)، **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**، ط11، دار المعارف، القاهرة.

الحطيئة، جرول بن أوس العبسي (ت45هـ)،(1987)، **الديوان**، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الحلواني، محمد خير، (د.ت)، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف،** دار القلم العربي، حلب.

حمودة، طاهر سليمان، (1999م)**، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** (د. ط)، الدار الجامعية الإسكندرية.

الحموي، ياقوت بن عبد ا (ت 626هـ)**، (د.ت)، معجم البلدان**، دار الفكر، بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف التوحيدي (ت 745هـ) (1998)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب،** تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

أبو حيان، محمد بن يوسف التوحيدي (ت 745هـ)(د.ت)، **البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد، وعلي محمد معوض دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف التوحيدي (ت 745هـ)( 1948)، **المقابسات،** تحقيق السندوبي، المكتبة التجارية، القاهرة.

خليل، حلمي، (1988م **)، العربية وعلم اللغة البنيوي- دراسة في الفكر اللغوي الحديث،** (د. ط)، دار المعرفة.

ابن خالويه، أبو عبد ا الحسين بن أحمد (1979م)، **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ط2، مكة المكرمة السعودية.

الخفاجي، محمد بن عبد ا الحلبي، (1982م**)، سر الفصاحة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681 هـ)،(د. ت)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** تحقيق إحسان عباس (د. ط)، دار الثقافة، بيروت.

الخولي، محمد علي، (1981م)، **قواعد تحويلية للغة العربية** دار المريخ، الرياض.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت137هـ)، (د.ت)، **الديوان**، شرح الباهلي، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، ط2، مؤسسة الإيمان، بيروت.

الراجحي، عبده، (1988م)، **دروس في المذاهب النحوية**، دار المعرفـة الجامعيـة الإسكندرية.

الراجحي، عبده، (1986م)**، النحو العربي والدرس الحديث**، ودار النهضة العربية، بيروت.

الرافعي، مصطفى صادق، (1940م)**، تاريخ آداب العرب**، ط2، مطبعة الاسـتقامة، مصر.

الإستراباذي، الرضي، (1310هـ)**، شرح الكافية**، دار السعادة.

الرفايعة، حسين عباس، (1995م)**، ظاهرة الشذوذ الصرفي**، رسالة ماجستير غيـر منشورة، جامعة مؤتة الكرك، الأردن.

الرماني، أبو الحسن علي بـن عيـسى بـن عبـد ا (ت388)،(1973)، **معـاني الحروف**، تحقيق عبدالفتاح شلبي، دار العالم العربي.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد ا (ت388)،(1984)، **رسـالتان فـي اللغة (الحدود)،** تحقيق إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الزبيدي، سعيد، (1997م)، **القياس في النحو العربي- نشأته وتطـوره،** ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الزبيدي، محمد بن الحسن (ت 379 هـ) (1973م)، **طبقات النحـويين واللغـويين** تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.

الزجاج، إبراهيم بن السري (ت311هـ) (1988م)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.

الزركشي، محمد بن عبد ا (ت 794 هـ) (1391هـ)، **البرهـان فـي علـوم القرآن**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.

الزركلي، خير الدين، (1984م)، **الأعـلام- قـاموس لأشـهر الرجـال والنـساء والمستعربين والمستشرقين**، ط6، دار العلم للملايين، بيروت.

الزعبي، جميل محمد سليمان، (1998م)، **أساليب الجمل المسكوكة في النحو العربي بين الدلالة والتراكيب**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

زكريا، ميشال، (1981م)، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية**، المؤسسة الجامعة للدراسات، بيروت.

زهير بن أبي سلمى (ت 13 ق هـ)،( 1960)، **الديوان**، تحقيق كرم البستاني، (د.ط)، دار صادر، بيروت.

السامرائي، إبراهيم، (1987م)، **المدارس النحوية- أسطورة وواقع**، دار الفكر عمان.

ابن السراج، محمد بن سهل، (ت 316 هـ) (1999م)، **الأصول في النحو تحقيق**، عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد ا (ت 581 هـ) (1984م)، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، ط2، دار الاعتصام، الرياض.

سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180 هـ)،(د.ت)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيد، عبد الحميد، والنجار، لطيفة، (1996م)، **في النحو العربي قواعد وتدريبات**، ط1، دار القلم.

السيرافي، الحسن بن عبد ا بن المرزبان(ت 368هـ)، (د.ت)، **شرح كتاب سيبويه**، مكتبة الأزهر، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، (1985م)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)،(2006م)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، (1964م)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)،(1980م)، **همع الهوامـع فـي شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحـوث العلميـة، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، (د. ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

سى، ياسين سعد الكليب، (2002م)، **أصول التفكيـر النحـوي فـي أمـالي ابـن الشجري**،(مقاربة دلالية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعـة الأردنيـة، عمان.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (ت 790هـ) (2007م)، **المقاصد الشافية في شـرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة.

شاهين، عبد الصبور، (1985م)، **في التطـور اللغـوي**، ط2، مؤسـسة الرسـالة، بيروت.

ابن الشجري، (د.ت)، **الأمالي الشجرية**، (د.ط).

الشماخ، معقل بن ضرار الذبياني، (ت22هـ)،( 1968)، **الديوان**، تحقيق صـلاح الدين الهادي، (د.ط)، دار المعارف، مصر.

الشمسان، إبراهيم، (1981م)، **الجملة الشرطية عند النحاة العـرب**، ط1، مطـابع الدجوي الكويت.

الصيمري، محمد بن عبد ا بن علي بن إسـحاق، (1981م)، **تبـصرة المبتـدي وتذكرة المنتهي** تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى.

ضيف، شوقي، (1999م)، **المدارس النحوية**، ط8، دار المعارف، القاهرة.

العامودي، مطاوع محمد، (1985م)، **القاعدة النحوية بين النظر والتطبيق في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرمـوك، إربـد، الأردن.

عباس، فضل، (1985م)، **البلاغة فنونها وأفنانها**، ط1، دار الفرقان، إربد.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (1984م)، **العلامة الإعرابية في الجملة بـين القـديم والحديث** ط1 جامعة الكويت، الكويت.

عبده، داود، (1973م)، **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت.

عبيد ا بن قيس الرقيات، (1950)، **الديوان**، تحقيق محمد يوسف نجـم، بيـروت 1378هـ.

عفيفي، أحمد، (1996م)، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، ط1، الدار المـصرية اللبنانية القاهرة.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد ا (ت 769 هـ)، (1979)، **شرح ابن عقيل**، ط6، دار الفكر.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ)، (1972م)، **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد ا الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عقيل، عبد ا العقيلي، (ت: 769هـ)، (2003م)، **شرح ابن عقيـل**، تحقيـق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

عمايرة: خليل أحمد، (1987م)، **في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي**، مكتبـة المنارة، الزرقاء.

عمر، أحمد مختار، (1982م)، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، ط4، عالم الكتب، القاهرة.

عنترة بن شداد بن عمرو العبسي (ت22ق هـ)، (د.ت)، **الديوان** تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، (د.ط)، المكتبة التجارية، القاهرة.

عيد، محمد، (1988م)، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، عالم الكتب، القاهرة.

عيد، محمد، (د.ت)، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، ط2، عالم الكتب، القاهرة.

عياد، شكري محمد، (1988م)، **اللغة والإبداع**، إنترناشيونال برس، القاهرة.

ابن فارس، ابو الحسين أحمد، (1993م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق عمر الضباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.

الفارسي، أبو علي، (1969م)، **الإيضاح العـضدي**، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر.

الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت: 377هـ) (1985م)، **المسائل البصريات**، تحقيـق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة.

الفراء، يحيى بن زياد، (ت: 207هـ) (1983م)، **معاني القرآن**، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط3، عالم الكتب، بيروت.

الفرزدق، همام بن غالب التميمي، (ت110هـ)،(1997)، **الـديوان**، شـرح علـي مهدي زيتون، ط1، دار الجيل، بيروت.

فليح، أحمد محمد، (1987م)، **الحذف في الحديث النبوي**، رسالة ماجـستير غيـر منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

فلفل، محمد عبدو، (د.ت)، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد 59، الـسنة الرابعـة وال82-

فندريس، (1950م)، **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القـصاص، ط1، مكتبة الإنجلوالمصرية، مصر.

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب،(1972م)، **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**، تحقيق محمد المصري، دمشق.

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب،(1978م)، **القاموس المحيط**، دار الفكر بيروت لبنان.

القفطي، علي بن يوسف، (ت: 215هـ) (1986م)، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.

ابن القواس، (د، ت)، **شرح الدرة الألفية على ألفية ابن معطي**، (د، ط).

ابن كثير، (1315هـ)، **البداية والنهاية**، دار السعادة.

كعب بن زهير، (د.ت)، **الديوان**، دار الكتب.

كعب بن مالك، (1966)، **الديوان**، تحقيق سامي العاني، بغداد.

لبيد بن ربيعة العامري (ت41هـ)( 1962)، **الديوان**، تحقيق إحسان عبـاس وزارة الإرشاد والأنباء، (د.ط) الكويت.

المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت: 702هـ) (2002م)، **رصف المباني في شـرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط2، دار العلم، دمشق.

ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت: 672هـ) (1990م)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت: 672هـ)(1982)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، القاهرة.

المبارك، مازن، (1974م)، **العلة النحوية نشأتها وتطورها**، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر.

المبرد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ) (1963م)، **المقتضب**، تحقيق محمـد عبـد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت: 324هـ) (1980م)، **السبعة في القراءات** تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة.

المخزومي، مهدي، (1969م)، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** (د. ط) مصطفى الباني الحلبي، القاهرة.

المخزومي، مهدي، (د.ت)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

المرادي، الحسن بن القاسم، (ت: 749هـ )، (1992م)، **الجنى الداني في حـروف المعـاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتـب العلميـة بيروت.

المرادي، الحسن بن القاسم، (ت: 749هـ) (2007م)، **شرح الألفية لابـن مالـك**، تحقيق: فخر الدين قباوة دار مكتبة المعارف، بيروت.

المرزوقي، (1969)، **شرح ديوان حماسة أبي تمام**، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف.

المسدي، عبد السلام، (1986م)، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ط2، الـدار العربية للكتاب، تونس.

مصطفى، إبراهيم، (1959م)، **إحياء النحو**، (د. ط) مطبعة لجنة التأليف والترجمـة والنشر القاهرة.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن (ت: 592هـ) (1982م)، **الـرد علـى النحـاة** تحقيق شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة.

أبو المكارم، علي، (1972م)، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية.

أبو المكارم، علي، **(د.ت)، تقويم الفكر النحوي**، دار الثقافة، بيروت.

ابن مكتوم، (د.ت)، **الدر اللقيط من البحر المحيط**، (د. ط).

الملخ، حسن، **(2000م)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحـدثين**، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن.

ابن ملكون الإشبيلي، إبراهيم محمد، (د.ت)، **النكت على تبصرة الصيمري**، (د.ط).

ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت: 711هـ) (2000م)، **لسان العـرب**، دار صادر، بيروت.

المهيري، عبد القادر، (1993م)، **نظرات في التراث اللغوي العربـي**، دار الغـرب الإسلامي، بيروت.

النجار، لطيفة إبراهيم، **(1995م)، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، رسـالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت: 338هـ) (1989م)، **إعـراب القـرآن** تحقيق زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت.

نحلة، محمود أحمد، (2002م)، **أصول النحـو العربـي**، دار المعرفـة الجامعيـة الإسكندرية.

ابن النديم، (د. ت)، **الفهرست**، مصر، الرحمانية.

هارون، عبد السلام محمد، (2002م)، **معجم شواهد العربية**، ط3، مكتبة الخـانجي القاهرة.

هارون، عبد السلام محمد، (1985م)، **الأساليب الإنـشائية فـي النحـو العربـي**، القاهرة.

الهروط، علي خاف، (1982م)، **أسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت: 761هـ) (2003م)، **أوضح المسالك إلـى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبـد الحميـد المكتبـة العـصرية بيروت.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت: 761هـ)(2003م)، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محي الدين عيد الحميد المكتبة العصرية، بيروت.

وافي، علي عبد الواحد، (1940م)، **علم اللغة**، نهضة مصر، القاهرة.

آل ياسين، محمد حسن، (1979م)، **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية** القـرن الرابع الهجري، مكتبة الحياة، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين ابن يعـيش النحـوي، (ت: 643هــ) (2001م)، **شـرح المفصل**، تحقيق إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت.

ياقوت، محمد سليمان،(1985م)، **قضايا التقدير النحوي بين القـدماء والمحـدثين**، القاهرة.

الهذليون، (1965)، **ديوان الهذليين**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.